كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإرهاب و الديمقراطية في الفضاء المتوسطي
-دراسة حالة ليبيا (2011-2016)-

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية

تخصّص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:

- سعيد حربان
- نورالدين ملوعجمي

إشراف الأستاذ:

محمد عمرون

لجنة المناقشة:

-الأستاذ(ة): سيد أحمد كبير.....رئيسا

-الأستاذ:محمد عمرون.....مشرفا ومقررا

-الأستاذ (ة): منير محمودي..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطاءه، الذي أهدانا الصحة

والعافية وأنار دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل.

وعملا بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبعد، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف "محمد عمرون" الذي دخر جهدا لتوجيهنا أثناء القيام بهذا العمل.

وإلى كافة الأستاذة وإدارة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري –بتيزي وزو–على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

وكل الشكر إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل.

شكرا

إهداء

بسم الله الرّحمن الرّحيم

يقول الله تعالى: ﴿وقضى ربّك أن لا تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانًا﴾

أهدي ثمرة جهدي إلى والدي الكريمين اللذين كرسا حياتهما من أجلي والوصول على ما أنا عليه الآن حفظهما الله، وأطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي

وإلى كل أفراد عائلتي

إلى كلّ زملائي في فرع العلوم السياسية.

إلى كلّ الأساتذة والموظفين أتمنّى لهم التوفيق في مسارهم المهني.

إلى كلّ من أحبّهم ولم يتسنى لي ذكرهم.

سعيد

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي اللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ولأخوتي ولأخواتي.

وإلى كل أفراد أسرتي

إلى أصدقائي

وإلى كل الأحباب بدون الاستثناء.

نور الدين

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي.

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب لغويا وفقهيا.

المطلب الثاني: الإرهاب على المستوى الدولي وفي القانون الوطني.

المطلب الثالث: الإرهاب وبعض المصطلحات اللاصقية به.

المطلب الرابع: أنماط الإرهاب.

المبحث الثاني: ماهية الديمقراطية

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية.

المطلب الثاني: الديمقراطية والمفاهيم اللاصقية بها.

المطلب الثالث: أنواع الديمقراطية.

المبحث الثالث: المقاربة الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للبحر المتوسط.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للبحر المتسوط.

الفصل الثاني: الإرهاب ومسار التحول الديمقراطي في المتوسط.

المبحث الأول: مسار التحول الديمقراطي في جنوب المتوسط

المطلب الأول: التحول الديمقراطي في المغرب العربي.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في المشرق العربي

المبحث الثاني: تهديدات الإرهاب في المتوسط

المطلب الأول: التهديدات الأمنية

المطلب الثاني: التهديدات السياسية

المطلب الثالث: التهديدات الاقتصادية

المبحث الثالث: الإرهاب كمعوق لمسار التحول الديمقراطي

المطلب الأول: الإرهاب في سوريا.

المطلب الثاني: الإرهاب في ليبيا.

المطلب الثالث:الإرهاب في تونس.

الفصل الثالث: الإرهاب وتحدي مسار التحول الديمقراطي في المتوسط (دراسة حالة ليبيا، 2011-2016)

المبحث الأول: التحول الديمقراطي في ليبيا

المطلب الأول: نبذة عامة حول الثورة الليبية.

المطلب الثاني: آليات تفعيل التحول الديمقراطي في ليبيا.

المبحث الثاني: الإرهاب في ليبيا وانعكاساته على المنطقة.

المطلب الأول: الإرهاب في ليبيا.

المطلب الثاني: انعكاسات الإرهاب على منطقة ليبيا.

المبحث الثالث: تأثير الإرهاب على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

المطلب الأول: مسار المصالحة الليبية.

المطلب الثاني: الأغرهاب وتأثيره على مسار المصالحة الليبية.

خاتمة

قامة المراجع

مقدمة

مقدمة:

أصبحت قضية الإرهاب تشغل جميع دول العالم في الوقت الراهن ورغم إن الإرهاب كجريمة ليس بالقضية الجدية خاصة بعد أن ذاق العالم ويلات الحرب الطاحنة مما حدي ببعض الدول إلي تحقيق أهدافها بطرق أخرى منها ترويج الإرهاب كون هذا الأخير يحقق الأهداف المنشودة بأقل تكلفة حيث تقوم به جماعات تفوض البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للطرف الأخر دون أن يكون معروفا ومن غير الحاجة إلي إعلان الحرب التي تتطلب نفقات مادية عالية وخسائر بشرية كبيرة،إلا أن الجديد في هذا الموضوع هو انه أصبح ظاهرة عالية لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة.

إن هذه الظاهرة أصبحت ترتبط بعوامل اجتماعية ،سياسية ثقافية وتكنولوجية أفرزتها التطورات السريعة والمتلاحقة في العصر الحديث ،فقد شهدت السنوات الأولي من القرن الحادي والعشرين تصاعدا ملحوظا في العمليات الإرهابية مما زاد من بلورة هذا المفهوم وأصبح علي شكل تهديدا حقيقيا لأمن الجماعة الدولية والداخلية علي حد سواء بعد تحديا الأمن والاستقرار الدول لاسيما الديمقراطية منها والمتحولة إلي الديمقراطية.

ورغم ارتفاع منسوب الهاجس الأمني علي حساب الكرامة واختلال معادلة الأمن وحقوق الإنسان علي الصعيد العالمي ،والعربي وحتى الإقليمي، فان الإرهاب استفحل عالميا ويستوي في ذالك البلدان المتقدمة قيم الحقوق والحريات والبلدان المتخلفة أو النامية وبأخص الذكر الدول جنوب المتوسط التي ضلت تعاني من أزمة الديمقراطية ناهيك عن الحاجة الماسة إلي الإصلاح إلا انه تحت مكافحة الإرهاب الدولي اشتدت القبضة الأمنية وتراجعت خطط الإصلاح ومسار التحول الديمقراطي وابرز الواقع عدم الأنظمة القانونية

القائمة علي مجابهة وكبح جماع هذه الظاهرة مما أدي في النهاية وتيرة الإجرام الإرهاب وأثاره علي احد اهو المواضيع في العصر الحديث وهو موضوع الديمقراطية حيث أدي ذالك إلي تضييق دائرة الانتفاع وتمكين من مسار التحول الديمقراطي .

أهمية الدراسة:

يشير هذا الموضوع إلي مجموعة من التشاءلات التي أثارت جدلا واسعا علي كل المستويات سواء علي المستوي القانوني أو علي المستوي الأمني أو علي المستوي الحقوقي والقيم، تتعلق هذه الاسءلة بتأثير ظاهرة الإرهاب علي موضوع التمكين لمسار التحول الديمقراطي .

شهدت المنطقة المتوسطية عموما ومنطقة جنوب المتوسط خصوصا للعديد من عمليات التحول الديمقراطي التي ثبتت مجموعة من الاستراتيجيات الديمقراطي في عصر تنامي ظاهرة الإرهاب وفي هذه الدراسة سنحاول التركيز على رهانات بناء مجتمع ديمقراطي أمام زيادة وتيرة الظاهرة الإرهابية .

مبررات اختيار الموضوع:

- **المبررات الذاتية :**

إن الأسباب والمبررات التي دفعتني إلي اختيار هذا الموضوع دون غيره نابعة عن التحولات السياسية الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية كما تأتي دراسة الثورة الليبية كمحاولة إرساء مباءئ الديمقراطية ونهج طريق نحو عالم متغير كرغبة فعلية تسعي من خلال الوقوف علي حقيقة التحول الديمقراطي في ليبيا، ومسار تطوره عبر تفاعل التضام السياسي مع ظاهرة الإرهاب.

المبررات الموضوعية:

الرغبة في ضبط الإطار الحقيقي لمدلول الإرهاب و ذلك لما يكتسبه من غموض بالنسبة لكثير من المثقفين فضلا عن العامة إضافة لشعور النابع الاهتمام لدراسة المهددات المجتمعية التي يعانيها مجتمعي ومنطقتي علي حد سواء والتي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة علي ممارسة الديمقراطية .

أهداف الدراسة :

الأهداف العلمية:

من الناحية العلمية تهدف هذه الدراسة إلي محاولة توضيح بعض المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

رصد واقع ظاهرة الإرهاب في ليبيا باعتبار الدراسة تفردها كدراسة حالة في ضل عملية التحول الديمقراطي التي شرعت فيها الأنظمة السياسية العربية.

محاولة وضع بعض التصورات التي من الممكن ان تزيد من وتيرة تنامي الظاهرة الإرهابية وحدود التمكين لمسار التحول الديمقراطي .

الأهداف العملية :

لفت الانتباه إلي ضرورة اهتمام الباحثين وصناع القرار العرب للدراسات المتخصصة بالإرهاب والديمقراطية كوسيلة لتحقيق تراكم معرفي يساعد علي بناء أرضية خصية التحول الديمقراطي وتجاوز عقبة الظاهرة الإرهابية.

كما تسعي الدراسة إلي تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في المنطقة جنوب المتوسط وعلاقته بالإرهاب.

إشكالية الدراسة:

ما هو تأثير الإرهاب علي مسار التحول الديمقراطي في الفضاء المتوسطي عموماوما مدى تأثير الظاهرة الإرهابية على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا في ظل الربيع العربي الذي تشهده؟

وتتفرع هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ✓ كيف يؤثر الإرهاب على التحول الديمقراطي ؟
- ✓ ما هي حدود التمكين لمسار التحول الديمقراطي في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب ؟
- ✓ كيف تعامل الإرهاب مع ثورات الربيع العربي التي أفرزتها الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية ؟
- ✓ ما هي العلاقة بين التحول الديمقراطي وصعود التنظيمات الإرهابية ؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة و التي تتناولها الدراسة و الأسئلة الفرعية التي أثيرت ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ كلما كان المجال السياسي مفتوح كلما كانت عملية التحول الديمقراطي ناجحة و سليمة.

- ✓ كلما كان هناك إقصاء وتهميش كلما كان هناك جنوح نحو العنف والإرهاب كرد فعل .
- ✓ كلما كانت هناك مشاركة من طرف الشعب في تعيين الحكام كلما تجسد الانتقال من التسلطية إلي بناء دولة ديمقراطية.
- ✓ تجسيد الديمقراطية في ليبيا يتوقف علي مدي احتواء التنظيمات الإرهابية .

حدود الدراسة:

1)-**في المجال المكاني** : تقوم الدراسة ببحث قضية الإرهاب في دول جنوب المتوسط[ليبيا،تونس، سوريا] كأحد مجالات البحث السياسي من خلال دراسة الدور الذي تلعبه في عرقلة العملية الديمقراطية و حدود التمكين لمسار التحول الديمقراطي مركزا علي ما عرفته ليبيا من أحداث أخيرة تتوجت بتغيير النظام و الذي افر دناه بدراسة حالة.

2)- المجال الزمني: أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة فيغطي الفترة من بداية التحول الديمقراطي في ليبيا مع صعود وتيرة الإرهاب من سنة 2011 إلي غاية يومنا هذا وما عرفته المنطقة العربية من تحولات في الأنظمة.

أدبيات الدراسة:

إن الهدف من التطرق إلي المراجع والدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع دراستنا هو إبراز مدى أهمية تلك الدراسات من جهة، وكذا محاولة التأصيل العلمي لدراساتنا ويمكن رصد أهم هذه المراجع كالأتي:

1-الدراسات المهتمة بالإرهاب:

تعرضت العديد من الكتاباتحول الإرهاب و منها نجد الدراسات الأمنية الصادرة عن **جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**،الكتاب المعنون **بالإرهاب و التطرف و العنف الدولي** الصادر سنة 2001 للكاتب أحمد أبو الروس و الكتاب الصادر سنة 1991 لمحمد عزيز الشكري تحت عنوان **الإرهاب الدولي**.

2-الدراسات المهتمة بالديمقراطية و التحول الديمقراطي:

تعرضت العديد من الكتابات العربية لدراسة المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ومداخل الإنتقال للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ومنها الكتاب المعنون تحت_**حول الخيار الديمقراطي**_الصادر بتاريخ 1994 للكاتب برهان غليون و كتاب عبد الإله بلقزيز تحت عنوان_**الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي**(العوائق،الممكنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي_

الإطار النظري والمنهجي:

1)الايطار النظري :

- **نظرية صنع القرار** :تقوم هذه النظرية علي افتراض مراده إن السياسة هي سلسلة من عمليات صنع القرار،وهذه العملية المعقدة تمتد إلي عناصر أخري غير تلك المخولة باتخاذوتنفيذ القرار لان الإطار العام للعملية يفترض تكاملا للمعلومات وطريقة العرض واطر التفكير والتدقيق والبدائل والحلول ،وهنا لابد من التركيز علي دور البيئة العملية (الداخلية والخارجية)حيث المنطقة المتوسطية عموما ودول جنوب المتوسط في غالبيتها إعادة هيكلة سياساتها، فعلي المستوى الداخلي تمر دول الربيع العربي عموما ودولة

ليبيا خصوصا بفترة انتقالية تتطلب منها (إعادة بناء مؤسسات الدولة، معالجة الأزمة العامة المتنامية إنهاء مرحلة الصراع علي السلطة.

2)- الإيطار المنهجي:

-**المنهج التاريخي** :منهج من مناهج البحث العلمي وهو الطريقة التاريخية اللتي تعمل علي تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية ،كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل ويتألف هذا المنهج من عناصر ومراحل متشابكة متداخلة ومترابطة تقود العقل الإنساني بطريقة علمية منتظمة ودقيقة نحو الحقيقة العلمية والتاريخية.

فالمنهج التاريخي يتطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية التي تتمحور حول دراسة إحداث وظواهر الحياة الاجتماعية، وتعاقب مسارها منذ ان حدثت في الماضي إلي يومنا هذا، فهو بذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق التاريخية وعليه فان هذا المنهج ساعدني علي الإلمام بمسار التحول الديمقراطي في ليبيا من منطلق إن دراسة الحاضر وفهمه لا تتم إلا من خلال الماضي واستيعابه.

2) منهج دراسة حالة:تم الاستعانة بهذا المنهج بهدف التقرب أكثر من الظاهرة محل البحث من خلال دراسة تطور الإرهاب في ليبيا و كيف تعامل النظام السياسي الليبي معها. وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة وتحليل طبيعة ودور الإرهاب في تجسيد التحول الديمقراطي بالتركيز على دراسة حالة واحدة وهي الدولة الليبية وذلك من خلال إبراز المفاهيم المركزية للموضوع من خلال التعمق في طبيعة مفهومها ومراحلها ومن ثم طبيعة العلاقة بينها وفي الأخير إسقاطها على حالة ليبيا.

تقسيم الدراسة:

جاء تقسيمنا ثلاثيا من حيث عدد الفصول،فتضمن الفصل الأول الايطارالمفاهيمي لكل من الإرهاب والديمقراطية والمقاربة الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط ،بدءا بالإرهاب (مفهومه وتعرفه على المستوى الدولي وفي القانون الوطني وتمييزه عن بعض المصطلحات اللصيقة به كمبحث أول،و في المبحث الثاني عالجنا ماهية الديمقراطية (مفهومها وتميزها عن المفاهيم اللصيقة بها وأنواعها). أما في المبحث الثالث عالجنا المقاربة الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط (المقاربة الجيوستراتيجية للمنطقة والأهمية الجغرافية لها).

أما في الفصل الثاني فقد تناول الإرهاب ومسار التحول الديمقراطي في جنوب المتوسط ليحتوي ثلاثة مباحث. تناول الأول منها مسار التحول الديمقراطي في جنوب المتوسط أما الثاني فقد كان بعنوان تهديدات الإرهاب في منطقة المتوسط بينما الثالث تضمن الإرهاب كمعوق لمسار التحول الديمقراطي أما الفصل الثالث جاء بعنوان الإرهاب وتحدي مسار التحول الديمقراطي "دراسة حالة ليبيا " أين تم فيه التطرق لنموذج موضوع الدراسة ليختم بحوصلة تقيميه لحدود التمكين لمسار التحول الديمقراطي في ظل تنامي حدة ظاهرة الإرهاب.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

المبحث الأول : تعريف الإرهاب

المطلب الأول : تعريف الإرهاب لغويا و فقهيا

1-لغويا:

« قال (ابن المنظور) في كتابه (لسان العرب) في معنى كلمة الإرهاب ومشتقاتها : "رهب يرهب,رهبة, رهبا ورُهبا أي : خاف وترهب غيره إذا توعده وأرهبه وإسترهبه بمعنى أخافه وفزعه".

قال (ابن الجوزي) في كتابه (زاد المسير) : " واسترهبوهم أي خوفوهم ".[1]

وجاء في (دائرة المعارف) (لفؤاد فرام البستاني) : " أن الإرهاب مصدر أرهب : أخاف, راع خوف, روع, فهو الإخافة و الترويع "[2].

أما (تركي ضاهر) في كتابه (الإرهاب العالمي) فيرى أن : " الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وجذرها رهب بمعنى خاف ورعب, وقد خلت المعاجم العربية القديمة من كلمات الإرهاب والإرهابي"[3]، ومن ثم " أقر المجمع اللغوي أن كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية، أساسها رهب بمعنى خاف، وأن كلمة الإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم "[4].

وتجدر الإشارة أن كلمة الرهبة ومشتقاتها وردت في القرآن الكريم في أكثر من موضع يحصيها (محمد عزيز شكري) في كتابه (الإرهاب الدولي) ثماني مرات, استعملت مرة واحدة بمعنى إخافة عدو الله وعدو المؤمنين خلال الجهاد (سورة الأنفال الآية 60)، أما الآيات السبع

---

[1] - الإرهاب و العنف في الإسلام، موقع انترنيت : http : //Stmarychurch.org/feqh/.
[2] - أدو نيس العكرة، الإرهاب السياسي، لبنان: دار الطليعة،1993،ص 39 .
[3] - تركي ضاهر،الإرهاب العالمي, لبنان: دار الحسام للطباعة و النشر و التوزيع،1994،ص 11.
[4] - أحمد أبو الروس، الإرهاب و التطرف و العنف الدولي، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 24.

الأخرى فكلمة الرهبة استعملت من أجل الدعوة إلى مخافة الله فحسب (سورة الأعراف الآية 154, سورة البقرة الآية 40, سورة النحل الآية 51، سورة القصص الآية 32 سورة الأنبياء الآية 90, سورة الأعراف الآية 116، سورة الحشر الآية 13).

أما في الحديث النبوي الشريف " فلم ترد مشتقات مادة رهب كثيرا، وأشهر ما ورد لفظ رهبة في حديث الدعاء : رغبة و رهبة إليك ".

إن خلاصة ما تم ذكره يجملها الدكتور (هيثم مناع) بقوله : " كلمة الرهبة في التاريخ و اللغة العربية ترتبط بالخوف و الفزع, و منه قيل المثل : رهبوت خير من رحموت, أي أن ترهب خير من أن ترحم ".[1]

إذن : الإرهاب وفقا لمعيار الأثر هو الإرعاب, باعتبار أن الرعب هو " الخوف و الرهبة والاضطراب النفسي الناتج عن صورة شريرة أو خطر قادم ".

لكن هل كل ما يثير الرعب والخوف والفزع ومشتقاتها هو إرهاب ؟.

إن التعريف النظري للإرهاب يقصد به التعريف القاموسي والموسوعي، وأول معنى للإرهاب كما جاء في قاموس (أكسفورد) هو : "حكم بطريق التهديد حسب توجيه الحزب الموجود في السلطة في فرنسا خلال ثورة (1789-1794), كما أن هذه الكلمة تشير إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه والتهديد و الترويع "[2].

أما قاموس اللغة (روبير) فيعرف الإرهاب بأنه الاستعمال المنظم –للإجراءات الاستثنائية– للعنف بغية تحقيق هدف سياسي.

وفي قاموس (الإرث الأمريكي) الإرهاب هو الاستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما, والإرهابي هو الشخص الذي يقوم بهذه الأعمال والتصرفات.

---

[1] - هيثم مناع، الإرهاب و حقوق الإنسان، موقع أنترنيت : http://hem.bredband.net/dccls/stuach-ar-manna%20about%20terorism .htm

[2] - محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي, لبنان: دار العلم للملايين، 1991،ص 104.

أما (الموسوعة البريطانية) فتعرف الإرهاب بأنه الإستخدام المنظم للرعب أو العنف الذي لا يمكن التكهن به –أي أنه عمل مفاجئ– ضد الحكومات والجمهور والأشخاص لتحقيق هدف سياسي[1]، وفي (الموسوعة العالمية) الإرهابي هو الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده، ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين وذلك وفقا لإستراتيجية معينة [(2)].

إن ما يجمع هذه التعريفات، بالإضافة إلى جو الرعب والخوف, تأكيدها على أن للإرهاب خاصية جوهرية تتمثل في العنف المنظم لكنه المفاجئ، كما تم لفت الإنتباه إلى معيار الفاعل في العمل الإرهابي وهنا تم الخلط بين الإرهاب كظاهرة والعمل الإرهابي, يضاف إلى ذلك الإشارة إلى الصبغة السياسية للإرهاب واعتباره وسيلة للسياسة، وهذا ليس بالضروري إن كان ذا أهمية.

2–فقهيا :

يرى الأستاذ (سوتيل) أن الإرهاب هو : "العمل الإجرامي المقترن بالرعب والعنف والتخويف الشديد بقصد الوصول إلى هدف محدد" أما الأستاذ (سال دانا) فيعرف الإرهاب بأنه " كل جنحة سياسية أو اجتماعية يترتب على تنفيذها الفزع العام كونها تحمل بطبيعتها معنى الضرر العام[(3)]. والملاحظ في التعريفين تأكيد على الأثر السيكولوجي في العمل الإرهابي, وهو ما يذهب إليه (ريمون أرون) بقوله : " إن ما نسميه فعلا إرهابيا هو فعل العنف الذي تتجاوز أهمية تأثيراته السيكولوجية أهمية نتائجه المادية ".

ومن التعريفات الفقهية للإرهاب من يشير إلى عنصر **الهدف**, فالفقيه (جيري وسيور سكي) في كتابه (الإرهاب السياسي) يعتبر : " الإرهاب أسلوبا للعمل الإجرامي يتجه به الفاعل لغرض سيطرته بالرعب على المجتمع أو الدولة بهدف المحافظة أو التغيير أو تدمير الروابط

---

[1] - إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب و سقوط الأقنعة، مصر: مركز الأهرام، 1994، ص 16.
[2] - عبد الناصر حريز،النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، بدون بلد النشر: مكتبة مدلولي،1997، ص 20.
[3] - عبد الله سليمان،المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1962،ص 219.

الإجتماعية للنظام العام"[1]. وعن أهمية الهدف يقول (أود ونيس العكرة) : " يظهر أن الإرهاب لا يهدف فقط إلى ضرب الأشخاص البعيدين وزرع الرهبة في نفوسهم من حيث صفتهم الفردية الذاتية, كما لا يهدف أيضا إلى ضرب المؤسسات من حيث صفتها الإدارية والمؤسسية المحددة, بقدر ما يهدف إلى ضرب ما يمثله الأشخاص والمؤسسات في المنتظم الإجتماعي السياسي العام "[2]. مما يعني أن الإرهاب بمثابة إستراتيجية عنف عمدي دعائي وهو الأمر الذي أشار إليه (شريف بسيوني) بقوله : " الإرهاب هو استراتيجية عنف محرم دوليا, تحفزها بواعث عقائدية (إديولوجية) وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين, ولتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب أو لمنظمة بغض النظر إذا ما كان مقترفوا العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها, أم نيابة عن دولة من الدول "[3].

إن ما يلفت أيضا الإنتباه في هذا التعريف وكذا تعريف (واسورسكي) الإشارة إلى عنصر الفاعل سواء كان فرد أو جماعة أو دولة.

أما في تعريف (صلاح الدين عامر) فيشير إلى عنصر **الأسلوب** أو الوسائل المستخدمة في العمل الإرهابي إذ يقول : " الإرهاب هو جميع أعمال العنف و حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب, التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الأمن وهو ينطوي على طوائف متعددة من الأعمال أظهرها : أخذ الرهائن واختطاف الأشخاص, وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة "[4] وفي هذا التعريف إشارة إلى **الباعث** السياسي –حصرا– وأكده (عصام صادق رمضان) بقوله : " الإرهاب هو الإستخدام أو التهديد باستخدام

---

[1] - محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي، مصر: دار الوزان للطباعة و النشر، 1987، ص 74.

[2] - أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي، لبنان:دار الطليعة،1993، ص 91

[3] - محمد عزيز شكري،الإرهاب الدولي، لبنان: دار العلم للملايين،1991، ص 48.

[4] - عبد الناصر حريز، مرجع سابق, ص 21.

العنف ضد أفراد ويعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يؤدي بها أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد **لأغراض** سياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك مجموعة "[1].

ومثل هذا الأسلوب الوصفي تم الإعتماد عليه قصد الإحاطة بعناصر الإرهاب, وهو ما يؤكده (محمد مؤنس محب الدين) الذي يرى أن للإرهاب ثلاث عناصر أساسية هي : الرعب والسيطرة و قصد الفاعل, إذ يقول : " عندما يتأكد أن الفاعل قد إتجه إلى إحداث حالة من الرعب لغرض سيطرته نكون أمام إرهاب"[2].

المطلب الثاني : الإرهاب على المستوى الدولي وفي القانون الوطني

1-على المستوى الدولي :

باختصار، إن أقرب ما تم التوصل إليه التحديد الذي ورد في تقرير اللجنة السادسة للأمم المتحدة سنة 2000 وجاء في التقرير أن : " الإرهاب يشكل عملا من الأعمال الجنائية الهادفة إلى إحلال حالة ذعر في العموم أو مجموعة أشخاص أو أشخاص محددين لأسباب سياسية وبغض النظر في أي حال من الأحوال عن ظروف سياسية، فلسفية، فكرية، عصرية، طائفية، أو أي ظرف آخر يستعمل لتبريرها "[3].إن مثل هذا التعريف يجعل من الإرهاب أولا مجرد عمل جنائي وثانيا الاقتصار على الباعث السياسي الذي يجعل من الإرهاب وسيلة للسياسة، وبتعبير (هيثم منـاع)" الجمعية العامة للأمم المتحدة حاولت تعريف الإرهاب بطريقة واسعة، إعتبرت أنه يشمل الأعمال والوسائل والممارسات غير المبررة التي تستثير رعب الجمهور أو مجموعة من الأشخاص لأسباب سياسية بصرف النظر عن بواعثه المختلفة ".[4]

---

[1] - عصام صادق رمضان،الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي،مجلة السياسة الدولية،العدد 85، جوان 1986،ص 24.

[2] -عصام صادق رمضان،المرجع نفسه، ص 285.

[3] - شبلي ملاط، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي –تناقضات الحرب بعد هجمات 11 أيلول- موقع انترنيت : http://www.balagh.com/news/230.html.

[4] - هيثم مناع، الإرهاب و حقوق الإنسان، موقع أنترنيت : http://hem.bredband.net/dccls/stuach-ar-manna%20about%20terorism htm

ثم إن قرار مجلس الأمن 1373 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2001 إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لم يتضمن أي تعريف محدد للإرهاب[1] .

النتيجة إذن، كانت أن أصبح عامل القوة والمصلحة هو الذي يحدد ما هو المشروع وما هو غير المشروع, فاتخذ الإرهاب بذريعة محاربة الإرهاب, لأن الأمم المتحدة اختارت نمط التعريف البسيط للإرهاب و الذي يعني " عنفا أو تهديدا يهدف إلى خلق خوف أو تغيير سلوكي–"بتعبير جوناثان وايت في مدخله عن الإرهاب"–فكان بذلك الإرهاب أنسب مصطلح يستغل في الدعاية السياسية على المستوى الدولي, ولعل الحرب ضد الإرهاب خير دليل على ذلك (آخرها برنامج الفانوس السحري الهادف إلى مراقبة مختلف الأنظمة المعلوماتية بطريقة البريد الإلكتروني)[2]، وحتى على المستوى الإقليمي لم يتم تبني نمط التعريف التحليلي للإرهاب وفي النماذج التالية توضيح لذلك :

أ/الاتفاقية الأمريكية (02 فيفري 1971) : وعرفت باتفاقية منع وقمع أعمال الإرهاب, وهذه الأعمال طبقا للمادة الأولى هي تلك التي تتخذ شكل الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وما يتصل بها من إبتزاز...من قتل وإختطاف وغيرها ... التي تعرض حياة وسلامة أولئك الأشخاص الذين يتعين على الدولة وفقا للقانون الدولي أن توفر لهم حماية خاصة[3].

ب/الإتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب (29 جانفي 1977) : المادة الأولى منها تضمنت تعريف حصري للإرهاب, حيث عددت بعض الجرائم التي لا تعتبر من الجرائم السياسية أو من الجرائم التي ترتبط بها أو من الجرائم الناتجة عن دوافع سياسية[4] .

---

[1]-ميشال ليليان، الإرهاب عنف مفاجئ يخالف الإجرام العادي،موقع انترنيت : http://www.moquawama.net/arabic/terror/doc2002/onof.htm

[2] - http://www.cyberscopie.com

[3] - تركي ضاهر، مرجع سابق ،ص 13.

[4] - عبد الناصر حريز،مرجع سابق،ص23-24.

ثم إن المجموعة الأوروبية في اجتماعها الإستثنائي في 20 سبتمبر 2001 أكدت عدم وجود تعريف للإرهاب بإشارتها إلى الضرورة الملحة لتفاهم مشترك ليس فقط سياسي بل قانوني أيضا لما يعنيه الإرهاب.

ج/الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (أفريل 1998) : عرفت الإرهاب بأنه : " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة وإحتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر "[1].

بنظرة بسيطة لهذه الإتفاقيات نجد أن تعريف الإرهاب يندرج من التركيز على أسلوب من أساليبه كخطف الطائرات أو إحتجاز الرهائن, إلى التأكيد على تجريم العمل الإرهابي وبالضبط ذلك المتعلق بإرهاب الأفراد مع الإستثناء الواضح لإرهاب الدولة طبقا لمعيار الفاعل.

2-الإرهاب على مستوى القانون الوطني:

اختلفت القوانين الوطنية في تعريف الإرهاب، وإن كانت قد أجمعت على تجريم العمل الإرهابي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، الإرهاب ليس محددا بشكل واضح في القوانين الفيدرالية الأمريكية وهي في غالبها منحدرة من اعتناق واشنطن لمعاهدات دولية، ثم إن تقرير أنماط الإرهاب الدولي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية (أكتوبر 2001) يسلم أنه ليس ثمة تعريف واضح للإرهاب حظي بموافقة عالمية، لكنه يعرف الإرهاب بأنه: " العنف المتعمد ذي الدوافع السياسية والذي يرتكب ضد غير المقاتلين وعادة بنية التاثير على الجمهور"[2]. أما

[1] - عمر المستيري, ملاحظات حول الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب, موقع أنترنيت : http://hem.breadband.net.

[2]-تقارير وزارة الخارجية الأمريكية يمكن الرجوع إلى موقع انترنيت: WWW.Foreignaffairs.Org

الدراسات العسكرية الأمريكية فتعرف الإرهاب على انه : " استخدام مدروس للعنف والتهديد بالعنف والتخويف والإكراه لأغراض سياسة أو دينية "[1]. مما يعني التركيز على ثلاث عناصر: العنف المنظم، الأثر السيكولوجي (التخويف والاكراه)، وتحديد الغرض في شكلين : سياسي أو ديني.

أما في فرنسا، وبمقتضى نصوص القانون الفرنسي، " الإرهاب هو خرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي، بهدف إثارة إضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب"[(2)] ومثل هذا التعريف يركز على عنصر الفاعل سواء فرد أو تنظيم جماعي، وكذا الأثر الذي يخلفه بوصفه الخطير باستخدامه عنصر الترهيب.

وإذا انتقلنا إلى الجزائر، نجد أن أول تعريف للإرهاب ورد في المرسوم التشريعي المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب، ويعرف العمل الإرهابي : " بأية مخالفة تستهدف أمن الدولة ووحدة الإقليم واستقرار المؤسسات وسيرها العادي، بواسطة عمل يكون هدفه زرع الخوف في وسط السكان أو إنشاء جو من اللاأمن يلحق مساسا بالأشخاص والممتلكات " ويعتبر هذا التعريف عاما، لهذا جاءت (المادة87) من قانون العقوبات الجزائرية لتذكر مجموعة من الأفعال التي تعتبر أفعالا إرهابية وذلك بالتركيز على عنصر الغرض" والتي تنص: " يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل.

إن هذه التعريفات تلتقي في تبينها إما تعريفا مجردا للإرهاب وإما حصره في مجموعة من الأفعال يتم تجريمها، مع التركيز دائما على الأثر النفسي للعمل الإرهابي أي الخوف والرعب.

---

[1]– نعوم تشومسكي، الإرهاب سلاح الأقوياء، موقع انترنيت:
http : //www.Rezgar.com/debat/show.art.asp ?date –id = 1 code=arabic cid=145 aid=502

[2]– محمد عزيز شكري،مرجع سابق، ص51.

كما كان من الطبيعي أن تهمل وجهة النظر الرسمية ما يعرف بإرهاب الدولة، وهو ثاني مأزق يلازم موضوع الإرهاب، " ويربطه (ماكس فيبر) باحتكار الدولة للعنف، وحدها صاحبة الحق في استعمال العنف أسلوبا للتعاطي مع الناس، تمارسه كل يوم عن طريق جهاز الشرطة والقضاء."[1]

المطلب الثالث : الإرهاب وبعض المصطلحات اللصيقة به

أولا : الإرهاب والتطرف

التطرف لغة معناه " الوقوف في الطرف بعيدا عن الوسط وأصله في الحسيات ثم إنتقل إلى المعنويات كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك"[2] ومن ثم أصبح التطرف وصف معياري لاراء تنتسب للأفراد، والتطرف في أبسط معانيه هو " الخروج عن القواعد الشفهية أو المكتوبة والقيم والأطر الفكرية والدستورية وموضوع التطرف قد يكون فكريا أو سلوكيا، ومن ناحية أخرى التطرف هو كلا نهايتي مقياس الاعتدال و ليس بأحدهما فقط"[3].

إن كان هذا عن التطرف فما هي علاقة الإرهاب بالتطرف، وكيف ينشأ الاختلاط بينهما؟.

يجيب (محمد أحمد بيومي) بقوله : " قد يصل التطرف إلى نهاية مقياس الاعتدال ويتحول المتطرف من فكر أو سلوك مظهري إلى عمل سياسي، وهنا يلجأ المتطرف إلى استخدام وسيلة العنف لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها ... وعند ما تستطيع الجماعة المتطرفة أن تحقق بعض الانتصارات... فإنها تلجأ إلى استخدام وسيلة الإرهاب" .

بتعبير بسيط : فإنك إذا كنت متطرفا وتعصبت لأفكارك وآرائك، والتجأت إلى العنف العمدي والمنظم لتحقيقها حتى وإن وقع ضحايا مدنيين فإنك إذن إرهابي.

---

[1]– شبلي ملاط، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، موقع انترنيت سابق.

[2]– يوسف القرضاوي، الصحوة الاسلامية بين الجحود و التطرف،قطر: كتاب الأمة ، 1992، ص23 .

[3]- محمد أحمد بيومي، ظاهرة التطرف (الأسباب و العلاج) ، مصر: دار المعرفة الجامعية ، 1992، ص5 .

في تعريف الإرهاب ثم التأكيد على مؤشر العنف كعنصر أساسي للفعل الإرهابي غير أن مثل هذا القول يجعل كل عمل عنيف هو عمل إرهابي، فتكون بذلك و بحسب أدونيس العكرة : " إما أننا كلنا إرهابيون وإما أن الإرهاب ليس سوى عبارة دعائية دون أي موضوع فعلي وأساس واقعي."إن كل من الإرهاب والعنف يلتقيان في فكرتي (القوة والاكراه) " ففكرة السيطرة الموجودة في الارهاب تثير تلك القوة حيث تكون في القوة طاقته وفي الاكراه أثره"، لكن الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص فيها الفاعل على تجاوز الهدف المباشر وهو ما يعرف بالطابع الرمزي الدعائي والأثر النفسي للفعل الإرهابي، يضاف إلى ذلك درجة التنظيم التي يتميز بها، والتي تتجسد في أساليبه المختلفة كالاغتيال وخطف الطائرات في حين نجد مظاهر العنف تتعدد وتتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب.[1]وهو ما عبر عنه (حسنين توفيق ابراهيم) بقولـه "استخدام العنف أو التهديد باستخدامه هو احد العناصر والمكونات الأساسية للفعل الإرهابي أي لابد منه لاحداث الأثر النفسي المطلوب، لكن أشكالا معينة من العنف هي التي تمارس بقصد الارهاب. و هي تتسم بدرجة عالية من التنظيم"[2]. لكن ما أهمية التمييز بين المصطلحيين ؟ .

المشكلة تكمن أساسا في طريقة التعامل مع كل من الارهاب و العنف السياسي فيما يتعلق بتوقيع الجزاء، " فالقائم بالعمل الإرهابي عادة ما ينظر إليه على انه مرتكب لجرم عادي دون أن يراعي في ذلك الهدف الذي يسعى الإرهابي إلى تحقيقه، و ذلك على النقيض من موقف مرتكب صور العنف السياسي الأخرى حيث عادة ما يؤخذ الباعث السياسي في الإعتبار عند محاكمته و توقيع العقاب عليه".[3]

[1]– محمد مؤنس محب الدين، مرجع سابق، ص 109

[2]– حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1992،ص 54

[3]– عبد الناصر حريز،مرجع سابق، ص 28

وأولى صور العنف السياسي التي يقع الخلط بينها وبين العمل الارهابي هي " الجريمة السياسية"، "ذلك أن الركن المادي في الجريمة الإرهابية يعد جريمة من جرائم القانون العادي وبالنظر إلى غايته وهدفه فقد يكون جريمة سياسية"،إذن كيف يتم التمييز بين الإرهاب والجريمـة السياسية؟

ثالثا : الإرهاب والجريمة السياسية

جاء في القاموس السياسي لمؤلفه (أحمد عطية الله) أن : " الجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا أو التي ترتكب لغرض سياسي أو بدافع سياسي، ولو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب..." لكن ماذا لو قلنا أن الإرهاب يرتكب لأسباب سياسية؟.

هنا ينشأ تقارب شديد بين الجريمة السياسية وأعمال الإرهاب، وهذا ما أكده (محمد مؤنس محمد الدين) بقوله : " فمن المؤكد أن هناك رابطة عضوية بين الارهاب (كاسلوب) و بين الجريمة السياسية من حيث الهدف و الغاية النظرية" وما ثم فجرائم الارهاب ذات طبيعة مختلفة فهي جريمة سياسية من حيث الحق المعتدي عليه والغرض منها وفي الوقت نفسه هي جريمة عادية لأنها تؤثر على النظام الاجتماعي"[1] إذن كيف يتم التمييز بينهما ؟.

فالفعل في الجريمة السياسية يجب أن يرتبط مباشرة مع الهدف (تعديل النظام السياسي أو الاجتماعي القائم في الدولة) ويجب أن تكون هذه العلاقة المباشرة واضحة جلية" أما أعمال الارهاب عادة ما تحمل في طياتها أهدافا تتجاوز نطاق الفعل العنيف بما يعرف الدعاية بالفعل"، وتنطوي على رسالة ما يتم توجيهها من خلال العمل الارهابي بقصد التأثير على قرار أو موقع معين للسلطة السياسية القائمة.

فيكون بذلك أسلوب التنفيذ هو الحد الفاصل بين الجريمة الارهابية والجريمة السياسية.

[1]– عكري عطا الله عبد المهدي، المتفجرات و الارهاب الدولي، مصر: دار المعارف القاهرة ، 1992،ص61

وبإسقاط هذه المعايير النظرية تكون مثلا: عملية اختطاف طائرة الايرباص الفرنسية من مطار هواري بومدين 24 ديسمبر 1994 من قبل الجماعة الاسلامية المسلحة لمطالبتها بإطلاق سراح قيادة الجبهة الاسلامية للانقاذ جريمة سياسية أما مجزرة بن طلحة مثلا أو مجزرة الرايس وغيرها من أصل 622 مجزرة (92 –98) فهي إرهاب، لكنها في نفس الوقت قد تكون حسب رأي البعض جزء من حرب غير معلنة.[1]

رابعا : الإرهاب وحركات التحرر:

الحركة التحررية هي رد فعل ضد الاستعمار، والسيطرة الأجنبية ظهرت قبل الحرب العالمية الأولي،واتضحت معالمها أكثر خلال الحربين العالميين،وكانت تكتسي طابعا سياسيا ثم تطورت بعد العرب العالمية الثانية وأصبحت تكتسي طابعا عسكريا ،أي الاعتماد علي الكفاح المسلح الذي نتج عنه استقلال جزء كبير من المستعمرات في القارات الثلاثة :أسيا،إفريقياوأمريكا اللاتينية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية،ويرتبط هذا المفهوم بالمقاومة الشعبية المسلحة باعتبارها الأسلوب الذي تتخذه حركات التحرر الوطنية كأساس وأسلوب عمل لنشاطها [2]

تشكل اليوم إشكالية التفريق والتمييز بين حركات التحرر الوطني والمنظمات الإرهابية إشكالية كبرى أمام الباحثين والدارسين لظاهرة الإرهاب.

تسعي الدول التي تسلب حق الشعوب في تقرير مصيرها إلي إضفاء صفة الإرهاب علي الجماعات والحركات التي تناضل لاستعادة هذا الحق،و هذا ما تراه واضحا في فلسطين والشيشان وكشمير ومناطق أخري من العالم،نظرا للجوء هذه الحركات إلي أعمال ونشاطات توصف بأنها نشاطات إرهابية ومن الضروري الإشارة إلي ماهية حق تقرير المصير ومدي

[1]- عباس عروة، و آخرون، موسوعة : تحقيق في مذابح الجزائر، حصة (بلا حدود) ،الوئام المدني إجراء قانوني أم حل سياسي؟

[2]- رمزي حوحو،الحدود بين الإرهاب الدولي و حركات التحرر الوطني "وفقا لأحكام القانون الدولي"،جامعة بسكرة ،مجلة الفكر-ع3،ص159

مشروعية المقاومة التي تقودها الجماعات الشرعية لنيل هذا الحق في ضوء أحكام القانون الدولي العام.

ويعني حق تقرير المصير أن يكون لكل شعب السلطة العليا في تقرير مصيره دون أي تدخل أجنبي و يتضمن هذا المفهوم العديد من القواعد منها:

-حق البلد في حرية الدستور والتمتع بالسيادة.

- حق الشعوب في حرية التصرف في ثرواته وموارده الطبيعية.

-حق الشعوب المستعمرة في التحرر.

-إن حق الشعوب في تقرير مصيرها يرتب المساواة بين الدول في الحقوق والالتزامات.

-ضمان السيادة والاستقلال لجميع الدول والتخلص من الاستعمار والتدخلات الأجنبية[1].

عدم التمييز بين الشعوب.

وأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 3013 في 12 جانفي 1971يتعلق بالمبادئ الأساسية المتعلقة بالمركز القانوني للمقاتلين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم العنصرية، وان انتهاك هذا المركز القانوني تترتب عليه مسو ولية كاملة وفقا لقواعد القانون الدولي .

وأصبحت حروب التحرير الوطني في نظر الغالبية الساحقة من فقهاء القانون الدولي مشروعة دوليا ولم تتوقف قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة عند حد الاعتراف

[1]-رمزي حوحو،مرجع سابق،ص160.

بشرعية نضال حركات التحرر الوطني بل منحت الشرعية للكفاح المسلح ، لذلك حاولت الأمم المتحدة في قراراتها أن تميز بين الإرهاب والنضال المشروع لهذه الحركات .

وأول قرار صدر عن هذا الموضوع من طرف الجمعية العامة الأمم المتحدة رقم 3034في 18 ديسمبر1972 حيث نص علي "إن الجمعية العامة إذ تشعر بقلق عميق من أعمال الإرهاب الدولي المتكرر بصورة متزايدة التي تذهب ضحيتها أرواح بشرية بريئة وإن تدرك أهميتها .....دراسة أسبابها الأساسية من اجل إيجاد حلول عادلة وسلمية بأسرع ما يمكن .... وتعيد تأكيد حق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية الاخري وتدعم شرعية نضالها ،خصوصا نضال الحركات التحررية، وذلك وفقا لإغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع".[1]

لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 أدت إلي إعادة النظر في هذا الموضوع ، حيث أصبحت قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة تدعم اتجاه عدم التمييز بين حركات التحرر والإرهاب فجاء قرار مجلس الأمن رقم 1373في 24 سبتمبر 2001 تخطي كل ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومبادئ أساسية للقانون الدولي، حيث أعلن بإدانة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها واشنطن ونيورك، وأعرب عن منع هذه الأعمال التي تبق حاجزا وعائقا للسلام والأمن الدوليين لكن متجاهلا الدوافع والعوامل المولدة للتطرف والتعصب ،لكن علي الرغم من ذلك لا يبطل شرعية حق المقاومة وحق الشعوب وحركاتها التحررية في تقرير مصيرها.

[1]-يوسف محمد صادق، الارهاب و الصراع الدولي، دار سردم للطباعة و النشر،2013، ص ص47-48.

إن مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تجيز كفاح حركات التحرر الوطني كما تدين بالمقابل الإرهاب ، كما نجد أيضا ما يميز بين الإرهاب والحركات التحررية هو وجود الدعم الشعبي حيث نجد أن الشعوب المستعمرة تدخل جلها تحت لواء الحركات التحررية، عكس الإرهاب الذي يفتقر إلي هذا الدعم الشعبي،كما نجد أن الحركات التحررية دافعها الأساسي هو دافع وطني ومثل هذا الدافع قلما يتوافر في المجموعات الإرهابية.[1]

لكن عندما تتحول المقاومة إلي أعمال عنف ضد المدنيين أو البني التحتية تتحول إلي إرهاب فيتخفف التمييز بينهما.

لكن الحركات التحررية تستبعد المدنيين من دائرة أنشطتها العسكرية وكلما يلحق الضرر بالأرواح أو الممتلكات فهذه هي العلامة الفارقة بين الجماعات التحررية والجماعات الإرهابية، فضلا عن ذالك لا يمكن التمييز بين الإرهاب وحركات التحرراذ لجأ أفراد الحركات التحررية إلي أعمال عنف وتفجير ضد المدنيين خارج أراضي الدولة العدوة،من شئنها أن يقلص شرعية نضالها وتراجع الدعم الشعبي والدولي للقضايا التي تناضل من،أجلها .

كما تؤثر أيضا علي علاقات الصداقة والتعاون بين الدول وهذا ما يعد عملا إرهابيا بغض النظر عن هوية أطرافها فما داموا يعملون ذلك بمحض إرادتهم وتخطيط مسبق وحتى إن قيل أنها عملية وطنية تحررية، أو دفاع عن النفس فهي تعتبر عملية إرهابية ما دام أنها تهدف أرواح الأبرياء .

[1]- يوسف محمد صادق، مرجع سابق، ص49.

المطلب الرابع : أنماط الإرهاب

أولا : المعيار التاريخي

طبقا لهذا المعيار للإرهاب نمطين أساسين هما : إرهاب الماضي والإرهاب المعاصر.

1-إرهاب الماضي:

إن الإرهاب في جذوره العميقة عبارة عن أعمال فردية منعزلة وخارجة عن إطار أي تنظيم أو سياسة ما، ولكن باندلاع الثورة الفرنسية 1789 ظهر كنظام للرعب استخدمته الحكومة الشرعية.

أما إرهاب الماضي المقصود هنا فهو : " ذلك الارهاب الذي تنامت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن 20، وقد تركز هذا النمط من الإرهاب في إرهاب الحركات الفوضوية والعدمية".[1]

والفوضوية كأيديولوجيا تعود في مصدرها إلى الأفكار الاشتراكية، وعلى الرغم من تبعثر وتعدد المبادئ والنظريات الفوضوية، يمكننا أن نحصر مرتكزاتها الأساسية الجامعة والمتفق عليها في رفض السلطان (أشخاص، مؤسسات، أي قوة مسيطرة) بمختلف تعبيراته وأشكاله"، أما الحركة العدمية فهي الأخرى تعود في أصولها إلى الفوضوية، وهي لا تعني نظام فلسفيا للعدم بل تحريرا ذاتيا يقوم به الفرد اتجاه الأعراف والتقاليد الموروثة والتي تحد من حريته ومن أمثلتها المنظمة الإرهابية.[2]

بالنظر إلى هاتين الحركتين، نجد أن ما يميز الإرهاب في هذه المرحلة " الطابع الفردي" من خلال دعوة الفرد للتمرد ضد أي سلطان بشري أو إلاهي، وكذا إنتقاله من أيدي الحكام إلى أيدي المحكومين، فبعد أن كان الإرهاب نظام في الحكم ووسيلة بيد من هم في السلطة (الجمهورية اليعقوبية) أصبح وسيلة تستخدم ضد الحكومات والسلطات (جماعات خارجة عن

---

[1]– أحمد فلاح العموش، عن ندوة (مكافحة الإرهاب) ، مجلة الأمن و الحياة، العدد 203، (جوان- أوت 1999)، ص 25.
[2]– أدونيس العكرة ، مرجع سابق، ص 41.

القانون)، ليدخل بذلك الإرهاب مرحلة جديدة، ينقلب فيها المفهوم التقليدي بكامل أسسه و مبادئه أطلق عليه " إرهاب الماضي".

2-الإرهاب المعاصر:

" ويشمل معظم الحركات الإرهابية المعاصرة، و هذا النمط يعود إلى حوالي 20- 30 سنة وهو خليط من حركات التمرد و اليسار الجديد و الاتجاهات الفاشية والعنصرية"[1].

" ويتميز هذا النمط من الإرهاب بالطابع الجماعي أكثر من الصفة الفردية، كما تقوم عليه العديد من المنظمات البالغة التعقيد، المتطورة التنظيم و التسليح و المتغلغلة في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين، و هذا النمط يضم في جناحيه كافة أنماط الارهاب المعاصرة، و يحددها (أحمد فلاح العموش) في ثلاث هي : " الإرهاب الفردي، و إرهاب الدولة، و الإرهاب الدولي".[2]

غير أن مثل هذا التعريف، قد لا يتناسب مع رأي الأستاذ (فرنسوا هايزبور) و مؤسسة البحث الاستراتيجي، و بالضبط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لإعتماده على معيار الوسيلة- التكنولوجيات الحديثة-، فهو يعتبر كل أنماط الإرهاب السابقة لتاريخ 11 سبتمبر تندرج ضمن الإرهاب التقليدي " فيوم 11 سبتمبر أحدث القطيعة مع الإرهاب التقليدي حيث تم الانتقال إلى مرحلة فرط الإرهاب..." .

مما يعني دخول مرحلة جديدة للإرهاب تتميز باستخدام التكنولوجيات الحديثة بعدما كان التركيز على استخدام الأسلحة النووية و البيولوجية فيما عرف " بالإرهاب الكارثي.[3]

ثانيا : معيار الفاعل (من أين صدر الفعل الإرهابي؟)

---

[1]– أحمد فلاح العموش، مرجع سابق،ص25.

[2]- عرسان عبد اللطيف، الإرهاب و سبل المواجهة ، مجلة الأمن و الحياة، العدد 204 ، (مارس – ماي 1999) ، ص 30 .

[3] – فرنسوا هايزبور، فرط الإرهاب : الحرب الجديدة، موقع إنترنيت : http://www.aljazeera.net/Books/2002/5/5-19-1.Htm

يركز هذا المعيار على القائم بالعمل الإرهابي، و يضم نمطين هما : الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة.

و يعرف الإرهاب الفردي بأنه : " الإرهاب الذي يرتكب بواسطة أشخاص معينين سواء علموا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة، و يوجه هذا الارهاب ضد نظام قائم، أو ضد دولة معينة".

و يطلق على هذا النوع من الإرهاب أيضا تسمية إرهاب الضعفاء طبقا لما جاء في كتاب (الارهاب السياسي) (لأدونيس العكرة) و يعرفه " بإرهاب الأفراد و المجوعات والمنظمات".ويعطي أمثلة لمثل هذا النمط كمنظمة الأرغون الاسرائلية، و منطمة إرادة الشعب في روسيا القيصرية.

أما عن النمط الثاني طبقا لمعيار الفاعل فهو إرهاب الدولة، و أشار (محمد عزيز شكري) في كتابه (الارهاب الدولي) إلى هذا النمط دون أن يهمل النمط الأول بقوله : " يمكن أن ترتكب أفعال عنف الترهيب من قبل فرد، كما يمكن أن ترتكب من قبل مجموعة أفراد تشكل عصابة أو جمعية أو منظمة. كذلك يمكن أن تقترف من قبل دولة من الدول أيضا"[1].

و إذا كان (أدونيس العكرة) أطلق تسمية إرهاب الضعفاء على الارهاب الفردي فإنه يرى بأن إرهاب الدولة هو إرهاب الأقوياء، و في مقارنة بين النمطين يقول : " بالنظر إلى المجتمع من زاوية شكل بينته التراتبية الهرمية و هيئة تنظيم عناصره المكونة، يبدوا لنا إرهاب الأقوياء أو إرهاب الدولة ينزل من فوق إلى تحت، من رأس الهرم نحو القاعدة – و لهذا يطلق عليه البعض الإرهاب من أعلى– بينما إرهاب الضعفاء أو إرهاب الأفراد و المجموعات يصعد من تحت إلى فوق، من القاعدة نحو رأس الهرم – الارهاب من أسفل –".[2]

ثالثا: معيار غرض الفاعل

[1] – محمد عزيز شكري ، مرجع سابق، ص 92.
[2] – أدونيس العكرة، مرجع سابق، ص 72- 73.

يتم تحديد نمط الإرهاب طبقا لهذا المعيار، من خلال النظر إلى الهدف من العمل الإرهابي و بغض النظر عن الفاعل سواء كان فرد أو مجموعة أو دولة. و بتطبيق هذا المعيار يضع الدكتور (عليشرفي) ثلاث أنماط للإرهاب هي :"الإرهاب السياسي، الإرهاب الديني، الإرهاب العرفي .[1]

1-الإرهاب السياسي:

يكون غرض الفاعل فيه تحقيق مطامع سياسية، على الرغم من أن الهدف السياسي ليس ضروري، إلا أن الصبغة السياسية هي أهم ميزة له. و لأدل على ذلك أن إيجاد عبارة " الإرهاب"ارتبط بالدور السياسي الذي أسند إليه إذ يقول (أدونيس العكرة): "إن ثوار عام 1789 بناة الجمهورية قد استفادوا من خصائص الرهبة، من حيث مفعولها في الناس، و رفعوا شأنها إلى مستوى الوسيلة في الحكم، و بالتالي فإنهم أبرزوا البعد الاجتماعي الذي تستطيع أن تحمله هذه العبارة و اسندوا إليه دورا سياسيا أدى بالنتيجة إلى إيجاد عبارة إرهاب".

يعرف (أدونيس العكرة) الإرهاب السياسي بقوله : "هو منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه، و بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات إجتماعية عامة، أو من أجل تغييرها أو تدميرها".

2-الإرهاب الديني:

يقول (الدكتور علي شرفي) أنه في مثل هذا النمط يكون هدف القائمين به تحقيق مطامع لها علاقة بمعتقداتهم الدينية كالإرهاب الموجه ضد المسلمين من أعدائهم أو الموجه من بعض الجماعات الإسلامية ضد غيرهم، بما يتعارض مع مقتضيات هذا الدين الحنيف" و لا سيما في الفترة التي عرفت بالصحوة الإسلامية يقول (يحي عبد المبدي):" لقد استخدم في تعريف

[1] - عرسان عبد اللطيف ، مرجع سابق، ص 30 – 31.

ظاهرة الإحياء أو الصحوة الإسلامية مصطلحات و مفاهيم تربط بين الإسلام و أنماط من العنف و الإرهاب، مثل : الإسلام الثوري، الإسلام الراديكالي، الإسلام من أعلى، الإسلام المتشدد، الإسلام المسلح، العنف الإسلامي و أخيرا الإرهاب الإسلامي". [1]

إن هذه النقطة الأخيرة هي المستغلة في الفكر الغربي لتبرير التساوي بين الإرهاب و الإسلام و لأدل على ذلك الرجوع مثلا إلى (المجلات و الصحف الغربية خاصة الأمريكية منها عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، أو حادثة أوكلاهوما سيتي قبل إكتشاف الجاني الحقيقي)، و وفقا للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية عام 2000، فإن 32 نزاع مسلح شمل أكثر من ثلثي هذه النزاعات مسلمين و هم لا يشكلون سوى خمس سكان الأرض.[2]

و في إستطلاع أجرته مجلة (ذي ايكونوميست) تبين أن المسلمين كانوا مسؤولين عن 11 و ربما 12 من أصل 16 عملا إرهابيا فترة (1983 – 2000) و خمس من الدول السبع التي أدرجت على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية باعتبارها دولا تدعم الإرهاب هي إسلامية، مما يفسر وجة النظر الغربية لجنوح المسلم إلى العنف و الإرهاب بحكم المعتقد الديني. و إن كان الإعلام قد لعب دوره البارز في ذلك، فقد وجد مادته لا سيما في العمليات الإرهابية التي شهدتها الجزائر في العشرية الأخيرة.

و في الواقع نمط الإرهاب الديني المعني هنا لا يقتصر على الإسلام فحسب بل يمتد إلى مختلف الأهداف ذات العلاقة بالمعتقدات الدينية و يمكن أن نذكر مثلا : منظمة أوم الحقيقة الأعظم (أوم شنريكيو) اليابانية.

3-الإرهاب العرقي:

[1]–عرسان عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 31.

[2]– صامويل هانتنجتون، زمن حروب المسلمين، رسالة الأطلس، العدد 379 ، من 6 إلى 12 جانفي 2002 ، ص 14.

و على حد تعبير (عبد الناصر حريز) " هو ذلك الإرهاب الذي يستهدف إحلال ممارسة السيادة من جانب دولة على إقليم معين بآخرين"، و من أمثلة هذا النوع : منظمة إيتا الإنفصالية الاسبانية. [1]

و إما أن يكون الهدف قهري يقول (الدكتور علي شرفي) :" إرهاب عرقي يسعى إلى القهر أو الإبادة أو العدوان على فئات أخرى منتمية إلى أعراف أخرى".[2] و من أمثلة هذا النوع : نظام الفصل العنصري (الابارتيد).

رابعا:معيار النطاق

و يركز هذا المعيار على النطاق الجغرافي للعمل الإرهابي من تخطيط و تنفيذ و دعم لوجيستي، و يضم شكلين : الإرهاب المحلي، و الإرهاب الدولي.

1-الإرهاب الدولي :

يعرفه (محمد عزيز شكري) بأنه : " عمل عنيف وراءه دافع سياسي أيا كانت وسيلته ...شريطة أن يتعدى العمل الموصوف حدود دولة واحدة إلى دولة أو دول أخرى، و سواء أرتكب العمل الموصوففي زمن السلم أم في زمن النزاع المسلح"، غير أن هذا التعريف لا يتضمن فكرة الدعم اللوجستي.[3]

تلقي المجموعة الإرهابية مساعدة أو دعما ماديا أو معنويا خارجيا (مما يعني أن إرهاب الدولة ليس مستثنى ضمن مجال الإرهاب الدولي)، حتى و إن لم يعترف به على مستوى الاتفاقيات الدولية و الإقليمية

2-الإرهاب المحلي:

[1]– عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، المرجع السابق، ص 57.
[2] - عرسان عبد اللطيف ، مرجع سابق، ص 31.
[3]– محمد عزيز شكري ، مرجع سابق، ص 204.

هو الذي تقوم به الجماعات الإرهابية ذات الأهداف المحدودة في نطاق الدولة و الذي لا يتجاوز حدودها، و لا تكون له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال"،سواء تعلق الأمر بالتخطيط أو الدعم المادي و المعنوي، و في الواقع تطور التكنولوجيات الحديثة جعل القول بأن الإرهاب المحلي يشوبه نوع من الغموض خصوصا من ناحية التخطيط و الإعداد و الدعم المالي، فالعديد من الجماعات الإرهابية لها صفحات خاصة على شبكة الانترنيت، الأمر الذي يجعل من عملية ضبط مراحل العملية الارهابية لتحديد نطاقها جد مستعصية، و إذا رجعنا مثلا إلى تقارير وزارة الخارجية الأمريكية عن أنماط الإرهاب العالمي (تقرير عام 1999) نجدها تصنف الإرهاب في الجزائر على أنه إرهاب محلي باعتماد معيار النطاق إلا أننا نجد في نفس الورقة أن الجماعات الإسلامية المسلحة تتلقى دعما خارجيا و لوجستيا، و يعد ذلك أحد المؤشرات الهامة لتحديد البعد الدولي للعمل الإرهابي.[1]

وإذا أضفنا لذلك أن الجماعة الإسلامية المسلحة، لها العديد من الشبكات السرية في العالم (المغرب، ليبيا، السودان، اليمن، فرنسا، بريطانيا...) بناءا على تقرير وزارة الدفاع الفرنسية (1995 – 1996) و وثائق أخرى، مع تأكيد (رضا مالك) على وجود دلائل الربط بينها و بين تنظيم القاعدة (لبن لادن) ، و في إطار الحملة التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، و بإسقاط مؤشرات التعريف النظري للإرهاب الدولي يصبح الإرهاب المحلي إرهابا دوليا.[2]

[1]– عرسان عبد اللطيف ، نفس المرجع السابق، ص 28.

[2] – Mohamed Mehdi, pour en finir avec le terrorisme, le Quotidien d'Oran, 29 octobre 2002.

المبحث الثاني: ماهية الديمقراطية

المطلب الأول:مفهوم الديمقراطية

1-تعريف الديمقراطية: هي كلمة يونانية تتألف من مقطعين هما: " ديموس" " demos" أي الشعب و " كراتوس" " kratos" أي الحكم أو السلطة، ومعنى ذلك جملة " حكم الشعب منه وإليه". إذ يكون الحكم بيد الشعب عدا الاختلاف الموجود في ممارسة الشعب لذلك[1].

عند القيام بتعريف الديمقراطية نجد الكثير منها نتيجة تنوع تعاريف المهتمين بها ومنهم نذكر أفضل تعريف، والذي قام بطرحه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق "**ابراهام لنكولن**" إذ يقول أن الديمقراطية هي " تولي الشعب للسلطة أو الحكم من خلاله أي عن طريق مشاركته ولأجله". فكلمة الشعب تدل على أن يكون الحكم ملكا لهم.

أما "**لورد برايس**" فقد قال أنها " شكل أو صورة من صور الحكم تكون فيها السلطة ممثلة قانونيا في أعضاء الجماعة ككل"[2].

و يعرفها" **بايست**" على أنها السبيل السياسي الذي يسمح بإعطاء فرص للأفراد من أجل المشاركة في الحياة العامة عن طريق النقاش معهم للتوصل إلى نتيجة في إطارها الإداري يعمل بها لفائدة الجماعة لا الفرد الواحد في الدولة.

أما عند "**علي عبد الرازق**" فالديمقراطية لا يمكننا أن نعتبرها نوع من أنواع الحكم فقط بل هي المنحى الذي يتبعه الإنسان في حياته المجتمعية حيث سمى إلى درجة عالية من الثقافة السياسية . ما جعلت منه مؤهلا للمشاركة التلقائية في أمور مجتمعه والتي يوجد من ورائها

---

[1]–سليمان الأحمد عدنان، المجالي عدنان، قضايا معاصرة، عمان: دار وائل للنشر، 2005 ،ص 203.

[2]– حسين عبد الحميد احمد رشوان، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث،2006 ، ص 11.

أهداف يسعى إلى تحقيقها، ويرى "**علي عبد الرازق**" أن الديمقراطية تقوم على ركيزتين هما الحرية والمساواة.وفي نظر "**آلان تورين**" هي نسق سياسي يفسح المجال أمام الفاعلين الاجتماعيين حتى يكونوا أنفسهم ويعطيهم حرية التصرف ،فالفاعلين الاجتماعيين لا يمكن العثور عليهم داخل المجتمع ما لم يكن هناك انسجام للوعي الداخلي مع الحقوق الفردية والجماعية ومنه الإقرار بوجود أفكار ومصالح متنوعة ومختلفة.

بينما نرى في التعريف الذي قدمه" **أحمد الرشيدي**" أن الديمقراطية هي مغزى أو هدف تحاول كل الشعوب الوصول إليه فتناضل وتأتي بإبداعات في كيفية ممارسة الحكم وأساليبه الصحيحة، وكذاالسلطة السياسية من أجل الحصول على تمثيل عادل، غير أن هذه الأخيرة تبقى جزئية لا مكتملة بسبب ارتفاع عدد السكان وظهور أزمات تعقد من الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمعات المعاصرة[1].

ويعرفها "**سمير خطاب**" بأنها " قيمة في حد ذاتها تفسر رغبة الفرد وميله نحو مشاورة واستشارة الآخرين قبل أن يقوم باتخاذ أي قرار يتعلق به، وعدم الانفراد بالرأي لنفسه وكذا هي تعني الرضى والقبول بمختلف وجهات النظر والآراء أثناء الحوار والمناقشة من اجل الوصول إلى الرأي السديد والسليم، وعدم التعصب للرؤى الذاتي الذي قد يحتمل الخطأ والاستعداد لتغييره إذ ما تبين خطأه".[2]

[1]– مسعود مطاطلة، (تقييم الممارسة الديمقراطية في الجزائر مدخل حقوق الإنسان)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2007، 2008، ص 03.

[2]– سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 112.

وقال "**مناع هيثم**" أنها الطريقة التي يتبعها الإنسان عند التفكير وهي جملة من المبادئ والتشريعات والأدوات التي بها يتم إلغاء النزاعات والصراعات بين الأفراد بطريقة سليمة لا عنف فيها.[1]

يقول **لويلlowell** " الديمقراطية هي تجربة في الحكم " وكذلك يعرفها "**سيلي**" بأنها : " الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيب".

يعرفها **الدكتور محمد عبد المعز نصر** " ليست مجرد شكل من أشكال الحكم، فهي ليست أساس شكلا من أشكال الحكم بل هي طريقة حياة لمجتمع".

من خلال هذه التعاريف المتنوعة نخلص إلى أن تعريف الديمقراطية اخذ ثلاثة أشكال فهناك من عرفها من حيث الشكل أمثال **لورد برايس ولويل**، أما من حيث المضمون فمثل **ابراهام لنكولن وسيلي، ومحمد عبد المعز نصر**، أما ومن حيث الممارسة فنجد **آلان تورين.**[2]

وكتعريف شامل من بين هذه التعاريف المتنوعة يمكن ان نقول أنها تلك الإجراءات التي تقوم بها الهيئة الحاكمة حتى تصل إلى قرارات سياسية تسمح للأفراد المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة.

2-التحول الديمقراطي: التحول الديمقراطي في معناه هو التحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي ،أي التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر في السلطة التحول إلى الديمقراطية وعندما ينهار النظام السلطوي أو يطاح به ن جانب جماعات المعارضة هي التي يحدث من خلالها عملية التحول.[3]

---

[1]–مناع هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان موسوعة عالمية ، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000 ص 255.
[2]-جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 32.
[3]– شايب الذراع بن يمينة ،مرجع سابق، ص123.

والتحول الديمقراطي هو إعادة النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعيينا لمنهج التغيير وأدواته الوظيفية وهو إحداث قطيعة إبستمولوجية مع إستراتيجية الثورة في أدواتها وأساليبها ومناهجها واستمرارية لها في المضمون الاجتماعي والسياسي تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي والعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

وفي تعريف آخر هو أخذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يمكن أن يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار بواسطة التنافس على الأصوات وهو أيضا مقاومة التعسف الداخلي والخارجي في سبيل تأسيس مشروع اجتماعي يقوم على رفض التهميش المتزايد للأغلبية لدفع عجلة التنمية.[1]وبالإضافة إلى هذه التعاريف نجد مجموعة أخرى من التعاريف فيعرفه الكاتب الليبي"حداد صلاح" بأنه "التحول الديمقراطي هو تحول مرجلي لمجموعة من الإصلاحات التي تبدأ مع تغيير النظام من الممكن ان تشمل على اثنين أو أكثر من التطورات التالية:

- تركيب المجتمع وتأسيسه على أسس سلمية.
- تحرير النظم الاقتصادية والاجتماعية.
- دسترة الممارسات والأنشطة السياسية.
- تحرير ودمقرطة أجهزة الدولة.

وإن عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاثة مراحل:

- مرحلة ضعف النظام وتفككه.
- المرحلة الانتقالية تكون أكثر أمانا عندما تتم بوسائل ديمقراطية.

[1]–بلقزيز عبد الإله ، في الديمقراطية والمجتمع المدني، بيروت: إفريقيا الشرق ، 2001، ص123

– مرحلة الاستقرار وتتم عندما تصبح البني الديمقراطية مستقرة ومتماسك ومتناسقة مع الوعي العام للمجتمع.

أو هو عملية التغير نحو الانتخابات الحرة والمشاركة الشعبية ويرى "هنتنغتون" أنها عملية تبدأ من سقوط نظام حكم قديم وتقسيم نظام حكم ديمقراطي وينتج في النهاية بتثبيت دعائم وأركان النظام الديمقراطي"[1]

3-خصائص ومبادئ الديمقراطية:

من خلال الدراسات المختلفة التي تمت حول الديمقراطية يمكن أن نقوم بتحديد مجموعة من الخصائص التي تميز الديمقراطية فيما يلي:

– حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال مؤسسات تحدد أشكالها وطبيعتها أي أن الشعب لا يملك حق السلطة مباشرة إنما عن طريق ممثلين أو مؤسسات وإن انتخاب الحكومة من قبل الشعب دون ضغط يعتبر المؤشر الوحيد عن رضا العب أو عدم رضاه على هذه الحكومة.

– الديمقراطية نقيض للديكتاتورية وأن الشرط الأساسي لممارستها بشكلها الأمثل هو امتلاك الوعي عند الجماهير فيقول "جيفرسون" :"لا أعرف صندوقا أمينا لإيداع قوى المجتمع غير الشعب وأن الفلاح لا يكون سلب الإدراك من الشعب بل تدريبه على استخدامها بكل حكمة ودراية" وأن ننظر للفرد على أنه إنسان بصرف النظر عن المصالح التي يمثلها أو الهيئة التي ينخرط فيها.[2]

– الديمقراطية السياسية تقر بالمساواة بين الأفراد دون التمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو اللغة أو الانتماء إلى جماعة معينة.

---

[1]–حداد صلاح، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، من موقع الجزيرة نت، بتاريخ 08 مارس 2010.

[2]–علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، بيروت: مركبة الدراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي، 2000 ، ط 19، ص 18-19.

– الديمقراطية السياسية مذهب روحاني وليس مادي أي إيمانها بفكر سياسي يتجه نحو المثل العليا وهي مسالة عقل وقلب أي نعرف بدقة متى نختار الحل ومتى نتصرف عنه ومتى نكون متسامحين ومتى نمارس القوة.

– الديمقراطية تكفل حرية الفكر وحرية التعبير والاجتماع قصد التداول بشأن وجهات النظر ثم صياغة محصلة هذه الآراء من أجل تلقي الإجماع والاستحسان ثم ترجمة الإرادة العامة المتولدة وفق هذا المنهج إلى النتيجة السياسية في شكل قرار متوافق قدر الإمكان مع رغبات الأفراد وتفضيلا تهم.

– الديمقراطية ظاهرة تتسع مجالاتها باستمرار أي أنها الظاهرة العالمية التي تكتسح الدول والمجتمعات منذ هيمنة الليبرالية وتراجع الشيوعية بسقوط مشروعها المتمثل في القطب الشرقي (الإتحاد السوفياتي) وهي تمتد ليومنا هذا فكرا وممارسة.[1]

* وبعد معرفة الخصائص التي تميز الديمقراطية فسوف نتطرق إلى **الأسس** أو **المبادئ** التي ترتكز عليها الديمقراطية والتي تتمثل في:

المساواة السياسية: ونقصد بها لا سيادة لفرد أو قلة على الحكم ويعرفها هنتنغتون بأنها ذلك النشاط الذي يمارسه المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا منظما أم عفويا متواصلا أو متقطعا سلميا أم عنيف ويتعدى نشاط المواطنين في إطار المشاركة السياسية من مجرد إثارة موضوع أو انتخاب أو تغيير وهذا بغرض التأثير في السلطة السياسية.[2]

الفصل بين السلطات: الفصل بين السلطات الثلاثة هنا يكون شكليا وليس فعليا وذلك بتحديد اختصاصات كل سلطة وذلك من خلال أجهزة جهاز يختص بالتشريع وجهاز آخر يقوم

[1]– ميلود سفاري وآخرون، الإشاعة والرأي العام ، الجزائر: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية،2003، ص107.
[2]–جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ،2005، ص 12.

بدور المنفذ أم الجهاز الثالث فيهتم بأمور القضاء وهنا يكون الاستبداد بالسلطة معدوما وتتحقق شرعية الدولة.

سيادة القانون وأحكامه: وأهم عناصرها هو وجود دستور وخضوع الحكام للقانون وانفصال الدولة عن شخص الحكام وتدرج القواعد القانونية وإقرار حقوق المواطنين وكذا تنظيم الرقابة السلطات الثلاثة على الهيئات الحاكمة والقاعدة القانونية تصبح سارية المفعول في مواجهة الحاكم والمحكومين بمجرد صدورها.[1]

ضمان الحقوق والحريات: ونقصد بها الحقوق المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وليس حقه في الحياة فقط بل الحقوق الاقتصادية الثقافية والسياسية مثل الحق في الحياة وحرية الفكر والدين والعقيدة والحق في الصحة.

التداول على السلطة: هو تعبير عملي على مبدأ الشعب مصدر السلطة ومبدأ التعددية الحزبية وتطبيق لمبدأ الأغلبية ومن هنا يجب القول بضرورة عدم سيطرة حزب واحد على السلطة وتصبح هنا تسلطية وتنعدم الديمقراطية التي تقوم على التداول على السلطة من حزب لآخر ولا يكون مستقلا إلا من خلال استقلاليتها التي تتولى بناء الحياة السياسية وهو أشمل وأصدق تعبير عن الرأي العام.[2]

المطلب الثاني: الديمقراطية والمفاهيم اللصيقة بها

1-الديمقراطية و حقوق الإنسان:

أ. مفهوم حقوق الإنسان: لقد اختلف الباحثون والمنظرون والكتاب حول إعطاء مفهوم جامع وشامل لحقوق الإنسان وهذا يرجع لعدة أسباب منها ما هي تاريخية وأخرى اجتماعية

[1]–جمال علي زهران،مرجع سابق، ص14.
[2]– علي خليفة الكواري، مرجع سابق ، ص 54-56

وسياسية ،فيعرفها "رينيه كاسيان" على أنها "فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استنادا على كرامة الإنسان وبتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني".[1]

وتعرف حقوق الإنسان كذلك على أنها: "الكرامة الذاتية وإلغاء التمييز بين المواطنين على أساس العقيدة والطائفة والعشيرة أي المعاملة بالمثل، وضمان الأمن الشخصي والعائل في مواجهة الأجهزة السرية.

أما مفهوم حقوق الإنسان حاليا على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي فهي: "تعميم الحضارة الراهنة بكل قيمها المادية والمعنوية، على جميع الأفراد، فهي تضم المشاركة في السلطة وحرية التعبير وحق العمل والتعليم والثقافة والأمن والاحترام والكرامة للجميع دون استثناء".

ويعرفها إبراهيم العيسوي على أنها: "ممارسة الحقوق السياسية للإنسان كحقه في اختيار من يمثله ،حقه في التصويت، حقه ي التعبير عن رأيه، حقه في تكوين الأحزاب مع غيره من المواطنين، حقه في التظاهر والإضراب السلميين، التمتع بالحريات الأساسية كحرية الرأي والاعتقاد والتنقل، والمشاركة في التنظيمات التطوعية كالأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات النسائية والشبابية والعلمية".[2]

ب. العلاقة بين الديمقراطية و حقوق الإنسان:

1-العلاقة بين المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان:لتقييم الممارسة الديمقراطية يجب الانطلاق من المبادئ الديمقراطية فالمؤسسات ليست سوى مجموعة البنيات التي تصدر عنها

[1]-خليل حسين،قضايا دولية معاصرة، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007 ، ص25.
[2]-برهان غليون، العرب و تحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد ،المغرب: المركز الثقافي العربي،ط2 ،2005، ص 16 .

الوظيفة المجسدة في ممارسة السلطة السياسية و ذلك من أجل استنباط مبادئ الديمقراطية ومعنى ذلك أنه يتعين على هذه المؤسسات أن تكون متكيفة من الناحيتين الوظيفية و العضوية و الديمقراطية تتناول الإنسان على اعتباره مواطنا عضوا في النظام السياسي و إن المبادئ الديمقراطية تقر حق المواطنين دون اعتبار لما يسمون به كأفراد و منه فالديمقراطية تلتقي مع حقوق الإنسان عندما تتوافق مبادئها مع الحقوق السياسية و هذا لأن الديمقراطية تنطلق من حقوق المواطنين في أن يكونوا مشاركين في القرارات المتعلقة بالقضايا المرتبطة بحياتهم إلا أنه يصعب فهم المشاركة السياسية و المساواة السياسية إن لم يكن للأفراد القدرة على التعبير و التجمع و الاجتماع فمبادئ الديمقراطية تصبح بالنسبة لحقوق الإنسان حقا سياسيا أساسيا و تقصد بها حقوق المواطنة[1]، و لا يمكن تصور الحقوق المدنية و السياسية المرتبطة بالمبادئ الديمقراطية في غياب الحرية الأمن و الشرعية و منه فالديمقراطية تتصل بشكل كبير مع حقوق الإنسان المدنية و السياسية ففي غياب هذه الحقوق فإن الممارسة الديمقراطية لا تجد ما تستنبطه من هذه المؤسسات و بالتالي غياب الديمقراطية و العلاقة بين الديمقراطية و الحرية ليست علاقة تأسيسية فالديمقراطية لا تؤسس و لكنها تجسد نمط الحرية و المتمثل في الحرية المدنية و السياسية إذ أن الحرية وجدت قبل أي نظام سياسي بما فيها النظام الديمقراطي و الحرية الفردية مسندة للإنسان و لكي تكون للحقوق السياسية دورا في إمكانية استنباط قيم الديمقراطية و لهذا يجب على المواطنين أن يتمتعوا بالقدرة على ممارسة حرياتهم المدنية و السياسية لكي يكونوا ذو فعالية على الارتقاء بأنفسهم حكم أنفسهم بأنفسهم إذ أن الغاية لا تكمن فقط في إقرار الحريات و لكن ي ممارستها أيضا[2].

إن نظرية حقوق الإنسان تصر و تقر على أن يتمتع الأشخاص بالتحرر من العوز و أن يكون له أمن من الناحية المعيشية و بالتالي عدم الخضوع لضغوط أفراد آخرينبشأن آرائهم و

[1]–دافيد بيت هام، الديمقراطية : الأسس المبادئ، المشاكل، تر": شريف بسيوني" ملتقى جنيف 1998 ص23.
[2]– برهان غليون، مرجع سابق، ص43-45.

توجهاتهم السياسية و قد يترتب على التهميش الاجتماعي استلاب مدنيا و سياسيا أيضا قد يكون له الأثر في شيوع اللاتسامح السياسي حيث الإجراءات التعسفية و المعادية للديمقراطية و من أجل تجنب الوصول لهذه الوضعية يستلزم أن يكون هناك توزيع للمواد الموجودة بشكل عادل بحيث يتمتع الجميع بشروط العيش الكريم ومن ثم ممارسة مواطنتهم ممارسة كاملة فعلية.[1]

2- العلاقة بين المؤسسات الديمقراطية و حقوق الإنسان: لا تكون المؤسسات السياسية ديمقراطية إلا عندما تنجح في ترجمة الإرادة العامة إلى نتيجة سياسية و بالتالي يتعين على هذه المؤسسات أن تبتعد عن نموذج السلطة المشخصة و أن تخضع من الناحية الوظيفية و العضوية إلى بيئتها الاجتماعية بكل ما تحتويه و لا تكتفي الديمقراطية بالانتخابات لأنها ترى بضرورة فتح نقاش دائم حر و مستقل و أن يتمتع كل فرد بحرية الرأي و التعبير و الحرية في نقل و تلقي المعلومات و تعتبر حرية التعبير هي الحجر الذي تبنى عليه الديمقراطية و لا نستطيع الاستغناء عنها من أجل تشكيل الرأي العام و كذا شرط أساسي من أجل تنمية الأحزاب السياسية مؤسسات المجتمع المدني و منه المجتمع الذي لا يحصل على معلومات كافية لا يمكنه أن يكون مجتمعا مستقلا حرا[2]،بما أن المجتمع المدني هو الإطار الذي يعبر عن مصالح الأفراد و قيمهم خارج مجال عمل الحكومة بشكل مستقل يستلزم حرية التجمع و تكوين الجمعيات و أن حيوية المجتمع المدني ترتبط بشكل وثيق مع الحق في التعليم لأن بدونه يصعب على الأفراد صياغة مصالحهم و التعبير عنها و منه فالحالة الديمقراطية المستدامة تستلزم مناخا ديمقراطيا و ثقافة ديمقراطية تغذيها و يعززهم التعليم ووسائل الثقافة و الإعلام و من هنا يستوجب على أي مجتمع ديمقراطي الالتزام بالتربية المدنية و تكوين مواطنين يمتعون

---

[1]ـــدافيد بيت هام، مرجع سابق ، ص 24.

[2]ـــوليام فان دوسون و بشهارد ،التوجهات العالمية تعيد المجتمع المدني ، بناء مجتمع من المواطنين المجتمع المدني في القرن العشرين،تر:هشام عبد الله، مراجعة: فؤاد سروجي،عمان :الأهلية للنشر و التوزيع،2003،ص 343.

بحس المسؤولية و المجتمع المدني لا يكون ديمقراطي إلا عندما ينعم داخل المؤسسات المدنية بالحرية المدنية التي تحول دون الوصاية عليهم من قبل فرد أو قلة و أن الحقوق المدنية تسمح للأفراد بتطويع مؤسسات المجتمع المدني حتى تعبر عن إرادة الأفراد مصدر السلطة في النظرية الديمقراطية[1].

إن وسائل الإعلام تعمل على إتاحة التواصل بين مختلف الآراء و لذا يجب أن تتسم بالاستقلالية و الحرية و أن تشغل في اتجاه السلطة السياسية انطلاقا من الواقع و هي تعمل على صعيدين يتمثل الصعيد الأول في نقل وجهات النظر إلى الواجهة الإعلامية ليطلع عليها الجميع و بعدها القيام بتجميع الآراء المتشابهة و حوصلتها في رأي يتوافق أما على الصعيد الثاني فتعمل على ربط الاتصال بين المجتمع و الدولة و هي تضع النخب السياسية في الواجهة بشأن مسؤولياتهم و تكشف مدى فعاليتهم و مدى مصداقيتهم و منه فهي تنتجه للأفراد و هذا يؤول دون احتكار وسائل الإعلام من قبل النخب الحاكمة أو قلة من المجتمع[2] .

أما الأحزاب السياسية فهي تشكل بموجب حرية تشكيل الجمعيات ،تعتبر هذه الحرية من بين الحقوق المدنية و السياسية فهي تستند للمواطنين الذين لهم تحرك إيجابي لإقامة مجالهم القانوني و يستهدفون من خلال السلطة السياسية إلى حثها على الاستجابة لمطالبهم و منه فالحرية في إنشاء الأحزاب السياسية تمثل تأكيدا على سيادة الشعب و مشاركته في السلطة و النشاطات العامة و كذا قيامه و رسم السياسات العامة في المجتمع و كذا حقه في إقرار القيم الوطنية المختلفة[3].

---

[1]– منير حجاب محمد،مرجع سابق ،ص166.
[2]-جان ماري داكنان ،علم السياسة،تر:محمد عرب صاصيلا،بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ،1995 ،ص88.
[3]– جان ماري داكنان ،مرجع سابق،ص211.

إن حرية التعبير تتيح للحزب إمكانية التواصل على مستوى الوعي مع البيئة الاجتماعية حتى يظل علم بميولات و رغبات القاعدة الاجتماعية نحو المواضيع الاجتماعية المختلفة فمن دون حرية الرأي و التعبير لا يكون لأي حزب القدرة أن يعطي لنفسه صفة الديمقراطية فمن دون التعبير و إبداء وجهات النظر لا يمكن استمرار تدفق الرأي العام و سوف تخلق أزمة عندما يصبح المواطنون مستليين سياسيا و محرومون من السيطرة على ما ينبغي أن يحققوا به أنسهم أن العملية الانتخابية يجب أن تكون نزيهة و أن ينعم المواطنون بحقهم في التصويت في الانتخابات و الحق في إجراء التسجيل ضمن القوائم الانتخابية و الحق بتساوي الأصوات تبعا لمبدأ المساواة بين المواطنين.

أما فيما يخص الحقوق المتعلقة بالترشح و الأحزاب السياسية و الحملات الانتخابية فهذا يستوجب من أجل أن تتسم العملية الانتخابية بالنزاهة و الشفافية الاعتراف بحقهم في تقلد المناصب العامة في الترشح و الانضمام لأي حزب بالإضافة لحرية التعبير و تلقي المعلومات و نشرها و التنقل و التجمع كذا حرية تنظيم الحملات الانتخابية ضمن شروط المساواة و الشفافية.[1]

يعد إقرار حقوق الإنسان الشرط الأساسي نحو إقرار دستور ديمقراطي تعددي فمن دون ترسيخ حقوق الإنسان و حرياته يستحيل إرساء قيم دستورية موافقة لخصوصيات الجماعة السياسية،و قد كان هدف النخب السياسية في الأنظمة الاستبدادية هو الانفراد بما يجب أن يتضمنه الدستور و ما لا يجب، و أن حقوق الإنسان عندما تحترم سنهم في انتخاب جمعية تأسيسية حرة و مستقلة لها القدرة على استبعاد إرادة النخب الحاكمة في صياغة الدستور و الدستور يتم إقراره بموجب أعمال الحريات المدنية و السياسية و هو دستور له القدرة على تبرير السلطة الناشئة وفقا لقواعده و بالتالي يصبح دستورا يضمن حقوق و حريات الأفراد الأساسية.

[1]-– جان ماري داكنان ،مرجع سابق،ص212.

يعد الفصل بين السلطات حسب مونتسيكيو الشرط الأساسي لإرساء الحرية لأن الفص يحول دون تركيز السلطة في يد واحدة و بالتالي مسح الاستبداد فالجمع بين السلطتين التشريعية و التنفيذية قد ينر عنه انتهاك الحرية و إتاحة المجال لسن قوانين استبدادية و لتجنب هذا يستلزم فصل السلطات و هي الآلية المناسبة لضمان حقوق الإنسان و أن حقوق الإنسان المتمثلة في الحق في العمل و حرية اختيار العمل و الحق في التعليم و حقوق منشأة للهيأة القضائية و يجب أن تكون مستقلة حيادية و عادلة[1].

2-الديمقراطية والحكم الراشد

أ. **تعريف الحكم الراشد** :وقبل أن نتعرف أكثر على الحكم الراشد لا بد لنا أن نعرج على كل من مفهوم الحكم، الإصلاح السياسي، والحكم الراشد في الأخير:

- **الحكم governance** : وهو يعني إدارة أمور المجتمع من موارد ثورات وكذا ما هومرتبط بتطوير الاقتصاد والحياة الاجتماعية لمختلف فئات الأفراد داخل المجتمعات ويكون ذلك من خلال العمل الذي تؤديه السلطة السياسية القائمة على العدل والكرازة في تسيير أمور بلدها.
- **الإصلاح السياسي:** هو مفهوم يختلف عن مفهوم التحديث والتنمية إذ يعتبر الأقرب إلى التحول الديمقراطي فهو عبارة عن إحداث تغييرات وتحسينات على مستوى النظام السياسي من خلال القائمين عليه في إطار التقدم السياسي خاصة فيما يتعلق بالحرية السياسية وحقوق الأفراد في إبداء حق المشاركة والرأي وأثناء الانتخابات وكذلك إحداث تغييرات عبر الدستور بما يتوافق ومستلزمات هذا الإصلاح.

[1]–طالب محمد السعيد، الدولة الحديثة و البحث عن الحرية، عمان:دار الشروق للنشر و التوزيع 1999، ص ص 145 . 143

- **الحكم الراشد Good Governance** :وهو مصطلح حديث الاستعمال مقارنة مع المفاهيم الأخرى، بعدما توسع من منظوره القانوني عام 1978، ثم تطور واستخدم للتعبير عن تكاليف التسيير سنة 1979 ومع سنوات الثمانينات تبنته المنظمات الدولية والمالية أي ما يقارب عقدين من الزمن ومن بين هذه المنظمات نجد مؤسسات الأمم المتحدة والمتمثلة في البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن البنك الدولي رأى بأن الحكم الراشد هو عبارة عن تطوير للإرادة وعرفه سنة 1992 على أنه "أنجع وأفضل وسيلة للاستغلال ثروات المجتمع المتمثلة في الموارد الطبيعية والاجتماعية حيث تقوم السلطة الحاكمة بمهمة تنفيذها أي تسييرها ".

إن مفهوم الحكم الراشد له ارتباط جد وثيق بما يعرف بالتنمية فهذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها ما لم تكن هناك معالم يقوم عليها الحكم الراشد فهي أي التنمية تعني منح الأفراد الحرية في توسيع وتحقيق طموحاتهم وأهدافهم حيث لا تستقيم هذه الأخيرة بدون أن تكون لنا مرتكزات وأسس يعتمدها الحكم الراشد[1].

من خلال هذا التعريف نجده يتقارب من حيث مضمونه مع تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والذي كان في عام 1995 إذ اعتبرته مبدأ القوة والسيطرة من طرف السلطة الحاكمة اتجاه المواطنين أثناء تسيير الموارد وذلك من أجل تحقيق تنمية في القطاع الاقتصادي والاجتماعي في حد سواء.

أما تعريف المعهد الدولي للعلوم الإدارية فيعتبر الحكم الراشد عملية يمكن بواسطتها ممارسة أصحاب السلطة لحكمهم وبإمكانهم ممارسة تأثيرهم السياسي في جانب الحياة العامة

[1]– سفيان، فوكة و مليكة بوضياف،الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية ، الملتقى الوطني حول :التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائرواقع وتحديات،16-17 ،ديسمبر 2008 ،جامعة الشلف،كلية العلوم القانونية والإدارية، ص 2.

للمواطن الاقتصادية والاجتماعية إذ أن هذا التعريف ركز على الإطار التقني له إذ اعتبره مجرد عملية إدارية لتسيير شؤون الحكم واتخاذ القرارات التي من شأنها إرضاء طموحات أفرادها وبالتالي نظر للحكم الراشد على أنه تربطه علاقة مع التنمية فكلما كانت هناك تنمية بشرية كلما كان هناك تحقيق للحكم الراشد.

يمكن لنا تعريف الحكم الراشد كذلك على انه "جملة من الآليات والموارد والممارسات التي تعكس لنا نظام القيمة الديمقراطية من أجل إدارة الأمور العامة بطريقة فعالة أو أنها النشاط الذي تقوم به الهيئات الحاكمة أثناء توليها تسيير المورد الاجتماعي والاقتصادي بشكل سليم يعتمد على الشفافية ".[1]

ب. **العلاقة بين الديمقراطية و الحكم الراشد:** عند ظهور الديمقراطية مرت سنوات حتى برز مفهوم أخر يكاد يشبه بالنظر إلى ما جاء به مضمونه مفهوم الديمقراطية ألا و هو الحكم الراشد، حيث نلمس العلاقة الجد وطيدة بين المصطلحين. و من خلال هذا المبحث سنحاول تبيان هذه العلاقة عن طريق كل من التنمية الاقتصادية، و الفساد، باعتبارهما ظاهرتان تدلان على مدى وجود الديمقراطية و الحكم الراشد.

1- التنمية الاقتصادية: يمكن إرجاع الاهتمام المتزايد بهذه المشكلة إلى سببين سبب سياسي متعلق بطبيعة التغييرات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية والثاني أسباب متعلقة بتطور الفكر الاقتصادي، حيث أن الفكر الاقتصادي لا يتطور بمعزل عن الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية. و قد أصبحت مشكلة التنمية السياسية القضية الأولى التي تواجهها مختلف حكومات الدول والتحدي الأساسي لها والتي تعتبر القدرة على مواجهتها ومحاولة إيجاد حلول لها معيار أساسي للحكم على مدى نجاح أو فشل تلك الحكومات ولقد

[1]–زكريا بختي،" دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية، دراسة حالة: المجلس الشعبي لولاية المسيلة2002-2007"، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية،2009،ص40.

حاولت حكومات الدول المستقلة البحث عن الأساليب والسياسات التي من شأنها مواجهة مشكلة الفقر. وهنا برز نموذج النمو كمثل تحتذي به الدول النامية للخروج من ظاهرة التخلف ولا شك أن هذا الاهتمام بالتنمية من قبل بلدان العالم الثالث يعكس التغيرات التي طرأت على الموقف السياسي الدولي.وفي حقيقة الأمر أن إتباع سياسة محددة للتنمية واتخاذ نمط معين لها له أثار هامة لا بد أن تعكس نفسها دوليا. ومن هنا كان البحث العلمي في هذه الظاهرة وفي مضمون النتائج التي يجب الوصول إليها إذ أن نمط التنمية الذي تنتهجه هذه الدول ومصيرها لا بد وأن يحظى بنظرة العالم كله، ولهذا كان توجيه البحث في هذا الاتجاه إنما هو انعكاس للتغيرات السياسية الدولية وحكومات الدول الغربية بقضية التنمية بما يثيره من أهمية سياسية بالغة .

إن العالم كأي فرد في المجتمع تحكمه ظروف هذا المجتمع الاجتماعية والإطار الحضاري الذي نشأ فيه، وطبيعة المؤسسات السياسية واهتماماتها.[1] إن التنمية الاقتصادية هي أسلوب التوصل للنمو ،وتتلخص في دخول الاقتصاد مرحلة من النمو السريع مستهدفا تحقيق زيادة تراكمية ودائمة في معدل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن. يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية، سياسية، واجتماعية تساهم في تدعيمه وهو يساهم في تحقيقها مع العمل على إزالة كل العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك. وتتمثل عناصر التنمية الاقتصادية في ضرورة العمل على إحداث تغيير في الداخل، اختيار أسلوب التغيير بدفعة قوية أو بالتدرج، البحث عن إطار استراتيجي أو سياسة ملائمة يتم من خلالها هذا التغييروتتمثل أهم عناصر التنمية الاقتصادية فيما يلي :

أ/خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: يقتضي نجاح التنمية الاقتصادية متطلبات عديدة تتمثل في التغيرات المتعددة في مختلف المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية،

[1]–محي الدين عمرو ، التخلف والتنمية، بيروت : دار النهضة العربية ،(ب،س،ن) ،ص 18-19.

فعلى مستوى المجال السياسي فمن شروطه الأساسية هو تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا في السلطة السياسية القائمة، ويعني هذا انتقال السلطة إلى الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، والتي تقتضي اتخاذ مجموعة من القرارات التي تؤثر في البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم، وهو ما يؤثر حتما في مصالح بعض الفئات في المجتمع. ويتطلب نجاح عملية التنمية على مستوى المجال السياسي ضرورة إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية، حيث يلعب دور تعبئة الجماهير عن طريق خلق الوعي وإرادة التغيير لدى الجماهير و لكي يؤدي دوره بصورة فعالة لا بد من توافر أمرين :

أن يكون التنظيم ممثلا حقيقيا لهذه القوى .

نجاح هذا التنظيم السياسي في وظيفته يقتضي توافر القيادات والكوادر السياسية القادرة على قيادة الجماهير والمستوى الكافي من الوعي والفهم للقضايا العامة وكيفية مواجهتها .

ب/ تصحيح الاختلالات الهيكلية: يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية ونعني بالتصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع، مما يؤدي إلى رفع حجم ومستوى قوى الإنتاج. كذلك فإن تطور وتقدم قوة الإنتاج المصاحبة لعملية التصنيع لا بد و أن يصاحبها تغيير في علاقات الإنتاج وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلى الأمام. هذه الأخيرة التي لها ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو، فالتصنيع يؤدي إلى التغيير في أسلوب الإنتاج السائد أي قوى الإنتاج، ويترتب على أساليبها القضاء على مظاهر التخلف المرتبطة بسيادة الأساليب الإنتاجية المختلفة أي على الاختلالات الهيكلية.

ج/ رفع مستوى التفكير الرأسمالي(الاستثمار): لا يتوقف نجاح التصنيع على مجرد رفع معدل الاستثمار في الصناعة، بل يجب ألا يقل حجم هذه الاستثمارات عن حد أدنى وذلك لمواجهة العوائق أمام عملية النمو والمتمثل في ضيق نطاق السوق المحلي.[1]

و لتحقيق الاستثمارات المطلوبة في الزراعة وقطاع رأس المال، وكل هذه المتطلبات تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي لتوليد قوة دافعة للنمو قادرة على تحطيم القوة المضادة للنمو والمتمثلة في الانفجار السكاني.[2]

د/ اختيار أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية: يعني هذا ضرورة رسم السياسات الضرورية لتحديد نمط التنمية من خلال رسم إستراتيجية الإنماء المناسبة لظروف المجتمع وتتوقف على تحديد الإطار الذي يختاره المجتمع لتحقيق التنمية. إما عن طريق التفاعل التلقائي لقوى السوق وباستخدام المبادرة الفردية، أو عن طريق التوجيه الواعي للموارد وباستخدام أسلوب التخطيط القومي الشامل لموارد المجتمع، أو من المبادرة الفردية ودور الدولة في الحياة الاقتصادية. ومن هنا يمكن القول انه لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة لا بد من إتاحة الفرصة للأفراد من خلال حرية امتلاك و سائل ،الإنتاج وحرية التصرف، وذلك لتحقيق الديمقراطية .وبالتالي تجسيد الحكم الراشد على عكس التخلف الذي يساهم إلى حد كبير في تجسيد التبعية للدول الأكثر تقدما مما يستدعي عدم التعبير الحر وعدم تحقيق الحكم الصالح .

2-العنف و الفساد: يساهم الفساد في تقويض وتماسك المؤسسات السياسية، حيث يؤكد هنتنغتون على علاقة الفساد وانهيار المؤسسات السياسية، إذ يرى أن النظم الفاسدة ترتبط بالمشاركة مع ضعف المؤسسات السياسية حيث يفتقد القدرة على خلق المصالح العامة ويقول هنتنغتون:

[1]–محي الدين عمرو ،مرجع سابق،ص20.
[2]–محي الدين عمرو،المرجع نفسه،ص 219.

- تصبح تصرفات الحكومة شرعية إذا كانت تتفق مع الفلسفة العامة للمجتمع .

يستمد سلوك الحكومة شرعيته من تجسيد إرادة الشعب وفقا للنظرية الديمقراطية .

تعد هذه التصرفات شرعية إذ كانت تمثل محصلة لعمليات الصراع التي تساهم الجماعات المعنية فيها.

أما عن ظاهرة الفساد ومدى استفحاله في العالم العربي فنجد أن البرامج السياسية للأحزاب تحمل في داخلها الإصلاح، و الحرية والديمقراطية، ومحاربة الفساد حيث تكثر الوعود للمواطن بنقله من الواقع المتخلف إلى المستقبل الراقي ،ولكن ما إن وصل فريق إلى السلطة حتى يعم الفساد بمختلف أنواعه كامل مؤسسات الدولة.

إن الفساد بما يفرضه من تجاوز للقواعد قد يكون الطريق المختصر لممارسة النفوذ ،كما يتيح الفساد للأفراد ممارسة تأثير متزايد ،حيث يكون أداة لتحقيق أهداف النخبة الحاكمة المتربعة على السلطة. والفساد يعني احتقارا للرأي العام وتخطي القنوات الشرعية للتأثير على عملية توزيع القيم.

يتوافر الإنسان داخل أي مجتمع على مجموعة من الحقوق التي تيسر له أداء الوظائف وتنظيم الحياة وفي المقابل يوفر المجتمع ما يكفل له التمتع بهذه الحقوق، والأمن هو أساس الضمانات التي يقدمها المجتمع للفرد. حيث كانت حماية أمن المواطن من خلال مواجهة العنف، هي حماية للتنمية أيضا. وقد تصاعدت التحولات الديمقراطية في العالم مع تزايد رغبة الشعوب في اللحاق بعصر العولمة، وذلك بعد أن تم التأكيد على الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد عبر عن الاحتياجات والمطالبة

بالحرية والديمقراطية [1] وعندما يصبح العنف أقل انتشارا في أي نظام سياسي يصبح الفساد أكثر شيوعا، فهو يمثل صورة أكثر نضجا من العنف فالفساد وأكثر شيوعا فهو يمثل صورة أكثر نضجا من العنف . فالفساد يمثل مرحلة متوسطة بين العنف والقوة من جهة، وبين الوسائل السلمية من جهة أخرى، وبذلك يصبح أداة لتلبية الحاجات التي تفرضها عمليات التغيير. و هذا يرتبط بالولاءات الموجودة في نطاقها، فمع تزايد إمكانيات المشاركة السياسية ينهار مستوى الفساد . ويمكن تعريف الفساد على أنه الإساءة في استخدام السلطة تحت غطاء الشرعية لإنجاز مصالح وأهداف خاصة.[2]

إن مكافحة الفساد بقدر ما هي حق للدولة فللمواطن نفس الحق خاصة عند معرفته بأن الفساد لا يعني خسارته المادية بل هناك خسائر كثيرة منها :

تراكم الثروة حيث تظهر طبقتين طبقة مالكة وأخرى فقيرة .

انهيار البنية الاقتصادية و الاجتماعية.

تدهور الأمن نتيجة انتشاره في الأجهزة الإدارية والأمنية .

يفرز نوعا من الاتحادات اللاخلاقية بين قوى السلطة الفاسدة، وعصابات الإجرام لحماية مصالح كل منهما أمام أي تغيير للواقع.

تسعى القوى الفاسدة إلى إنشاء جماعة من الفاسدين في هيكلة السلطة لحماية نفسها.

ومن خلال ما تعرضنا له من مفاهيم عن كل من التنمية والفساد نقول بأن هناك علاقة بين المفهومين، حيث أنه من المعروف أن التنمية وما يصاحبها من تحضر وحراك سكاني وهجرة

---

[1]–علي عبد الرزاق جلبي ، المشكلات الاجتماعية دراسات معاصرة في (العنف ، الجريمة المنظمة) ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2005 ، ص195.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق ، ص136.

والتغييرات الناجمة عن ذلك، من تحول في الأنماط الثقافية للمجتمع أو في النظم قد تساعد على ظهور وانتشار حالات الفساد التي ترتبط بظروف هذه التغييرات. فهي تخلق تحركا إنسانيا من المجتمعات المحرومة نحو المجتمعات القادرة ويمكن التأكيد أن التنمية الاقتصادية قد تؤدي إلى انخفاض معدل السلوك الانحرافي فالرخاء الاجتماعي يقلل من الجرائم و الانحراف ويقضي عليها.

إن الدول العربية يمكن أن نطلق عليها الدول الأبطأ نموا فالتغير الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته هذه الدول أفرز أنواعا من الفساد والتسيب، و تركز في موظفي الدولة وأصحاب الأعمال، وهذه الانحرافات ترتبط بدفع الرشاوى عند المنافسات الحكومية والتهرب من دفع الالتزامات ،واستغلال الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية لاحتواء الأسواق.[1]

إن الاهتمام بتطبيق الديمقراطية يعد مسألة مهمة للإصلاح، والابتعاد عن العنف والفساد، وعدم الاستقرار. فلتجسيد هذا المبدأ لا بد من توفر عدة شروط أهمها تحقيق تنمية اقتصادية تشمل كافة المؤسسات لخلق جو من الحرية والعدالة في امتلاك الوسائل ،وذلك للتخلص من طغيان الطبقات الغنية البرجوازية على طبقة العمال (البروليتاريا) ومن الطابع التسلطي الذي تنتهجه بعض الحكومات، في ظوزل غياب وعي حقيقي لدى الجماهير يجسد مدى الإيمان بضرورة التعبير الحر البعيد عن أي تدخلات ،وإيجاد حكم راشد يساعد على التخلي عن مختلف أنواع العنف والفساد.[2]

---

[1]–صلاح الدين محمود فهمي ، الفساد الإداري كمعوق ...، الرياض : دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، 1994،ص65- 66.

[2]–عبد الله العليان ، الإسلام و الغرب ، المغرب : المركز الثقافي العربي ،2005، ص93.

3-الديمقراطية والمشاركة السياسية:

أ-تعريف المشاركة السياسية:

- يشير التعريف المعجمي للمشاركة السياسية إلى أنها الأنشطة التي ترتبط بالحكومة أو الدولة من خلال مؤسساتها السياسية أو المساهمة مع الآخرين في بعض الأنشطة والمشروعات التطوعية لصالح المجتمع.
- القيام بدور في النشاط المرتبط بالحكومة أو الدولة أو السياسة.
- المشاركة السياسية نشاط وليس مجرد اتجاه أو اعتقاد فقد يشعر المرء شعورًا عميقًا بأهمية الإدلاء بصوته في الانتخابات دون أن يدلي بالفعل بصوته في الانتخابات ومن ثم لا يد ذلك مشاركة.
- كذلك تعتبر المشاركة السياسية عملية اختيار حيث البعض يشارك والبعض لا يشارك وقد تكون المشاركة بطريقة معينة وفي أمور معنية وعلى ذلك هناك اختيار في طريقة المشاركة ووعها وبذلك يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها "النشاطات والإختيارات الواعية"
- إنّ تعريف المشاركة السياسية مازا غير واضح للكثير فضلا عن تباين تعريفاتها تبعا المجموعات المختلفة: ففي بعض الأحيان يقتصر المعنى إلى المشاركة الاجتماعية وحدها وعلى جانب آخر يختلط المعنى بمفهوم الجهود الذاتية و"هو خلط تشجعه الحكومة". ولكن المشاركة السياسية في معناها الحقيق هي طريقة حياة، "Style of life" تتخلل كلّ نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي تؤثر في حياته دون تمييز بين المواطنين.[1]

[1]-سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا،جامعة عين شمس، 2005، ص ص 18-25.

- والمشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسؤولية وفي الوقت نفسه هي أيضا هدف ووسيلة في آن واحد ومع ذلك فالمشاركة السياسية تتطلب وعيا ورغبة وقدرات ومهارات تنظيمية كما تتطلب إدراكا من جانب سلطات الدولة لقيمة مشاركة المواطن.

ب-العلاقة بين الديمقراطية والمشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة هي أساس الديمقراطية من خلال اتساع الإقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء ومن خلال أيضا المؤسسات الشرعية التي تشجع على تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الإنسان كائنا سياسيًا.

وما يزال المواطن الراشد يفضل المشاركة السياسية في أشكالها الأخرى مثل المسيرات، المظاهرات، وحماس اللوبي داخل الجمعيات المحلية.

وللإجابة على السؤال الذي بفرض نفسه: لماذا يقوم علماء الإجتماع بدراسة المشاركة السياسية؟ فلا بد منه التأكيد على أنّ المشاركة هي جزء لا ينفصل عن مفهومات الديمقراطية الأخرى كالتجمع-المساواة-سيادة الشعب ومناقشة القوانين أو تعديلها. كما أن المشاركة السياسية تعد المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية وهناك من يعتبر عملية المشاركة السياسية من الأنشطة الإدارية التي يشارك الأفراد بمقتضاها في اختبار الحاكم وصياغة السياسة العامة[1].

[1]- سامية خضر صالح، مرجع سابق، ص21.

المطلب الثالث:أنواع الديمقراطية

للديمقراطية صور أو بالأحرى هي أنواع إذ تتحدد لنا في ثلاثة أشكال عرفتها أنظمة الحكم في العالم عبر التطور التاريخي للدول وهي على النحو التالي:

1-الديمقراطية المباشرة: والتي من خلالها يمارس الشعب كل مظاهر السيادة لوحدهم دون وجود وساطة كالنواب والممثلين لهم وهي تعتبر أقدم أشكال الديمقراطية حيث عملت بها دول اليونان قديما كاسبرطة وأثينا وهي الأقرب إلى الديمقراطية الحقيقية حيث تجلى ذلك من خلال اجتماع المواطنين الأحرار في الجمعية الشعبية للتمكن من طرح كل القضايا التي تخص الدولة والخروج في الأخير بالمصادقة على ما تم التوصل إليه مثال ذلك تعيين القضاة، إبرام الاتفاقيات وغيرها.

غير أن هذا النوع قد أصبح لا يعمل به نظرا لتوسع الدولة وكبر حجمها وأفرادها إلا ما هو حاصل في بعض مقاطعات سويسرا.[1]

إن من مميزات هذه الديمقراطية أنها قريبة في نظمها من الديمقراطية المثالية من خلال جعل الفرد صاحب السيادة، إضافة إلى أنها تساعد في القضاء على الخلافات الطائفية والاهتمام أكثر بالأمور الحيوية في المجتمع وتجعل من الفرد عامل يتجلى بالمسؤولية العامة، أما ما بأخذ عنها فهو عدم بلوغ كل فرد في الدولة مستوى الوعي والإدراك حتى يتمكن من حكم نفسه بنفسه، كذلك عدم القدرة على استعمالها حاليا لكبر المساحة وكان اللذين أصبحا يبعدان بالملايين وما يعاب عليها زيادة على هذا انه ومع التطور التقني للمجتمعات وبروز مسائل معقدة فهنا لابد من تكوين لجان متخصصة لوضع الحلول المناسبة وليس الأفراد العاديين.[2]

[1]– محمد، نصر مهنا، تطور النظريات والمذاهب السياسية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 230.
[2]–سليمان الأحمد عدنان و عدنان المجالي، قضايا معاصرة ، عمان : دار وائل للنشر ، 2005.،ص 205.

2- **الديمقراطية النيابية:** هذا الشكل من الديمقراطية يكون دور الفرد فيه محدودا إذ يتولى النواب مهمة الحكم عوضا عنهم أي تمثيلهم وتقوم هذه الديمقراطية على مبدأ وجود برلمان أي الهيئة التشريعية المنتخبة من طرف الشعب كلها أو غالبيتها يدوم مدة محددة، كما تقوم على مبدأ أن الوزارة مسؤولة أمام البرلمان وعن طريق ذلك يصبح النظام نيابيا مثال ذلك نجده في دولة فرنسا وانجلترا.[1]

وللديمقراطية النيابية ركائز منها: وجود برلمان منتخب له فاعليته الخاصة في مجال التشريع ويتصرف فيها لوحده مثلا الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون فيه اشتراك بينه وبين السلطة التنفيذية مثل فرنسا وبريطانيا.

- النائب أثناء الانتخابات لا يمثل دائرته الانتخابية وحسب بل كل المجتمع.

- من فترة لأخرى يتم تشكيل برلمان جديد عن طريق العودة إلى المواطنين لإعادة انتخاب نوابه إذا أخلوا بالثقة ومدة التجديد في البرلمان تكون معقولة للتمكن من إقامة رقابة شعبية على النواب.[2]

3- **الديمقراطية شبه المباشرة:** هي نظام وسطي بين الديمقراطية المباشرة والنيابية حيث يرتكز هذا النظام على وجود هيئة منتخبة أي برلمان بالمقابل الاحتفاظ ببعض السلطات للشعب ليقوم بها لوحده ويكون ذلك تبعا لوسائل معينة حسب كل نظام نجد أن لهذا النوع من الديمقراطية مظاهر اتنفق في بعضها واختلف في البعض الأخر من طرف فقهاء القانون الدستوري وهي:

[1]- حسين،جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001 ،ص 74.
[2]-محمد، نصر مهنا،مرجع سابق،ص231.

– الاستفتاء الشعبي: أي استفتاء الشعب في مسالة من مسائل تتعلق بالمجموع ويكون بطريقة التشريع إذا تعلق الأمر بمشروع قانون أما إذا كان يهدف من وراءه تدعيم أو إتباع سياسة جديدة في الدولة فهو استفتاء سياسي.

– الاعتراض الشعبي: أن يقوم عدد من الناخبين معارضة قانون صدر من البرلمان ويكون ذلك في فترة محددة بعد صدوره.

– الاقتراح الشعبي: إذ يقترح الشعب الناخب مشروع القانون ويقدم على شكل فكرة أو مبدأ بعدها يصوغه البرلمان كقانون.

إضافة إلى ذلك حق إقالة الناخبين لنائبهم، للشعب الحق في حل البرلمان عن طريق الاقتراع وكذلك عزل الرئيس من خلال الحق الذي يمنحه له الدستور الموضوع في تلك الدولة.[1]

كان لظهور الديمقراطية وما تحمله من ايجابيات قد تغطى عن سلبياتها، والتحول نحو العمل بها في بلدان كثيرة عدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

لقد قام صامويل هنتغتون بتحليلات خلص من خلالها إلى أن التحول الديمقراطي في أي بلد من بلدان العالم مر بمراحل عبر فترات زمنية سماها بالموجات هذه الأخيرة قد يكون فيها عدد التحولات الديمقراطية اكبر من عدد التراجعات عنها وفي هذه الحالة نطلق عليها موجة التحول الديمقراطي وان حصل العكس فإننا نسميها بموجة آو فترة نراجع التحول الديمقراطي وعليه قدم هنتغتون خمس موجات للتحول الديمقراطي تختلف فيما بينها وهي كما يلي:

[1]–عبد الوهاب محمد، رفعت، مرجع سابق ،ص ص 314- 315.

– فترة امتدت فيها حالة التحول نحو الديمقراطية حيث لعبت كلا من الهوية القومية والإيديولوجية السياسية دورا في إرساءها لشرعية الأنظمة السياسية القائمة إذ كانت خلال القرن 19 و بدايات القرن 20 في كثير من دول أوربا الشمالية.

– فترة شهدت تراجعا في معدل التحول إلى الديمقراطية عكس ما حدث في الفترة الأولى.

– فترة عرفت توسع في التحول نحو الديمقراطية لكن ليس بالقدر الذي كان في المرحلة الأولى وكان ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء ومن هنا كانت لهذه الأنظمة دور فعال من خلال زعمائها الذين يستغلون شعارات الديمقراطية ومنطقتها لإضفاء الشرعية عليها، وتم النظام الديمقراطي مكان النظام الشمولي.

– فترة لاقت حالة من الانقضاض والتضييق على التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم .

– فترة عرفت امتداد واسع نحو التحول للديمقراطية في كل بلدان العالم والتي بدأت في 1974 فحسب صامويلهنتنغتون أن النمو والتحسن الاقتصادي له دور في ذلك إذ نجد الدول التي شملت تحولا ديمقراطيا في نظمها كانت كلا من البرتغال ، اسبانيا، اليونان.[1]

وما نخلص إليه أن ما حدث في هذه الفترات من تباين كانت له أسبابه وظروفه حسب كل فترة زمنية وحسب كل بلد عايش ذلك الظرف وعليه سنحاول إبراز أهم الأسباب التي كانت عاملا في التحول نحو الديمقراطية.

أ– تراجع مكانة الأنظمة القائمة على ساس الشمولية: ومعنى هذا أن الأنظمة المستبدة والمتسلطة برز في مجتمعاتها من يحارب تلك السياسة التسلطية زيادة على نظال الشعوب ضد

[1]–عبد الغفار رشاد، القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الاداب، 2004،ص ص 19- 20.

هذه الأنظمة الطاغية هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى منها الضعف الذي أصاب الجانب الإيديولوجي ولم يستطع القضاء على تلك الفوارق في المجتمع وعلى وجه الخصوص من الناحية الاقتصادية حيث عطلت الشيوعية مسيرة النمو والتطور الاقتصادي في البلدان التي كانت تطغى عليها هذه الأنظمة، وأيضا لم يعد هناك من يساند هذه الأخيرة حتى تبقى شرعيتها مستمرة وفشلها في تحقيق الرخاء الاقتصادي لشعوبها بل أضحى هناك ديون وكساد، علاوة على هذا كله تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية وبالتالي استخدامها سياسة العنف والاضطهاد.

ب- بروز الأزمات الاقتصادية في العديد من الدول، كذلك تركة التاريخ من ثقافة وممارسات كان لها الأثر على المدى البعيد فيما يخص أحوال تلك المجتمعات، وأيضا الاستقطاب الاجتماعي والسياسي الذي حدث نتيجة فشل وسقوط بعض الأنظمة الديمقراطية.

ج- حسب هنتغتون يرى بأن للدين دور في التحول الديمقراطي وذلك من خلال الدور الذي يقوم به رجال الدين من مقاومة لأشكال الاستبداد وكذا الشمولية والقمع، إذ نجد أن الجماعات الدينية تقوم أنشطتها وهيئاتها على مبادئ وأسس ديمقراطية فهم يرون في النظام الشمولي العائق الذي يحول دون تطبيق الديمقراطية في أي بلد.

د- دور الغرب والمتمثل في كل من الدول الأوربية وأمريكا الشمالية بصفة خاصة حيث قامت بالتصدي للتوسع الشيوعي من خلال تدعيم فكرة حقوق الإنسان والديمقراطية داخل مجتمعات أوربا الشرقية خاصة أثناء المؤتمر المنعقد في هلسنكي عام 1975م والمعنون بمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي حيث كانت غايته إحداث شرخ داخل المجتمعات الشيوعية لتدعيم فكرة التحول الليبرالي إلى داخلها، إما وعن الدور الذي أدته أمريكا في هذا المجال فقد انتهجت كل الأدوات والمبررات لتمكين التحول الديمقراطي وذلك من اجل أن تبقى مسيطرة

على مجموعة الأنظمة التي هي تخدم مصالحها، فنجذها اعتمدت على المجال السياسي، الاقتصادي الدبلوماسي وحتى العسكري في ذلك، اذ ان الملاحظ لواقع اليوم نجد الدور الحاسم الذي تؤديه أمريكا فيما يخص الديمقراطية ومساندتها لحقوق الإنسان لتبرير تدخلاتها اللامتناهية في دول العالم بأسره.

هـ- انتقال موجة أو حمى التحول إلى الديمقراطية بين الدول مثال ذلك تفكك الاتحاد السوفياتي ووصول حكام لسد السلطة ليسوا شيوعيين ما أدى إلى بروز فكرة التحول نحو الديمقراطية في أوربا الشرقية إذ نجحت في العديد من الدول نذكر منها المجر، ألمانيا الشرقية، بلغاريا، رومانيا، كل هذه التحولات يرجع الفضل في حدوثها لوسائل الاتصال والمواصلات لتي تقوم بنشر الأخبار في اقرب وقت وفي كل الدول.[1]

[1]- شايب الذراع بن يمينة، مرجع سابق ،ص ص 30-31.

المبحث الثالث: المقاربة الجيوستراتيجية لمنطقة المتوسط.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للبحر المتوسط.

1-أبعاد تسمية البحر الأبيض المتوسط:

إن البحر المتوسط كما قال الجغرافي "أورلاندو ريبيرو" "ORLANDO RIBERO" بحر واسع وسط أراضي أوروبا وآسيا وإفريقيا، مهد الحضارات يوحدها التاريخ، وتقسيمها الجغرافيا، وكان يبدو الغربيين والأفارقة الشماليين كمركز العالم بالرغم من أن العالم كتلة واحدة.

لقد ظهر الاهتمام بحوض البحر المتوسط منذ القدم فكان محل صراع عبر مختلف الفترات التاريخية، نظرا لاستعابه واستقطابه الكثير من الحضارات، فقد تمكن الرومان في بعض الوقت من المتوسط واستحوذوا على منافذه وأطلقوا عليه "بحر الروم" وعندما إنسابت إليه الفتوحات الإسلامية سمي حينها "بالبحر الشامي" وهكذا غرض المنطقة صراعًا متواليًا حول نسبة هذا البحر للشمال أو الجنوب[1].

كما كان الرومان أيضا يسمونه "MARE NOSTROM" أي بحرنا، بحر الروم ويطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط[2]. أما الأتراك فسموه "أكنديز" التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه، ويعرف أيضا أنه بحر "محاط بالأراضي أو بحر وسط الأراضي" واشتق اسم "البحر المتوسط" من توسطه للأرض وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين

[1]- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2011، ص35.

[2]- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2014، ص48.

(MEDITERRANEE) وهما (MEDIOS) تعني المتوسط و(TERRA) تعني الأرض، فهو يتوسط قارات العالم القديمة وهي آسيا، أوروبا وإفريقيا ويتمتع بموقع استراتيجي هام[1].

غير أن بعض الجغرافيين المغاربة وعلى رأسهم الشريف الإدريسي اختاروا اسما محايدًا وهو بحر الزقاق باعتباره زقاق يسلكه الناس إلى حيث يقصدون، وبعض التعابير تقول البحر المتوسط (Mediterranée) ليس بحرًا لليونان ولا للروم ولا للعرب ولكنه البحر الذي يتوسط الأمم المتواجدة على ضفافه.

ومن الصفات التي وصف بها البحر المتوسط ما أعربت عنه الباحثة الأمريكية "إيلين لايبسون" حينما قالت: إن معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة واحدة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا وآسيا وأنه بحر تحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما مع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به، والدول التي تحيط به مرتبطة بعلاقة الجيرة.

كما تصنيف الباحثة أنه قد حان الوقت لبدء التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وصنع خاص. كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة، لها مبررات التنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة مشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعا.

2-المواصفات الجغرافية للبحر المتوسط:

إن الأهمية الجغرافية لحوض البحر المتوسط، كما يعتقد علماء الجغرافيا الطبيعية والبشرية بأنه يمثل وحدة حقيقية، وأن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي إذ تبلغ

[1]- تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 35.

مساحة البحر المتوسط 100، 969 ميل مربع ويشمل على 20 بلدًا و400 مليون نسمة في مساحة تقدر بـ800 مليون ونصف كلمتر مربع[1].

أما طول سواحل المتوسط فتقدر بـ 3800كم، تتخلله خلجان تتداخل مع بحار تتعمق في داخل القارة الأوروبية مما أكسب هذه الجزر –نتيجة لموقعها– أهمية استراتيجية يمكن من خلالها التحكم بمسار السفن من حيث المراقبة والتفتيش والتجارة البحرية، ومن هذه الناحية نجد أن من يتحكم في الجزر التالية يتحكم في البحر الأبيض المتوسط.

فالبحر المتوسط جغرافيًا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي: إفريقيا، آسيا وأوروبا، ويقع بين خطي عض °46 شمالاً وخطي طول °50.5 غربًا و°36 شرقًا.

يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجنوب يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس[2]. وهو مقفل تماما بالأرض عند نهايته الشرقية بجزء من جنوب غرب آسيا، فالبحر المتوسط يتصل بما حوله من بحار ومحيطات عبر ثلاث نقاط تحكم (Chock points) إضافة لمضيق جبل طارق، الممرات المائية التركية (البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة) وقناة السويس.

كما يمثل البحر المتوسط النافذة التي تطل بها وتتواصل العلاقات بين الأمم والشعوب في ثلاث قارات تعرف حينها بالعالم القديم وتعرف أحيانا أخرى بجزيرة العالم ومن هذا البحر تنطلق كل التحركات على كافة المحاور والاتجاهات، مما يجعله معبرا مهما في

[1]- ليندة عكروم، مرجع سابق ، ص36.
[2]- تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 49.

مجال التجارة الدولية، مما جعل البحر الأبيض المتوسط ذو أهمية اقتصادية وسياسية وإستراتيجية[1].

ويتصل بالبحر الأبيض المتوسط مجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد منه وتتفرع عنه فالبحر المتوسط كما يلاحظ "فرنان بروديل": «مجمع من البحار، فيتفرع عن البحر المتوسط البحار التالية: البحر التراني (Tyrrhenian Sea) والبحر الأدرياتيكي (Sea Adriatic) والبحر الأيوني (Lonia Sea) وبحر إيجه (Aegean Seq) والبحر الأسود (Black Seq)[2].

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط.

1-العمق الإستراتيجي للمتوسط:

للمتوسط عمق استراتيجيا فمنذ القدم كان نقطة انطلاق للحملات العسكرية. ولاسيما الغربية منها. لكثير من الدول عبر سواحله ومن هنا فالمتوسط يشكل جبهة انكشاف إستراتيجية.

ويرى الباحث "كين بوث" "Kin Both" الخبير البريطاني في الإستراتيجية البحرية بأن السيطرة على البحر الأبيض المتوسط تحقق ثلاثة وظائف منها العسكرية، الديبلوماسية والسياسية.

وهذا فعلاً ما عرفه تاريخ العرب المسلمين حيث استطاعوا تحت راية الإسلام، أن يكونوا ما أسماه ماكندر: «الخبير في الجغرافيا السياسية بالإمبراطورية العالمية الأولى في التاريخ فأصبح الساحل الجنوبي لأول مرة صاحب السيطرة على نقاط كثيرة من الساحل

[1]- ليندة عكروم، مرجع سابق، ص37.
[2]- تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 50.

الشمالي»[1]، كما قسم الخبير البريطاني "ماكيندر" العالم إلى تقسيم جيوبوليتيكي ووزعه بين ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- **قلب الأرض:** يشمل أوروبا الشرقية وروسيا الأوروبية والأسياوية.
- **الجزيرة العالمية:** تشمل ثلاث قارات وهي أوروبا، آسيا وإفريقيا بجمعهم البحر الأبيض المتوسط.
- **الهلال الخارجي:** وهو الهلال الذي يغلق الجزيرة العالمية ويضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، أستراليا.

واستنادا إلى هذا التقسيم أكد على أن: «من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمي يسيطر على العالم. ومن هنا من يسيطر على البحر المتوسط يسيطر على العالم[2].

كما يعتبر البحر الأبيض المتوسط منذ أقدم التاريخ المحور الذي دارت عليه أحداث النزاع بين قوى العالم الكبرى من أجل السيطرة وكان بقاء الدولة الفائزة هنا بسيطرتها على مياه هذا البحر وماله من مراكز إستراتيجية هامة كالتنافس الدولي وغير هامن النزاعات والصراعات[3]، فصدق الجغرافي "إيف لاكوست" "Yve Lacoste" عندما وصف في كتابه "Géopolitique de la méditerranée": «أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية» حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل، المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، فنجد في الشرق (الصراع العربي الإسرائيلي)،

[1]- ليندة عكروم، مرجع سابق، ص ص 36-37.
[2]- تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 52-53.
[3]- ليندة عكروم، المرجع نفسه، ص37.

(النزاع التركي اليوناني). القضية الكردية في سوريا وتركيا وأمّا في الغرب فيحتوي النزاع الصحراء الغربية والتي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية[1].

2-المواصفات الإستراتيجية للبحر المتوسط:

تمكن الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، بالأخذ بعين الاعتبار التفاعلات والصراعات بين القوى المؤثرة في المجال الدولي والتي أدت إلى بروز تحولات للهيمنة على المنطقة، بالإضافة إلى ما تعرفه المنطقة المتوسطية من مشكلات أمنية زادت من حدة الإهتمام بالمتوسط كمنطقة جيوستراتيجية تتمركز فيها الكثير من المصالح والإستراتيجيات[2]، كما يعود سر اهتمام القوى الإستعمارية منذ القديم بحوض البحر المتوسط إلى تعدد أهميته الإستراتيجية الجيوسياسية والأمنية، الاقتصادية والحضارية، وهذه الأهمية هي التي أدت إلى انجذاب عدة قوى نحو هذا الحوض إلى حد إشعال الحروب فيه والتي ما تزال بقاياها وآثارها تلوح في الأفق المتوسطي، فالبحر الأبيض المتوسط هو عبارة عن محور رئيسي من محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة[3].

يشكل البحر المتوسط معطى وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في آن واحد وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة، "المجال والحركة"، والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط ثلاث قارات: "آسيا، أوروبا وإفريقيا" ونقطة وصول بين المحيطين الأطلسي والهندي.

للتأكيد على الأهمية الجيوبوليتيكة للبحر المتوسط، ذهب العديد من الباحثين أمثال "مورتن كابلن" "Morton Kaplan" إلى القول: «أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على

[1]- تباني وهيبة، مرجع سابق ، ص ص 53-54.
[2]- ليندة عكروم، مرجع سابق، ص38.
[3]- برد رتيبة، الحوار الأورمتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009، ص47.

الأقل في العقد القادم واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المنطقة المتوسطية تحوي مناطق إستراتيجية يسهل من خلالها عملية المراقبة والهجوم أو التنصت والتجسس كما تسهل فيها عملية التنقل والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق، مضيق البوسفور والدردنيل وقناة السويس.

وفي هذا السياق تتلخص آراء العالم الألماني "فريديريك راتزل" في أن الدولة كائن حي ينمو ويكبر وهي بحاجة إلى مجال حيوي تتوسع فيه بضع أراضي تجاورها، سواء سلميا عن طريق التعاون أو باستخدام القوة أي الإحتلال ومن أنصار هذه النظرية نجد "ماكيندر" في بريطانيا و"ألفريد ماهان" في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1]- تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 51-52.

الفصل الثاني:

الإرهاب ومسار التحول الديمقراطي في المتوسط

المبحث الأول: مسار التحول الديمقراطي في جنوب المتوسط

المطلب الأول: التحول الديمقراطي في المغرب العربي.

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالا واعدة على المرحلة الراهنة، وستبشرون خيرا بما قد يحصل سيما وأن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها على أولئك الذين يعارضونها.

فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبًا من بين المطالب الاجتماعية الأولى بل من الضرورات والاحتياجات الأولى التي أصبح المواطن المغاربي أو العربي في حاجة ماسة إليها.

في البداية لابد من التمييز بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي. فالأول هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد ويتمثل التحول الديمقراطي في التغيير البطيء والجذري التدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها.

أما للانتقال الديمقراطي فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام كما وقع في الجزائر حيث تم تحت ضغط الشارع عن الحزب الواحد والمركزية الديمقراطية لاعتماد التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية.[1]

[1]- أحمد الداسر، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، كلية الحقوق، المحمدية، ص1.

ولا يخفى علينا أنه ابتداءًا من أواسط الثمانينات، بدأت الدول العربية والمغاربية على الخصوص تأقلم تدريجيا مع ما كان يعرفه العالم من تطورات متلاحقة للأحداث مما أدى بها إلى الإقبال على التحولات الديمقراطية حتى لا تبقى بعيدة كما يجري حولها.

فالتحولات الديمقراطية بالمغرب العربي ساهمت فيها عدة عوامل داخلية وخارجية، فتظافرت الجهود منذ أواخر الثمانينات إلى يومنا هذا من أجل النهوض بالأنظمة السياسية المغاربية.

فما هي أهم العوامل الداخلية والخارجية التي مهدت لانطلاق مسار التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي وما هي المنجزات التي تم تحقيقها في هذا المسار؟ وهل يمكن القول بأن الدول المغاربية استطاعت بالفعل إحداث قفزة ديمقراطية حقيقية؟ أم أن هناك عراقيل تجعل المشوار الديمقراطي المطلوب مازال طويلاً؟

1-العوامل الداخلية:

من بين العوامل الداخلية التي ساهمت في بناء الطرح الديمقراطي المغاربي الإنكباب على بناء دولة وطنية قوية وفاعلة يمكن أن تؤثر على التركيبة الاجتماعية والإثنية للدول المغاربية، قصد تفكيك البنى التحتية والهياكل القبلية التي تتنافى وبناء الدولة الديمقراطية بحيث يتعين أن يكون الولاء للدولة بدل القبيلة من جهة ومن جهة ثانية سوف تتطلع هذه الدول بدور فعال ومهم من أجل تكريس مفهوم للوحدة الوطنية ونبذ الخلافات.

وقد ظهرت الدولة كمسجد للكفاح الوطني وكقوة وحيدة مما مكن من إحداث ثورة داخلية، قصد تحديث وعصرنة المجتمع السياسي، وتأسيس الإندماج بين الرمزية والواقع، ونتساءل هنا عن نوعية الإديولوجيا السياسية التي سوف تتبناها كل دولة على حدة بعد الاستقلال وكذا الطريقة التي ستعتمدها لبناء كيانها؟

فبالنسبة لتونس مثلاً وكما يرى الأستاذ عبد الله العروي، فقد كانت دائمًا أقرب إلى دولة مصرية على الشاكلة الأوروبية قادرة على تحقيق الانصهار الذي لطالما تأخر انجازه، حتى يحصل توافق وتلائم بين المجتمع والدولة، وقد ساعد في تحقيق هذا التقدم المجتمع التونسي نفسه المتميز بالعقلنة والعلمنة اللتان ساهمتا في تجنيبه كثيرًا من الحرازات وكذا إلى تركيز السلطة بيد حكومة مركزية وإحداث دولة قوية، كمانهجت تونس وحدة التعليم بهدف الوصول إلى إرساء منظومة تربوية عصرية غير نخبوية. وتجنب إقامة نوع من الإزدواجية في التعليم كما حصل في المغرب[1].

وفيما يتعلق بالجزائر فالقطبية تكاد تكون مطلقة بين المخزن التقليدي والدولة الجديدة مادام الاستعمار قد حطم النخبة القائمة وإزاح الزعامات التقليدية الوسطى وقضى على جميع الرموز، فكان لابد أن تأتي المبادرة من القواعد الشعبية من المركز.

وبالرجوع إلى دور الدولة القومية في تكريس مفهوم الوحدة الوطنية من خلال نبذ النزاعات القبلية والتعصب الديني أو اللّغوي يمكنه أن نقول أنها قد أفلحت إلى حد ما في تحقيق هذه الغاية.

أمّا في ما يخص الدولة المغربية فإنها قد سعت بعد حصولها على الاستقلال إلى بناء دولة الحق والمؤسسات منذ أواسط الخمسينات. فالمغرب منذ انتقاله إلى عهد الحرية والسيادة لم يدخر جهدًا في إيجاد الإطار المؤسساتي الأمثل لممارسة الديمقراطية فسار على النهج الفرنسي. فقد عمل المغرب على ترسيخ مفاهيم وأسس الإدارة الحديثة باعتماد أساليب الإدارة المركزية واللاتركيز الإداري، ثم اللامركزية الإدارية. وذلك لبناء ديمقراطية محلية تدريجيًا. رغم الصعوبات المتمثلة في ضعف المستوى الفكري والمادي للساكنة المغربية. لكن

[1]- أحمد الداسر، مرجع سابق، ص02.

تطوير الإدارة حتى تقوم بعملها أو الدول المنوط بها أحسن قيام، لن يأتي إلاّ مع بداية الثمانينات، موازاة مع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي الذي كان يهدف إلى تحقيق نوع من الإستقرار على المستوى الفكري والمادي للساكنة المغربية.

أمّا فيما يخصّ موريطانيا فلا ننفي عنها إرادتها الطموحة إلى عصرنة أجهزتها الإدارية، حيث أقدمت منذ سنة 1988 بتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تطبيق برنامج واسع للتقويم الاقتصادي يهدف إلى إيجاد التوازن الداخلي بالنسبة للتفاوت الملاحظ وإلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتأهيله للدخول في اقتصاد السوق.

إضافة إلى هذه الإصلاحات الإدارية عملت الدول المغاربية على إصلاح أجهزتها القضائية، وإعطائها نوعًا من الاستقلالية كما تنص على ذلك دساتيرها باستثناء ليبيا التي ترفض الديمقراطية العربية[1].

إلا أن المفهوم الديمقراطي الحقيقي الذي يضمن هذه الاستقلالية يبقى إلى حد ما غير متوفر وبالتالي لا وجود للاستقلالية القضاء الأعلى المستوى النظري وعلى العموم تبقى التجربة المغربية رائدة في هذا المجال ويمكن أن نعتمدها كنموذج للمقارنة بالنسبة لمثيلاتها في التعرب العربي نظرًا للجهود التي أبذلت لإصلاح القطاع القضائي منذ دستور 1992 رغم الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات في هذا القطاع لإتمام بناء دولة الحق والقانون، وتبقى ليبيا الغائب الأكبر عن هذه الإصلاحات وبالتالي بعيدة عن تكريس دولة الحق والقانون.

[1]- أحمد الداسر، مرجع سابق، ص ص 03-05.

إن كلّ هذه الإصلاحات السياسية والإدارية والقضائية الهادفة إلى تحقيق تحول ديمقراطي في دول المغرب العربي، لا يمكن تحقيقها وإنجازها دون وجود أطراف فاعلة تشارك بشكل جدي وتنخرط في العملية الديمقراطية.

2-دور الأطراف الفاعلة في التحول الديمقراطي في الدول المغاربية:

أول الفاعلين في عملي التحول الديمقراطي في الدول المغاربية نجد المجتمع المدني الذي يعتبر السند الرئيسي الذي تقوم عليه مقومات النهضة الديمقراطية، فالدولة التي لا تتوفر على مجتمع مدني قوي وفاعل غالبًا من لا تكون مؤهلة للتقيد بالحلول الديمقراطية.

فمنه بين مكونات المجتمع المدني، نجد الأحزاب السياسية والنقابات العمالية التي تساهم بدور طلائعي في مسلسل التحولات الديمقراطية ويبقى المغرب البلد الوحيد الذي تبنى للتعددية الحزبية منذ الاستقلال، في حين أن أغلب دول المغرب العربي تبنت نظام الحزب الواحد.

لقد عملت كل هذه الأحزاب لاسيما أحزاب الكتلة على تأطير وتنظيم المجتمع المغاربي، كما كان لها دور كبير في الإصلاحات السياسية والدستورية. وهي إصلاحات تنصب بالأساس على تقوية وتعزيز البناء الديمقراطي[1].

أما فيما يخص الجزائر فإن أحزابها السياسية لم يكن لها نفس الدور الذي لعبته الأحزاب بالمغرب، وذلك راجع لنظام الحزب الواحد الذي استأثر فيه حزب جبهة التحرير الوطني بالعمل الحزبي وبالتالي لم يبذل أي مجهود للدفع بالمسلسل الديمقراطي على اعتباره لم يسمح بوجود نخب منافسة متعطشة للوصول إلى السلطة.

[1]- أحمد الداسر، مرجع سابق، ص06.

غير أن تحريك المسلسل الديمقراطي كان يأتي من الخارج عبر حزب جبهة القوى الإشتراكية بزعامة الزعيم التاريخي "الحسين أما أحمد" الذي كافح من أجل جزائر ديمقراطية حتى سنة 1989 حيث أصبحت القوى الإشتراكية تعمل في نطاق الشرعية، بناء على قانون الأحزاب الذي رخص بذلك إلى جانب جبهة الإنقاذ الإسلامية التي تأسست سنة 1989.

إلاّ أنّ المسلسل الديمقراطي الذي بدأ في الجزائر مع التعددية الحزبية وتنظيم انتخابات سنة 1991، اعتبرت الأولى من نوعها من حيث الشفافية والمصداقية.

إلى جانب الجزائر التي كانت تعتمد نظام الحزب الواحد نجد تونس التي يستحوذ فيها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على الحكم الذي يعد امتدادا للحزب الدستوري الديمقراطي على الحكم الذي يعد امتدادًا للحزب الدستوري البورغيبي الأمر الذي لم يسمح ولم يفسح المجال للمعارضة والتعددية الحزبية لتشارك الحزب الحاكم في بناء الديمقراطية، رغم ذلك فقد عمل الرئيس التونسي على بناء صرح ديمقراطي لكن على طريقة تحافظ على هيمنة الحزب الحاكم[1].

أمّا بالنسبة لموريطانيا التي انخرطت في المسلسل الديمقراطي ابتداءًا من أواخر الثمانينات بعد وصول معاوية ولد أحمد الطابع إلى السلطة سنة 1984 الذي أسس الحزب الجمهوري، ورخص بإقامة تعددية حزبية تماشيًا مع التحولات التي يعرفها العالم، وقد نظمت بهذا البلد انتخابات تشريعية وبلدية وإقليمية انفتح فيها النظام على المعارضة التي حازت على بعض المقاعد في البرلمان، غير أن الحزب الحاكم حافظ على تواجده على مستوى السّاحة السياسية بحيازته للأغلبية.

[1]- أحمد الداسر، مرجع سابق، ص07.

إلى جانب الأحزاب نجد النقابات العمالية التي لا يمكن إنكار الدور الذي تلعب وتقوم به في مجال البناء الديمقراطي والنضال من أجل التغيير نحو الأفضل.

فجل دساتير المغرب العربي تنص على الحق النقابي للمواطنين ولكن تبقى المقتضيات الدستورية عامة وفضفاضة وغير مضبوطة. ولا تحدد دور النقابات كما فعل المشرع الدستوري المغربي الذي أناط بالنقابات مهمة تنظيم المواطنين وتمثيلهم.

ويبقى المغرب البلد الوحيد من بين دول المغرب العربي الذي فتح المجال لتعددية نقابية، كما أعطاها فرصة للمساهمة في التحول الديمقراطي المرجو، أمّا تونس فرغم الانفراج الذي حصلت منذ 1987 فإنه لم يعطي القدر الكافي من الحريات النقابية والسياسية من أجل تفعيل دور المنظمات النقابية في وتونس لتؤدي دورها على أكمل وجه.

وفيما يتعلق بالتجربتين الموريتانية والجزائرية في مجال الحق النقابي فإننا نلاحظ بعض التشابه من حيث طبيعة مساهمة النقابات في عملية التحول الديمقراطي وتبقى فترة التسعينات فترة الانفتاح على العمل النقابي بعد الاعتراف بالتعددية الحزبية والسماح للنقابات بأن تمارس نشاطها كما ينص عليه الدستور.

إلى جانب الأحزاب والنقابات تظهر المنظمات غير الرسمية المتمثلة في دور الجمعيات التعاونية والجماعات الضاغطة والرأي العام وكلها تلعب دورًا حيويًا في التحول الديمقراطي بالمغرب العربي.

فعلى غرار المجتمع المدني تقوم المؤسسات السياسية بدور مهم في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب العربي، وعندما نتحدث عن المؤسسات السياسية ينصرف ذهننا إلى الأجهزة الرسمية كالبرلمان والحكومة والقضاء وهذا إضافة إلى مؤسسات أخرى كالمجلس والمحاكم الدستورية.

***دور القضاء في التحول الديمقراطي بالمغرب العربي:**

من بين المؤسسات التي تساهم في التحول الديمقراطي في المغرب العربي هناك القضاء الذي يعتبر من الناحية الدستورية مستقل عن السلطات الأخرى في الأنظمة السياسية لهذه البلدان ولا أحد ينكر دور القضاء وهيبته في الدول الديمقراطية، وأهميته في الحفاظ على الديمقراطية وتحصينها من أي انحراف أو المساس بها، وهو يساهم بشكل كبير في تطوير ممارستها عن طريق الحفاظ على الحريات الفردية والجماعية.

إلا أن القضاء في المغرب العربي يبقى عملية ذات وجهية. مرة يستعمل لتحقيق الحق بين الخصوم ومرة يستعمل في قمع الحريات والتطاول على حقوق الآخرين كما هو الأمر عندما تتم محاكمة معارضين سياسيين، ويرجع ذلك إلى أن القضاء لم يرقى بعد إلى مؤسسة مستقلة تمامًا للإطلاع بالدور الذي ينبغي أن تقوم به[1].

كل هذه العوامل الداخلية ساهمت بقدوما في التأثير على التحولات الديمقراطية في الدول المغاربية، غير أنه ليست وحدها المستأثرة بالإقلاع الديمقراطي بل هناك عوامل خارجية تتمثل في الظروف العالمية والمناخ الدولي، وبروز ملامح نظام عالمي جديد وانهيار الأنظمة الديكتاتورية بسرعة خصوصًا في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

2-العوامل الخارجية:

ليس هناك مجال للشك بأن الأفكار اللبرالية الغربية والنموذج الديمقراطي التعددي قد لأفلحا في نهاية المطاف في الصمود في وجه النهج الاشتراكي السوفياتي وهكذا فإن الأنظمة المغاربية، قد تأثرت فعلا بالإديولوجية الغربية والدساتير الأوروبية لاسيما الفرنسية منها.

[1]- أحمد الداسر، مرجع سابق، ص10.

ومن أهم العوامل الخارجية التي أثرت في التحولات الديمقراطية التي طالبت الأنظمة السياسية المغاربية، نجد إعلانات الحقوق والدساتير العربية. ويعتبر دستور 1958 النموذج الذي احتدت به التجربة الغربية ثم التجربة التونسية جزئيا منسبا، وفيما بعد التجربة الموريتانية والجزائرية الموريتانية والجزائرية بعد المصادقة على دستور 1989.

وأيضا لعبت المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي يساهم بدور فعال في توجيه الدول المغاربية اقتصاديا وسياسيا عبر تطبيق سياسة التقويم الهيكلي بسبب الوضعية الاقتصادية والمالية المتأزمة بهذه البلدان، وقد تجلت هذه السياسة في فرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى صندوق النقد الدولي توجد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مثل: منظمة الأمم المتحدة التي تتدخل في دول عديدة قصد حماية حقوق الإنسان وإرساء الأمن وحماية المدنيين والأقليات أوكل هذا لا يتحقق، إلاّ عن طريق الديمقراطية التي يفترض أن تتحقق بواسطة إجراء انتخابات نزيهة بإرسال بعثات من المراقبين للوقوف على العمليات الإنتخابية، وأيضا نجد منظمات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة التي تفترض على عصو يود الإنخراط فيها أن يتقيد بالسلوك الديمقراطي وكذا منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية لحقوق الإنسان.

ومن العوامل الخارجية الأخرى التي تبقى إلى خدما قوية هناك الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في وصايتها على المنظمات والهيئات الحقوقية والمالية والاقتصادية زيادة على تعاظم قوة الإتحاد الأوروبي الذي يملي التعامل معه بحكم القرب الجغرافي لدول المغرب العربي، الإنخراط الجبري الذي لا رجعة فيه في التحول الديمقراطي[1].

[1]-أحمد الداسر، مرجع سابق، ص11.

عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

بعد حديث الديمقراطية أو التحول الديمقراطية في الشارع العربي وهو أكثر الأحاديث شيوعا وتداولا على كافة الشرائح والمستويات وهو ما دفع هذا الشارع إلى الانقسام بدوره بين من يدعو إلى تبني الديمقراطية ويطالب بها وبضرورة تجسدها على غرار النموذج العربي وبين من يقف منها موقف المعارض لاستنساخ التجربة الغربية نظرا لما يتميز به العالم العربي من خصوصية ثقافية وسياسية.

وعليه فإن عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي عديدة أولها تركيبة المجتمع الأهلي، لأن المجتمع الأهلي والهياكل القبلية والعشائرية هي عائق في وجة النقلة الديمقراطية.

ثانيا: بنية المجتمع المدني بالإضافة إلى بنية الثقافة العربية الإسلامية.

وموقع الدين، فالثقافة الإسلامية من حيث مرتكزها العقدي الأعمق ومقاربتها الشأن السياسي تطرح عائقا أمام التحول الديمقراطي بيد أنه التنبيه إلى بعض الثغرات في ثقافتنا المعاصرة، المشتركة التي هي دون شك عوائق يتعين تجاوزها وأولى هذه الثغرات تعلق برأية الآخر العلاقة به وتجد يد منزلته داخل النسيج الوطني والقومي وداخل أطر العلاقات الدولية[1].

أما ثاني الثغرات فتتصل بمفهوم الجهاد ومع أن أغلب الفقهاء ذهبوا إلى أن الجهاد عمل دفاعي عن الأمة والعقيدة وليس مسؤولية هجومية لنشر الدين بالقوة إلا أن الثقافة

[1]-سعيد بن سعيد العلوي وولد أباه.عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي.
موقع الأنترنيت، http://Fikr.com/node/915 Avril,2015 .

المشتركة السائدة تسير على عكس هذا التصور وكرس المقاربة العدائية كمصادر أصلية تحكم علاقة المسلمين.

أما الثالث الثغرات فيتعلق بطبيعة العلاقة بالدولة فعلى الرغم من أن المدونة الفقهية التقليدية مبنية على مطلب محفظ الأمن وطاعة ولي الأمر ودرء الفتنة إلا أن إتجاهات واسعة من الثقافة الإسلامية المشتركة تأثرت بوضوح بمفاهيم الحاكمة ودولة الشريعة، دون أن تتمكن من جسم صريح لطبيعة مرجعية الدولة.

ومن هذه الثغرات أيضا نجد تركيبة الأحزاب السياسية العربية التي يراها الكثير من المعكرين أنها تعبر عن هشاشة القوى الحزبية الرئيسية الفاعلة في السياسة، غير أن المشهد العربي يشهد حاليا تجاذبا حادا غير صحب بين الجهاز الحزبي الحاكم والقوى والتيارات المتمردة الخارجة على الشرعية أو المقصية منها، والتي تنعكس بدورها بالسلب على الممارسة الديمقراطية من حيث إختلالها المثيلي[1].

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في المشرق العربي.

إن القيام بإصلاح سياسي جذري في سوريا يبدأ من تغيير الدستور وكتابة دستور ديمقراطي جديد يضمن الحقوق الأساسية المواطنين ويؤكد على الفصل التام بين السلطات الثلاث، وهو يشمل أيضا إصلاحا جذريا المؤسسة أو الجهاز القضائي الذي انتشر فيه الفساد. ففقد المواطنون الثقة فيه، أضف إلى ذلك تحرير قانون الإعلام بما يضمن حرية الإعلام وكذا إلغاء التمييز الثقافي واللغوي بحق اللغة الكردية، والاعتراف لهم بحق تعلم اللغة الأم.

[1]-سعيد بن سعيد العلوي، ولد أباه،موقع انترنت سابق.

ثانيا: إصلاح التنمية الاقتصادية.

فبعد عقود من السياسات الاقتصادية الخاطئة دخلت سوريا في مأزق اقتصادي خطير، يتعمق مع الأيام ويتفاقم بحكم وافتقاد سوريا الموارد الضرورية والاعتماد بشكل رئيسي على النفط الذي كان يشكل 80% من الميزانية السورية. لقد أنخفض الآن هذا الاعتماد ليصبح أقل من 30% ومع انعدام البدائل الأخرى وأهمها بناء قطاع زراعي وصناعي قوي.

وليس لسوريا أي إمكانية مادية لضخ الحياة من جديد فبعد عقود من الإهمال والفساد المصحوبين بنمو مكاني، يعين السوريون يوميا عذاب تدني خذ من النقل والمواصلات والخدمات الصحية والتعليمية. حيث تحاج سوريا إلى 74 مليار دولار من أجل تأسيس بناها التحتية[1].

وعلية فإن سوريا تحتاج إلى قروض تدفع لها من قبل الدول الخليجية أو الإتحاد الأوروبي، لذا علينا أن ندرك أنه لا بد من تغيير جذري في السياسة الاقتصادية القائمة على العدالة والتنمية المتوازنة بين مختلف المحافظات إذ أردنا للسوري أن يعيش حياة كريسة بدل أن يعمل على مدى الساعات الأربع والعشرين لتأمين لقمة العيش فقط، فالمجتمع السوري اليوم يصنف من أعلى المجتمعات التي تنفق أكثر من 64% على المواد الغذائية من حق المواطن السوري أن ينعم بالحياة الرفاهية وأن يرتفع دخله مع زيادة ساعات عمله لا العكس.

3-تحديث الجيش السوري:

للجيش في سوريا مكانة مميزة أي أنهم يبدأون نشيدهم الوطني تحية الجيش لكن هذه المؤسسة تعرضت إلى أكبر عملية تهميش وإهمال خلال العقود الأربعة الأخير خلال عملية

[1]-http://Syriane Perlhouse.org/arlarchives/1168.p4.

تدمير أثناء الثورة السورية عبر زجها في حرب ضد الشعب، كما أن الفساد والمحسوبية داخلها صار حديث السوريين فالعائلات الميسورة تبحث عن أسهل الطرق للدفع نقدا لتجنيب أبنائها الخدمة الإلزامية ومع انهيار العقيدة العسكرية داخله وانعدام شبه كامل للدورات التدريبية الحديثة لضباطه ومتطوعيه والتميز لمصلحة فرق عسكرية على أخرى. لذا لا بد من إعادة الثقة بالجيش لدى السوريين والحفاظ على مكانته وإعطائه في المرحلة المقبلة[1].

أما الزاوية الأخرى التي اختلفت فيها حقبة ربيع مشق عن غيرها فهو انطلاقها من مبادرات فردية وشبه جماعية من مختلف القطاعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية أي أنها ابتدأت من تحت وليس من فوق وناشطو هذا الربيع في مجملهم، يمكن درجهم إلى الثقافي في أكثر من وضعهم بالسياسي على اعتبار أن الأحزاب السياسية شاركت بوقت متأخر في هذا الحراك وبدا ناشطون والمثقفون أكثر حساسية وطلبا له، وحضا عليه.

هذا الاختلاف هو ما دفع ربيع دمشق إلى أن يكون رهين المجتمع، أكثر من كونه تعبيرا عن تلوينات حزبية وعقائدية مختلفة ومتباينة وهو ما أمن له باستمرار دخول قطاعات جديدة مغامرة، رغم ثقل الوطأة الأمنية بعد اغتيال الربيع وهو ما منع حزبا أو جماعة ما من رهن الربيع بذاتها إذ بقي الربيع ملك المجموع بحراكة الأعم والأوسع[2].

عاش المجتمع المدني السوري حالة من التغييب والعياب، امتدت نحو أربع عقود من الزمن سيطر فيها النظام الشمولي على الدولة والمجتمع في سورية وقامت سلطة خلالها بإخضاع كل المبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفعالياتها لقوة السلطة وذلك عبر سلسلة من الخطوات القانونية والإجرائية وكان الأبرز فيها من الناحية القانونية إصدار

[1]- http://Syriane Perlhouse.org/arlarchives/1168.p2.

[2]-التحول الديمقراطي، سوريا نموذجا، موقع انترنيت سابق، ص02.

مجموعة بلاغات وقوانين إضافة إلى دستورين أولها تخذ صفة المؤقت وصدر عام (1981) وآخر دائم عام (1983).

إن الأهم في نتائج الخطوات القانونية التي قامت بها السلطة الشمولية هو جعلها حياة السوريين في وضع استثنائي وأولها وأهمها البلاغات الصادرة عما سمي ب المجلس الوطني لقيادة الثورة. القاضي بإعلان حالة الطوارئ وحل الأحزاب والجمعيات وتعطيل الحياة السياسية والصحافة وإعطاء الحاكم العرفي صلاحيات استثنائية ثم أعقب ذلك إصدار قانون أمن الدولة، غير أن حصول متغيرات متعددة على الصعيدين الداخلي والخارجي في التسعينات، أدى إلى بدء حراك ثقافي واجتماعي بخلفية سياسية وتطور هذا الحراك على نحو واضح بعد وفاه الرئيس السابق حافظ الأسد. حيث تضمن إشارات إصلاحية أو أنها فسرت على هذا النحو قبل بعض رموز الحراك الثقافي والاجتماعي السوري[1].

إن انتصار الوعي الديمقراطي خلال فترة ربيع دمشق وما بعدها في الثقافة السياسية السورية يختلف اختلافا بينا عن الوعي السياسي كما تجلى خلال التاريخ السوري المعاصر نوجه يختلف من زاويتين هي أن التاريخ السوري ما بعد الاستقلال يكاد يكون مستمرا كتعبير عن حراك ونشاط سياسي للنخب السياسية والاجتماعية.

أما ربيع دمشق فلقد كان أشبه بالطفرة في تاريخ السكون المتصل صحيح أن التاريخ السوري الحديث شهد حركات معارضة اختلفت في الخطاب والممارسة لكنها ما استطاعت أن تتصالح مع المجتمع كجزء منه بل بقي خطابها يمنح من معين السلطة ذاتها، ولا يختلف عنها إلى في سعيها لاستبدال أهل الحكم بأملها. أما ممارستها وآليات عملها فقد كانت أشبه بعمل الأحزاب العقائدية ذاتها، التي خرجت من أحضانها هذا بالتأكيد لا ينفي التضحيات

[1]-جورج عيراني، رضوان زيادة، التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الإسبانية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009، ص ص69-71.

النبيلة التي قدمتها هذه المعارضة خلال صراعها، ولا يخفي حجم القمح لجهة تشابه الخطاب ذلك أن فساد السلطة واستشرائه في لرجالاتها لا يقارن مع التحقق الأخلاقي الذي ميز رجالات المعارضة على اختلافهم حيث أفرز ربيع دمشق تبلورا عاما لاتجاهات العمل السياسي في سوريا.

نحن إذن أمام حالة فريدة في التاريخ السوري، فالفكرة الديمقراطية لم ننتصر في التاريخ السوري كما انتصرت اليوم على الأقل في "الوعي المعارض ذلك أن بتينها في الوعي السلطوي تحول دونه حسابات تتعلق بالمنافع والمغانم الشخصية أكثر منها إلى اعتبارات أديولوجية أو مواقف سياسية وطنية، في الواقع إن اخترت الفكرة الديمقراطية في الوعي السياسي السوري سبقته مخاظات عسيرة حول مفهوم الديمقراطية وآليات تطبيقها وتاريخها ومدى ملائمتها للبيئة والثقافة العربية وغير ذلك، لكنها تجلت بشكل صريح وواضح في عدد من الحركات والتجمعات الثقافية والمدنية التي ظهرت خلال فترة ربيع دمشق كالمنتديات، خاصة منتدى الحوار الوطنية ، منتدى جمال الأساسي للحوار الديمقراطي الذين أغلقا بشكل تام الأول في سبتمبر 2001.

والثاني في جوان 2005 ولجان إحياء المجتمع المدني التي ينشر مثقفوها وناشطوها في معظم المحافظات السورية والتي حافظة على حيوية وديناميةفكرية وسياسية نادرة، وغيرها من جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان التي أصبح لها دور ونشاط كبيران في الواقع السوري[1].

[1]-جورج عيراني ورضوان زيادة، مرجع سابق، ص ص 71-77.

في إطار الحديث عن العلاقة بين الحركة الكردية والمجتمع المدني لابد من التذكير، مرة أخرى بأن الحركة الكردية انطلقت أساسًا من رحم نويات مجتمعية مدنية، من جمعيات ونواب اجتماعية وثقافية ورياضية.

ولكن هل تعتبر الحركة الكردية أو استطيمات الكردية جزءًا من تكوينات وملحقات المجتمع المدني؟

الحركة الكردية من خلال ممارستها وانخراطها في أوساط المجتمع والدفاع عن طموحاته، تعتبر جزءًا من حركات المجتمع المدني في سوريا. لأنها بالأساس نشأة كرد فعل على واقع التهميش والحرمان نتيجة سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أفرزت فيها بعد واقعًا بعيدًا عن الحراك السياسية والحقوقي: فمحت الانقلابات كل المنظمات والهيئات التي نشطت التيارات السياسية والحركة النقابية، وكان الحراك الكردي ضحية هذا المشروع الانقلابي، فمثلا حافظت الحركة على نفسها عندما اختزلت الدولة الاتحادية (مصر وسوريا)، كل الحراك في النشاط الحكومي وللعلم فإن الحركة الكردية أول من حمل مفردة الديمقراطية في وقت كانت كل الأحزاب تحمل مفردات مثل القومية أو الإشتراكية حيث كانت تعرف معنى الديمقراطية والارتباط العضوي العميق بينها وبين القضية القومية للشعب الكردي في سوريا[1].

فالحركة الكردية تأسست بالأساس لأجل بناء عقد اجتماعي جديد بعدما نصبت معظم سياسات حكومة الوحدة عن قصد أو غير قصد في زعزعة ذلك العقد خصوصًا في المناطق الكردية، وحملت مرحلة ما بعد الإنفصال عددا من الممارسات الشوفينية كالإحصاء

[1]- جورج عيراني ورضوان زيادة، مرجع سابق، ص ص 77-80.

الإستثنائي بداية من الستينات والذي تم بموجبه تجريد أكثر من مئة ألف مواطن كردي من الجنسية السورية.

نستطيع القول أن الحركة الكردية لم تكن في يوم من الأيام معزولة عن الحركة السياسية السورية ولم تكن سياستها تصب بأي شكل من الأشكال في منحنى الإساءة للدولة، بل هي جزء لا يتجزأ من الحركة السياسية العامة حيث أخذت هذه الحركة على عاتقها منذ بداية نشأتها المسؤولية الوطنية بمفهومها الواسع، فهي طالبت الدولة بإعادة النظر بمفهوم المواطنة ونبهت الدولة بضرورة التزامها بمسؤولياتها الأساسية في تأمين حقوق مواطنيها ورعاية حرياتهم وفقًا لاحترامها للقوانين والقيم الدولية، وهذا ما ينادي به مجمل للتنظيمات المدنية والأهلية، ومن كلّ هذا نجد أنّ هذه الحركة استطاعت أن توفق بين الطموح القومي الكردي والوطني السوري[1].

شهد ملف حقوق الإنسان تطورا طفيفا يعزى في المقام الأول إلى التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في موازين القوى وإلى التقدم بالوعى بثقافة حقوق الإنسان، حيث انتعشت الأمال بمخبئ بشار الأسد في بداية القرن الحادي العشرين الذي قدم للسورين وللعالم على أنه رئيس إصلاحي ومنفتح، وكان خطاب أداء القسم الدستوري مشجعا لمبادرة العديد من السورين منتديات حوار وجمعيات مجتمع مدني وحقوق الإنسان.

حيث تركزت معظم جمعيات حقوق الإنسان أنشطتها في رصد انتهاكات السلطة والاعتقال التعسفي، وحقوق الإنسان الكردى ومع أن الأمر لا يزال في بداياته، فإن هذه المؤشرات تبشر بتقدم نوعى في مسيرة حقوق الإنسان في سوريا.

[1]- جورج عيراني ورضوان زيادة، مرجع سابق، ص81.

إلا أن سوريا افتقرت إلى ثقافة حقوق الإنسان وممارستها على نطاق واسع حيث أتيح فيها الرجال لبعض هوامش الحريات السياسية، وعندما نحدث عن حقوق الإنسان بالمفهوم الحقوقي قنعني جملة المعايير السياسية والمدنية التي صنفتها مؤسسات الأمم المتحدة والتي من أهمها، تأمين سلامة الأفراد من الحرمان التعسفي والغير قانوني من الحياة ومن الاختفاء ومن التعذيب والعقوبة.[1]

والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والحاطة بالكرامة ومن الاحتفال التعسفي ومن الحرمان من المحاكمة غير العادلة ومن التدخل التعسفي في الحياة الخاصة والأسرية والمنزلية والممارسات وضمان حرية التعبير وسائل الإعلام، وحرية التجمع وتكوين الأحزاب والجمعيات وحية اعتناق الدين التنقل داخل البلاد وخارجها والهجرة والعودة.

في حين نجد اللجنة السورية الإنسان تدعو كل فعاليات حقوق الإنسان والمجتمع المدني إلى مشاق شرق يعتمد المعايير الأنفة الذكر ويدافع عنها في سورية بدون تمييز بين مواطن وآخر أو مجموعة أخرى لأي سبب مهما كان.

- توحيد الموقف بين القضايا الإنسانية عامة على الساحة السورية.
- تكثيف المطالبة السلمية بالحقوق الإنسانية والسياسية والمدنية.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق في المجتمع السوري.
- توفير ملائمات حقوق الإنسان في مجالات الرصد والدراسات.
- القيام بحملة ضد الاعتقال التعسفي ومحكمة أمن الدولة.
- التعاون مع المنظمات الإنسانية العالمية والاستفادة من خبراتها.

[1]- جورج عيراني ورضوان زيادة، مرجع سابق، ص ص 104-106.

المبحث الثاني: تهديدات الإرهاب في المتوسط.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية

ليس هناك من شك في إن التهديدات الأمنية تعتبر من الأخطر علي الإطلاق العمليات الإرهابية بحكم ما تسببه من حالة انعدام الأمن، و إظهار عجز السلطات الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإرهابية، لاسيما إذا أدت إلي سقوط ضحايا من الأجانب من السياح أو العاملين قي تلك الدول.

لقد استغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول الجنوب المتوسط من الفقرو حرمان ولاعدالة في توزيع الدخل والثروة و انعدام احترام حقوق الإنسان إضافة إلي الاضطهاد السياسي من اجل زعزعة استقرار هذه الدول.

تعد إحداث 11 سبتمبر محطة بارزة لتطوير نمط الإرهاب الذي انتقل من إطار قومي ليتعدي إلي إطار عادل شمولي وعابر للحدود،حيث انتقل من إرهاب داخل الدول إلي إرهاب عبر وطني،وقد كان في كلمة لرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير(2004)إن قال فيها نحن يجب أن نكون متيقظين كليا تجاه التهديد لان كل البلدان الرئيسية حول العالم تواجه نفس التهديد في إشارة منه إلي عالمية التهديدات بما فيها التهديد الإرهابي.[1]

كما ساهمت هذه الأحداث بشكل فعال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية ،فقد صنف الاتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب

[1]-حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010- 2011، ص ص، 75- 76 .

الباردة خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلي اعتداءات و تفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة.[1]

جدير بالذكر في هذا المقام بان هذه الحركات الإرهابية قامت بالكثير من الأعمال الإرهابية وأبرزها ما قامت به حركة التوحيد والجهاد قي دولة مالي حينما قامت باختطاف الدبلوماسيين الجزائريين و التهديد بتصفيتهم إذا لم تستجب السلطات الجزائرية لإطلاق سراح عدة قيادات في هذه الحركة و دفع فدية بقيمة خمسة عشرة (15) مليون اورو، كما نذكر كذالك الاعتداء علي محطة تقنتورين بالجنوب الشرقي الجزائري.[2]

و كما مما ييسر ظهور تنظيم النزاعات التي طال أمدها في العراق وسوريا، وما نجم عن ذالك من عدم الاستقرار والأمن، فضلا عن ضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرة الدولتين من ممارسة الرقابة الفعالة علي اراضيهاو حدودها.[3]

ففي اقل من سنتين استولي داعش علي مساحات شاسعة من الأراضي في العراق وسوريا علي السواء ،و استفاد أيضا من علاقاته بإفراد و جماعات ضالعة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،و تستخدم الموارد المالية لدعم الحملات العسكرية الجارية وإدارة الأراضي التي استولي عليها وتمويل توسيع نطاق النزاع إلي خارج نطاق العراق وسوريا .

إن التوسع الأخير لدائرة نفوذ تنظيم داعش في جميع أنحاء غرب إفريقيا وشمالها والشرق الأوسط يبرهن علي سرعة تطور خطورة هذا التهديد ،ومدي هذا التطور في ظرف سبعة عشرة عاما (17) فقط ،وقد تجلي مداه بوجه خاص في الهجمات الانتحارية القنابل التي

---

[1]- حمزاوي جويدة مرجع سابق، ص 76.

[2]- باخرية ادريس، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر و المغرب)، نموذجا، الجزائر: جامعة أدرار، 2014، ص 104.

[3]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن.

Distt,Generai,29 january 2016 Arabic original, English. P2

نفذت في بيروت في 12 نوفمبر 2015 ،والهجمات التي نفذتها عناصر منتسبة إلي تنظيم داعش في جاكرتا في 14 جانفي 2012 التي تشبه إلي حد بعيد هجمات باريس.[1]

خلال سنة 2015 نجح داعش في إنشاء نقطتين ارتكاز خارج قاعدة قوته في العراق وسوريا (شمال شبه جزيرة سيناء)و منطقة(مدينة سرت في وسط ليبيا)،حيث رسخ داعش منطقة سيطرة إقليمية مستقلة ،ومن تلك المنطقة يسعي إلي الاستيلاء علي ليبيا برمتها وتحويلها إلي انطلاق لإتباع الإرهاب و المجهود المناهض ضد دول شمال إفريقيا ،ودول إفريقيا،وجنوب منطقة الصحراء الكبرى دول جنوب أوروبا.[2]

إن استمرار ترسخ داعش ومنظمات جهادية أخرى في ليبيا تكمن فيه حسب الاحتمالات تشكيلية متنوعة من المخاطر والتهديدات المحتملة ،البيئة الداخلية والإقليمية والدولية.

1- في الساحة الليبية الداخلية :

لا يشكل داعش لاعبا حصريا في الساحة الليبية بل واحدا من بؤر قوة كثيرة تتصارع علي السلطة ،و إن ترسخ داعش و المنظمات الجهادية الأخرى ني ليبيا يساهم في تعميق واستمرار غياب النظام و الفوضى القائمين في ليبيا، علي كل حال يصعب تثبيت حكمن مركزي من أي نوع كان ، وبالتالي من المنتظر إن ليبيا في السنوات القريبة تكون دولة مقسمة في الواقع تنزف دما من جراء حرب الجميع ضد الجميع،و التي تخلق فراغا حكميا و امنيا سيسهل استمرار ترسخ داعش وسيصعب اقتلاعه من الجذور.

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، مرجع سابق، ص 03.
[2]-اللواء منير عميت، مركز المعلومات حول الاستخبارات و الإراهاب ، في مركز تراث الاستخبارات (م، ت، س)، 21 من كانون الثاني، 2016، ص1.

2-قد يوسع داعش ويعمق صلته مع منظمات جهادية في شمال إفريقيا ودول افريقية،جنوبا بالمنطقة الصحراء الكبرى ويتحول إلي مصدر إقليمي للإرهاب ومجهود مناهض:

أ- من بين دول شمال إفريقيا تكون تونس هي المستهدفة، وتملك ليبيا حدودا عديمة موانع الاجتياز بطول 1115كلم مع مصر ،يتم عبرها تهريب ناشطين ووسائل قتالية إلي مصر من قبل منظمات وعصابات إجرامية علي خلافها ومن ضمنها أيضا داعش،و ينظر النظام المصري إلي ترسخ داعش في ليبيا و خصوصا في شرقها كتهديد علي الأمن الوطني لمصر.

التهديدات علي ايطاليا وبقية الدول الاروبية:

إن قرب ليبيا من ايطاليا يشكل داعش تهديدا محتملا علي ايطاليا وعلي اروبا برمتها (تبلغ المسافة بين سرت و صقليا696 كلم أي حوالي 432 ميلا)حيث قد يشجع القرب الجغرافي بينهما داعش علي بعث عناصر تخريب إلي ايطاليا ودول أخري من اروبا بعد أن يرسخ في منطقة سرت وأماكن أخري،فان تهديدات بالإرهاب من جانب ناشطي داعش في ليبيا تجاه ايطاليا ،أسمعت في الشبكات الاجتماعية المحسوبة علي داعش، قد تلقي في نهاية الأمر ترجمة إلي اللغة العملية و بعد الهجمة الإرهابية في باريس نشر داعش شريطا قصيرا تحت عنوان)باريس قبل روما(يدل علي انه في سلم الأفضليات تحتل فرنسا مرتبة ما قبل ايطاليا و لكن دور روما أيضا سوف يأتي[1].

لا تزال ظاهرة المقاتلين الأجانب تفرض نفسها علي الساحة العالمية،وسط مخاوف غربية من تداعيات الوجود الأجنبي المتزايد في صفوف تنظيم داعش وغيرها من الجماعات

[1]- اللواء منير عميت ، مرجع سابق، ص5-6.

الإرهابية وبالرغم من الدعوات المختلفة بشان كيفية توحيد الجهود من اجل زحف المقاتلين الأجانب و منع تقدمهم ونقل أفكارهم إلي مجتمعاتهم في حال عودتهم إليها.

لقد شهدت الظاهرة الإرهابية في السنوات الأخيرة تطورا واضحا برز عبر تمكن المنظمات الإرهابية من تحصيل إمكانات مادية مهمة وأعداد كبيرة من المقاتلين من جنسيات متعددة إلي جانب أن المجموعات المقاتلة الإرهابية عرفت تحولا نوعيا من حيث أهدافها ، حيث أصبحت تعلن عن إقامة دول و تطمح للسيطرة علي مناطق واسعة و التحكم في عدد كبير من السكان، مما شكل تهديدا خطيرا للسيادة الوطنية لمجموعة من الدول في جهات مختلفة من العالم.

ويري المتابعون أن الوعي المتزايد بخطورة التهديد أللذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب علي الأمن والسلم الإقليمي و الدولي ،و التأكيد علي أن الظاهرة ليست جديدة بل ارتبطت بشكل وثيق بالإرهاب والطبيعة العابرة للحدود لهذه الآفة التي دأب المجتمع الدولي علي محاربتها حيث عرفت بؤر التوتر سابقة ،انخراط مقاتلين من جنسيات متعددة لدعم القدرات القتالية لمجموعات إرهابية.[1]

و علاوة علي ذلك فان المنطقة المغاربة شهدت ارتباطا وثيقا جمع بين الجريمة المنظمة والإرهاب و تجارة المخدرات بمختلف أنواعها، فوجدت ملاذا أمنا في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية و التي تحصل في المقابل علي عائدات مالية تمكنها من الاستمرار في النشاط.[2]

[1] http://www.islamist.movement.com/13312

[2]- رداف طارق، المغرب العربي في التصورات الأوروبية، الشريك أم المنطقة الحاجزة؟ الجزائر: جامعة أم البواقي، ب، س، ن، ص 08.

لذالك فان مصدر الخطر يأتي عبر ما يعرف بالإرهاب النووي Nuclear Terrorisme أي خطر وقوع أسلحة غير تقليدية نووية في يد الجماعات الإرهابية ، وهي الفرضية التي أثارت مخاوف الأوروبيين ، خاصة بعد الانقلاب الأمني الذي عرفته ليبيا خلال المواجهات بين المعارضة ونظام القذافي.[1]

المطلب الثاني: التهديدات السياسية

تشكل ظاهرة الإرهاب اكبر خطر يهدد امن واستقرار حياة الشعوب ، لذا فقد أولت العديد من الحكومات و المنظمات الدولية والإقليمية بكافة أشكالها و انتماءاتها ،جل اهتماماتها للتصدي لهذا الوباء اللعين ، ومما لاشك فيه أن آثار الإرهاب وأضراره لا تقتصر علي القتال والدمار أو الخوف والرعب، بل تتعدي ذالك إلي تهديد امن الدول وتنميتها وكيانها الاجتماعي والسياسي ، ويتفق جمهور العلماء والباحثين علي أن من ابرز غايات الإرهاب هو تحقيق أهداف سياسية من ذالك يكون المجال السياسي للدولة المستهدفة من أكثر المجالات تضررا من العمليات الإرهابية، التي تستخدم للضغط علي الحكومة لتبني سياسات معينة قد لا تكون من مصلحة البلاد، أو التراجع عن قرار سياسي معين أو اقتصادي أو اجتماعي أو غيره،بالإضافة إلي ما قد يؤدي ذالك من فقدان ثقة المواطنين بالنظام القائم لإخفاقه في المحافظة علي الأمن والنظام وقد يؤدي ذالك كله إلي الإطاحة بحكومة شرعية قائمة ليحل محلها آخرون.[2]

[1]- رداف طارق، مرجع سابق ص 09.

[2]- المالكي عبد الحفيظ عبد الله، نحو مجتمع آمن فكريا: دراسة تأصيلية و استراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، الرياض: مطابع الحميضي، 2010، ط 1، ص 291.

أشارت دراسة العموشي لسنة 1999 إلا إن الإرهاب يحمل في طياته أهداف تتجاوز نطاق العمل العنيف، وينطوي علي رسالة ما يتم توجيهها من خلال العمل الإرهابي بقصد التأثير علي القرار أو موقف السلطة السياسية .

كما يستخدم الإرهاب كوسيلة لإدارة الصراعات السياسية وتصفية المخالفين والمنافسين كما حدث في كثير من الدول الإسلامية ، حيث يلجئ إليه أطراف النزاع لتحقيق أهداف سياسية أو التعبير عن موقفهم اتجاه قضايا سياسية معينة .

مما لاشك فيه إن الإرهاب في الوقت المعاصر لا يمثل فقط اكبر تهديد لاستقرار المجتمعات الوطنية والدولية ، و إنما حقوقها الإنسانية أيضا ، وعلي الرغم من كل الجهود المضنية في مكافحة الإرهاب إلا انه ما زال يكتنف ظاهرة الإرهاب غموض كبير ، الأمر الذي يوسع من دائرة الآثار والتداعيات السياسية ويأتي علي رأس ما يسببه الإرهاب من إشكاليات ومعضلات سياسية من خلال التنظيمات والعمليات الإرهابية ما يلي :

1- تعسف ردة فعل اتجاه العمل المرتبط بجريمة الإرهاب :رد الفعل العنيف من قبل الدول التي تعرضت لإعمال إرهابية ، والتي تتمثل في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية بحجة الوقاية من الإرهاب والبطش بالمسلمين والتنكيل بهم في كل مكان وانتهاك حرماتهم و الوقوف في طريق الدعوي ،وإعمال القتل والنصب في المسلمين و أملاكهم فضلا عن التضييق علي المسلمين في اروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و اعتقال المئات منهم دون سبب.[1]

2-النيل من سمعة الدولة وهيبتها أمام الرأي العام المحلي و الخارجي:

[1]- السيراني، عبد الله بن سعود، أثار الأعمال الإرهابية على الأمن الوطني، بحث مقدم إلى الندوة العالمية "أثر الأعمال الإرهابية على السياحة،دمشق: مركز الدراسات و البحوث، 2010، ص 16

ويكون ذلك فرصة مراقبة لأعدائها لبث الدعاية المغرضة وترويج الشائعات مما يؤثر على سمعة الدولة و مكانتها بين الدول ، كما أن ذلك الأمر نيال من الثقل السياسي للدولة سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو الدولي ،و تعمل على تثبيط جهود رجال السياسة فيها والحد من نشاطاتها الخارجية و اتصالاتها الدولية[1].

3-التدخل في الشئون الداخلية للدول :

وذالك من خلال العمل علي تغيير الأنظمة القائمة مخالفة بذالك مبادئ الأمم المتحدة التي تمنع ذالك، علاوة علي محاولة التدخل في النظم التعليمية والنواحي الثقافية والاجتماعية[2].

4- تهديد وحدة أراضي الوطن :

فقد يؤدي الإرهاب إلي أثار خطيرة علي صعيد الوحدة الترابية للدولة، وإحلال سلطات محلية آو عرقية آو طائفية آو غيرها محل السلطة الرسمية في بعض أقاليم الدولة، وهو ما يؤدي إلي إضعاف السلطة المركزية وقد ينتج عنه الانقسام إلي دول عدة آو حدوث الحرب الأهلية وذالك ما يسعي إليه منظروا الإرهاب و منظموه في كثير من دول العالم وخير دليل ذالك ما يحدث في العراق وسوريا وغيرها من الدول الاخري[3].

5-العلاقات الدولية:

قد تكون العلاقات الدولية من ضحايا الإرهاب الدولي الذي أصبح لا يعترف بالحدود الإقليمية والدولية، وهو ما يسهم في تعقيد المشكلة وإعطاءها أبعادا تتجاوز الاظرار والأبعاد

---

[1]- العميري محمد عبد الله، موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2004، ص 85.

[2]- موسى مصطفى محمد، التكدس السكاني العشوائي و الإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص 79

[3]- المالكي عبد الحفيظ عبد الله، مرجع سابق، ص 293

المحلية وخصوصا أن العالم يصب في ثنايا العولمة مما أدي إلي اختصار المسافات وتشابك المصالح بين الدول يبعضها البعض ووجود أفراد ينتمون لمختلف الدول الاخري في إقليم واحد، وبما إن الإرهاب يحاول الضرب في أي مكان ويغشم الفرص لاقتناص مصالح الدول المستهدفة، فان ذالك يثير الكثير من الإشكالات السياسية سواء في مجال التحقيق وتعقب المجرمين أو مجال تبادل الاتهامات بالإهمال في حماية البعثات الدبلوماسية ومصالح الدول الأجنبية ، فان ذالك سوف يؤدي إلي توتر العلاقات السياسية وقد يؤدي إلي القطيعة بين الدول أو إلي ما هو ابعد من ذالك[1].

وقد نتج عن عمليات العنف الإرهابي التي قامت بها بعض الجماعات المتطرفة في دول المنطقة من الآثار السياسية سواء علي المستوي الإقليمي أو العالمي حيث تعرضت العلاقات العربية الأمريكية لبعض التوتر بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 لكون غالبية منفذي الهجوم من المنطقة العربية .

و قد ترتب عن ذالك العديد من المواقف السياسية و المساجلات الإعلامية التي لا تزال أثارها باقية إلي اليوم[2].

6-**انتهاك حقوق الإنسان** :يواصل الإرهاب ارتكاب انتهاكات فضيعة لحقوق الإنسان ضد السكان الرازحين تحت سيطرته، ويستهدف التنظيم –داعش– علي نحو منهجي المجتمعات المحلية وإفرادها التي ترفض اعتناق أيديولوجياته المتطرفة ،وما برح تنظيم داعش من ظهوره يرفض الاسترقاق الجنسي علي النساء والفتيات كأداة ترويج من اجل تخويف مجتمعات برمتها و أهانتها و كسر شركتها ، ومن شان العنف الجنسي في حالات النزاعات حيث

[1]- المالكي عبد الحفيظ عبد الله، مرجع سابق، ص 293.
[2]- الجفي علي بن فايز، خطاب العنف الإرهابي، قنواته و آثاره، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص 09.

يستخدم كوسيلة من وساءل الحرب من اجل تعميق النزاعات المسلحة و إطالة أمدها إلي حد بعيد.

ووفقا للأمثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع فان الجماعات المتطرفة تنظر إلي جسم المرأة كرعاء لإنجاب جيل جديد يمكن ان يربي علي صورتهم الخاصة وفقا لاديولوجياتهم المتطرفة ،ومن هنا تصبح السيطرة علي الحياة الجنسية للمرأة و علي وظيفتها الإنجابية جزءا لا يتجزأ من تطلعات داعش و الجماعات المرتبطة بها إلي بتاء الدولة[1].

7-الأزمة الإنسانية :

يواجه المجتمع الدولي أزمة إنسانية ذات أبعاد غير مسبوقة، فالنزاع السوري هو اكبر واعقد حالات الطوارئ الإنسانية وقد تفاقم حتى أصبح أزمة دولية وفي الجمهورية العربية السورية وحدها اضطر نحو 12 مليون شخص إلي الفرار من ديارهم و أكثر من 13.5 مليون دولار ، يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية ،ظهور داعش في العراق وسوريا زاد من الأزمة الإنسانية تفاقما ، وبالنظر إلي انه لا تلوح في الأفق بوادر حل سياسي وان المواجهة العسكرية مستمرة ،فيرجح أن يزيد في عام2019 عدد الأشخاص المتضررين من النزاع الداخلي في كلا البلدين ، كما أن وجود أعداد غفيرة متشردة من السكان يفرض ضغوطا علي موارد الدول المجاورة لمناطق النزاع[2].

المطلب الثالث:التهديدات الاقتصادية

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن.
Dister : General ,29 january 2016, Arabic original English, pp 5-6.

[2]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، مرجع سابق، ص 06.

الإرهاب اخطر مشكلات القرن الحالي و له اثأر سلبية في سبيل تقدم الأمم ، فهو ظاهرة عالمية تستهدف الدمار و الخراب وتدمير الاقتصاد،فللإرهاب أثار داهمة علي التنمية الاقتصادية من خلال استهدافه علي السياحة وخلق البطالة ، فللإرهاب له تأثيرات علي ميزان المدفوعات والتمويل والاستثمار.

ولعل من ابرز الآثار التي خلفتها العمليات الإرهابية والتي انعكست سلبا علي الاقتصاد الدولي والتي حدثت علي المستوي الدولي عموما والفضاء المتوسطي خصوصا، نستدرج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الرئيسة والمتمثلة في :

1-البطالة:لقد كان لفقدان الأمن الاقتصادي الدولي ومع تزايد المخاوف واثأر الإرهاب ومكافحته علي المستوي الدولي اثر واضح في تزايد معدلات البطالة في معظم دول العالم[1].

نظرا لضعف الاستثمارات و ضعف التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلي انخفاض الإنفاق نتيجة قلة الطلب و تباطؤ الاقتصاد الذي يؤدي للركود نظرا لان توقف التنمية وهروب رءوس الأموال يؤدي إلي تسريح العمالة، وعدم وجود فرص جديدة للعمل هذا ما يهدف له الإرهاب وهو إحباط المجتمع و تعطيل حركة التنمية الاقتصادية بزيادة البطالة مما أدي إلي زيادة معدلات البطالة إلى اعلي مستواها في مصر متجاوزة في 24٪ سنة 2014[2].

2- التضخم: الإرهاب يؤثر سلبا في زيادة التضخم نتيجة لقلة الطلب فزيادة الإنفاق يؤدي لارتفاع الأسعار و يحفز الاستثمار،و بالتالي فقلة الإنفاق يؤدي لأثار سلبية علي الاقتصاد والمجتمع لان في حالة الإرهاب الطلب يتضاءل و يظهر الركود في الأسواق و كساد المنتجات نتيجة تراجع الاستثمار مما ينتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم و بجدير

[1]- خالد بن عبد الرحمان المشعل، عبد الله بن سليمان الباحوث، الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004، ص 04.
[2]- عثمان أحمد عثمان، الإرهاب و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر، المركز المصري لمكافحة الإرهاب، ب،س، ن، ص ص 13- 14.

الذكر المؤتمر الاقتصادي له أهمية كبيرة في ظل معدل النمو الاقتصادي في السنوات الماضية

المقدر ب 2٪ وزاد معدل الفقر بنسبة مئوية تقدر ب 26٪ في الفترة ما بين 2012-2013 وتجاوز عدد ميزانية 10٪ من إجمالي الناتج المحلي عام 2011 و سجل 15.8 في 2013/ 2014 مما أدي إلي ارتفاع مستوي التضخم[1].

3- الاستثمار: غالبا ما يؤدي تزايد النشاط الإرهابي في منطقة معينة إلى خفض العائد المتوقع على رأس المال المستثمر فيها، و ما يؤدي إلى تحويل الاستثمار إلى أماكن أخرى ويترتب على ذلك خفض مخزون رأس المال الإنتاجي و تدفق تكنولوجيا المعززة للإنتاجية إلى البلد المتضرر و تبين دراسة Abadie and gardeasabal

إن حدوث زيادة صغيرة نسبيا في المخاطر المتصورة للإرهاب في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى خفض كبير في صافي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا البلد و تلحق باقتصاده ضررا بالغا[2].

فالإرهاب يؤدي إلي تراجع مناخ الاستثمار وعدم جذب الاستثمار والتمويل اللازم للتنمية و يفقد الاقتصاد الوطني ،رووس الأموال المحلية الأجنبية ،فراس المال يفر من إي مكان لا يوفر الأمن و الأمان ، و ينتج عن ذلك خسائر بشرية و اجتماعية و نفسية نتيجة الحوادث

الإرهابية الإجرامية كما يودي الإرهاب إلى تدهور معدلات التنمية و النمو الاقتصادي مع انخفاض معدلات الاستثمار و زيادة الإنفاق على الأمن على حساب قطاعات تنموية أخري و ضعف الاستثمارات الأجنبية و هذا ما حدث في مصر في السنوات الأخيرة.

[1]- عثمان أحمد عثمان، مرجع سابق، ص 14.
[2]- سوبها يوباندیو باديای، وتود ساند لر، وجافييد يوناس، تكلفة الإرهاب، جانفي 2015،ص 27.

4- **الأسواق المالية و الشركات و شركات التامين** : يؤدي الإرهاب إلى قلق المستثمرين مما يؤثر سلبا على معظم الأسواق المالية العالمية و من ثم يؤثر أسهم شركات التامين وإفلاس الشركات فقد تنهار شركات مثل ما حدث في الحادي عشر من شهر سبتمبر ألفين و واحد(11سبتمبر 2001) فقد أفلست 60الف شركة وتم تسريح ما لا يقل عن 140الف أمريكي[1] و ذلك كان يمثل تهديدا خطيرا لمؤسسات الرعاية الصحية وشركات التامين و إفلاس تلك الشركات إلى تراجع أسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية وزيادة البطالة لذلك تلجا البنوك المركزية الآن إلى زيادة احتياطها من الذهب للحفاظ على استقرار الأسواق المالية من خلال إتباع سياسة مالية او نقدية مرنة[2].

يشهد الاقتصاد المصري بعد أن تسبب تراكم الديون الهائلة على الشركات في تزايد حالات الإفلاس بينها خلال الفترة من جانفي 2011 لتصل إلى 81 حالة بنهاية نوفمبر من نفس السنة، مقارنة ب65حالة خلال شهر نوفمبر 2012 وفقا لما أعلنه مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار أترتفع بنسبة 24% بينما ارتفعت حالات الأحكام النهائية بنسبة 200% و بلغت 12 حالة في نوفمبر 2013[3].

5- **الميزانية العامة وميزان المدفوعات:** عانت معظم دول العالم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد العالمي نتيجة لاختلال الاستقرار السياسي و الاقتصاد الدولي فقد سجلت معدلات العجز في الميزانية العامة للعديد من الدول زيادات تفاوتت نسبتها بحسب الوضع الاقتصادي للدول من خلال ما أفرزته العمليات الإرهابية[4]،فالإرهاب يؤثر على التضخم الذي بدوره يؤثر في الميزانية العامة نتيجة قلة فرص

[1]- عثمان أحمد عثمان ، مرجع سابق، ص-ص 13-15.
[2]- خالد بن عبد الرحمان المشعل، عبد الله بن سليمان الباحوث، مرجع سابق، ص ص 13- 14.
[3]- عثمان أحمد عثمان ، المرجع نفسه، ص 15.
[4]- خالد بن عبد الرحمان المشعل، عبد الله بن سليمان البحوث، مرجع سابق، ص 19.

النمو الاقتصادي و تمويل العجز في الميزانية مما يودي إلى خلل في ميزان المدفوعات و يؤدي ذلك إلى التأثير على سعر الصرف كما أن الميزانية تتأثر نتيجة محاولة توفير الأموال اللازمة لمكافحة الإرهاب ،و تجاوز عجز الميزانية 10% من إجمالي الناتج المحلي عام 2011 و بلغ الدين العام 90.5% من إجمال الناتج المحلي الإجمالي في منتصف 2014.[1]

وبجدير الذكر يمكن قول بان أثار الإرهاب قد تكون مباشرة و بشكل مرعب فهي تشمل اختطاف الأشخاص أو قتلهم وتخريب خطوط الأنابيب وتفجير الأسواق والحافلات والمطاعم وهو ما تترتب عليه اثأر مدمرة إلى أن الإرهاب يؤدي إلي خسائر تتجاوز ضحايا من البشر و الخسائر المادية فهو يمكن أن يسبب في ضرر بالغ غير مباشر للبلدان والاقتصاديات بزيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية مثلا يسبب تعزيز تدابير الأمنية لكفالة وسلامة الموصفين والعملاء أو زيادة أقساط التامين،و في هذا المقام يمكن القول بان الإرهاب عدو التنمية أو بالأحرى عدو الاقتصاد وينجم عن الأعمال الإرهابية عبئ اقتصادي قوي و تتخذ أشكالا لا تعد ولا تحصى تتمثل في ثلاثة محاور أساسية و هي:[2]

1-خسائر الخل القومي و الآثار من حيث تأخير النمو.

2- كبح الاستثمار الأجنبي .

المبحث الثالث: الإرهاب كمعوق مسار التحول الديمقراطي في المتوسط.

المطلب الأول: الإرهاب في سوريا.

[1]- عثمان أحمد عثمان، مرجع نفسه، ص14.
[2]- سوبها يوباندیو باديايي، وتود ساند لر، وجافييد يوناس، مرجع سابق ص 26.

جاء ظهور تنظيم الدولة الإسلامية وسيادته نتيجة لغشل إستراتيجية تنظيم القاعدة، وفكر قادتها بخلاف القاعدة التي شنت جهادا مفتوحا غير واضح الأهداف والمعالم.بينما استطاعت الدولة الإسلامية في العراق والشام من خلال لمودة مرتكزاتها.

أن تنقل الحلم من عالم الأفكار المجردة إلى عالم الحقائق الملموسة المجسدة ونجحت الدولة الإسلامية في مشروعها حتى الأن في تجسيد التنظيم والدولة التي تغف على ثلاث ركائز هي: الحاكم (الخليفة)، الأرض (العراق وسوريا)، ونظام الحكم (الدولة).

حيث ترتكز عوامل جاذبية الدولة الإسلامية في العراق وسوريا على فهم عميق للخلفيات الثقافية والأوضاع المعيشية وبالتالي الحاجات النفسية لجيل جديد يحمل وفضا لواقع ضاغط ولا يجد مشروعا مقنعا للحل ويمكن تصنف عوامل جاذبية داعش إلى:

-عوامل الجذب على المستوى الإقليمي.

شكلت داعش عملية تعويض عن شعور المهانة والمذلة الوطني فعند ما تتخلف المؤسسات الرسمية المعنية عن أداء دورها، وتبني الجيوش والمؤسسات الأمنية لحماية أنظمة وحكومات ولا لحماية الأوطان فسوف تنشأ مجموعات تضطلع بنفسها القيام بالواجب الوطني.كما شكلت داعش متنفسا انتقاميا للواقع الاجتماعي المعاش المغتضب ماديا ومعنويا وتتجلى كواجهة تجمع بين دينية سطحية عبر متعمقة تلاقت مع سلوك إجرامي[1].

-عوامل الجذب على المستوى العالمي العامّ:

على المستوى العالمي، يوظف تنظيم الدولة الإسلامية الخطاب الذي ساهم في مناقشة لمجموعة واسعة من الناس من خلفيات وظروف مختلفة من خلال تبني معمم،

[1]-أبورمان محمد سليمان، سر الجاذبية، داعش، الرعاية والتجنيد، عمان مؤسسة فريدريش بيرو، 2014، ص ص 28-29.

وعاليا عالمي، للقيم والمبادئ وعاليا للحوافز، ويشمل هذا الخطاب الأفكار المبسطة والأهداف الواضحة وتقديم نموذج لدولة وليس تنظيم، والإعلان السافر للعداء الظلمة التمويل ودفع رواتب منتظمة ومغربة بالمقارنة مع القاتلين في الصفوف المقابلة، وحسن تسويق الإنجازات على الأرض مما يعطي الانطباع للمخاطب أنه براهن على الحصان الرابح وطرح نموذج مثالي مقنع ومغري لنوعين رئيسين من البشر:

فمن كان يريد الجنّة وفردوسها فهي في متناول يده ومن كان يريد التمكين في الحياة وامتلاك النفوذ والقوة فداعش لا تستجدي عطف أحد، بل ترهيب الخصوم وتزرع في نفوسهم الرعب.

حيث نجد أن العديد من المواقع الأثرية في سوريات تخضع لسيطرة محكمة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي يغرض ضرائب على النهايين[1].

حيث نجد أن مازال مقاتلون إرهابيون أجانب من العديد من الدول يصلون إلى الجمهورية السورية عبر البلدان المجاورة وما يسر ذلك في بعض الأحيان هو التشابه اللغوي وعدم الحاجة إلى الحصول على تأشيرة دخول.

وقد برهن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على فعاليته في تحديد التدابير المضادة التي تضعها الدول الأعضاء والتحايل عليها وأثبت أيضا براعته في إبلاغ المقاتلين لإرهابيين الأجانب المحتملين بأي مواطن الضعف، وذلك باستخدام الأنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي وحتى عندما تكشف دولة من الدول عن أحد مواطن الضعف التي تسير تنقل المقاتلين الإرهابين الأجانب عبر الحدود، فتنظيم الدولة الإسلامية ربما يستغل مواطن نفس بسهولة. في إحدى الدول المجاورة ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يضع أكثر فعالية

[1]-أبورمان محمد سليمان، مرجع سابق، ص ص 31-32.

لتحديد أوجب الضعف التي يستغلها التنظيم وأن يجمع هذه المعلومات على الدول الأخرى المتضررة من هذه التدابير بحيث يمكن تنفيذ استجابات جماعية على وجه السرعة[1].

ومن جانب أخر نجد أن (تنظيم الدولة الإسلامية) داعش قد نشر خدما دعوية في عدة مناطق من سوريا منها حلب وريفها وهي لا تختلف من حيث الشكل عن الخيم الدعوية الأخرى للحركات الإسلامية مثل حركة "إحرار الشام" لكن سلوك مقاتلي (الدولة) يجعل الخيم الدعوية التابعة لها ذات شهرة، حيث يقول أحد الناشطين أن ما يقوم به عناصرها في بعض المناطق والأرياف يظهر وكأنه "دعوة تمارس بقوة السلاح وليس"خدمة دعوية".

وفي قرى جبل الأكراد في الساحل السوري يخرج تنظيم داعش عن نشاطه العسكري ليمارس سلطة اجتماعية في ظل عدم تدخل فصائل الجيش الحر المقاتلة هناك حيث يعلن قرى معينة كمناطق عسكرية مغلقة "ويتصرف كما يحلوله ويسئ للمدنيين" وذلك بدعوى الأمر بالمعروف وفق فاسطون يقيمون وهناك حيث يثير تنامي النفوذ الإسلامي ميدانيا وتحديدا في المناطق المحررة من سيطرة النظام السوري مخاوف المجتمع للدولي والمعارضة السورية، التي تجد نفسها مصطرة أحيانا لمواجهة الكتائب الإسلامية في موازات مواجهتها للقوات النظامية[2].

وعليه يمكن القول أنه من أسباب بروز داعش في المشهد السوري هي الظروف التي دفعت إلى رفع السلاح من قبل المعارضة في سوريا التي كانت إلى حد بعيد مبررة نتيجة إيغال النظام السوري في القتل والإستباحة وهذا ما مثل فرصته لمقاتلي السلفية الجهادية للانضمام إلى الثورة والتوافق مع جسد واسع من المقاتلين المحليين الذين أمنوبنبل مقصد هذا القتال، فكثير من هؤلاء لم يكون ومن الحالمين بإقامة دولة جهادية مستقلة (على الأقل

[1]-أبورمان محمد سليمان، المرجع نفسه، نفس الصفحة.
[2]-سوريا، "داعش" أقوى التنظيمات الإسلامية وأكثرها تصادما مع الحر، بيروت، الشرق الأوسط، ص03-04.

مرحليا)، وذلك كان أفقهم السياسي الطبيعي يدفعهم لحصر قتالهم ضمن مفهوم الدولة القطرية التي ينتمون إليها أي قتال جهادي وطني يعمل داخل الأوطان ويهدف إلى تغييرها مع احتمال المشاركة السياسية مع آخرين ولكن ضمن التيار الإسلامي.

فمختلف قوى المعارضة المسلحة الإسلامية تقارب هذا المسار الأخير وتستثني من ذلك تنظيم داعش وإلى حد ما جبهة النصرة التي شهدت تحولات جوهرية في الفترة الأخيرة، إذ تركت الانتعاشة العسكرية والمعنوية التي عاشها تنظيم داعش، وخطابه الجهادي المزاود تداعياتها على النصرة ودفعتها بتأثير من شريحة المهاجرين فيها إلى تبني خطاب ونهج سلوك مختلف، ويحاول استنساخ تجربة داعش والتمهيد لإعلان إمارة إسلامية خاصة بها في سوريا[1].

كما أن شهرة النصرة وتنظيم داعش والتركيز الإعلامي عليهما. تعود لكونهما منتمين إلى تنظيم القاعدة ووجود ارتباطات خارجية لهما. تمدها بالمقاتلين والدعم المادي يضاف إلى ذلك المستوى الإجرامي الذي قدمه داعش متمثل في عمليات الاختطاف والتهريب وإجبار الجماعات والسكان على تقديم البيعة له، بينما حازت النصرة على شهرتها بدأ به مما عرف عنها من ضراوة مقاتليها في اقتحام مواقع النظام السوري إضافة إلى نشاطها الواسع في المحال الإغاثي والخدمي.

وهكذا استطاع داعش من فترة زمنية قصيرة نسبيًا من تحقيق انتشار واسع في سوريا إلى درجة أصبحت فيها من أبرز وأهم الفصائل العسكرية التي تحارب النظام السوري والقبول الذي حظي به يؤكد ويغير معارضة أجنحة متعددة من المعارضة السورية لإدراج الولايات المتحدة تنظيم النصرة وداعش على لائحة التنظيمات الإرهابية.

[1]- اللواء منير عميت ،مرجع سابق، ص06.

لأن العلاقة في العنف بين ما هو نفسي وما هو بدني علاقة وثيقة فمقاتلو تنظيم داعش لسوسوي مصارعين يزعمون عرضًا ساميًا فيما يفعلون ومن الواضح أن الميكانيزمات الدفاعية النفسية لديهم التي تحضر في سياق صراعي مثل صراعهم، تعبر عن نفسها في أشكال مسمرة من العنف.

لقد تحول تنظيم داعش من التغني بشعارات انتصار الدين وحاكميته، إلى التمسك بشعارات "باقية" و"تتمدد" وهذا الشعور بالبقاء والتمدد مرتبط بمسألة المكان الذي أصبحت الخشية عليه تشكل أولوية، وهذا التمسك نتيجة طبيعية لفكر داعش الذي طالب بكسب المكان وليس فقط المدافعة عنه، وهذا فرق جوهري بين داعش وتنظيمات مسلحة أخرى في سوريا، فتلك جماعات طالبت بإسقاط النظام، وهو مطلب كان سبب تشكلها في الأساس، أي أن جوهر قتالها. يتمثل في دفع المعقدي وردعه عن الإعتداء، وقد أسمته النصرة في أدبياتها، "دفع الصائل" أمّا داعش فقدطلب دولة ثم خلافة أي أنه "طلاب" ينزع إلى إمتلاك أراضي جديدة وطلب "البيعة" من أهلها حتى لو كانت أراضي محررة.[1]

وهذا يعني أن داعش في صميم فكره ينزع إلى ذلك في أي بلد ومنطقة يكون فيها. ولا يتوقف ذلك على بلاد الشام ولا إرتباطًا بأحداث الثورة هناك، وهذا بعد آخر يتضح فيه انفصال هذا التنظيم عن الواقع ومنطقه الذاتي والمنعزل[2].

كما يمثل امتلاك المكان فرصة لتطبيق مفهوم الإغتراب لدى الجهاديين لإثبات إنعزالهم عن بقية المجتمعات العربية التي تحيا حسبهم في جاهلية.

[1]- اللواء منير عميت ،مرجع سابق، ص07.
[2]- أبو رمان محمد سليمان، مرجع سابق، ص32.

وعليه فإن الثورة في أساس انطلاقها ثورة ضد الظلم والاستبداد والفساد، ولم تكن تحمل إديولوجية سياسية أو دينية أو طائفية محددة، ثم ابتدأت تأخذ بعدا إسلاميا لأسباب متعددة.

وتواجه داعش معوقات متعددة تحول دون تمكنها من الساحة السورية بما في ذلك ما يأتي:

1. ليست سوريا هي بؤرة التركيز لدى داعش وذلك للأسباب التالية: غالبية قيادتهم عراقية، وممارستها في العراق أعمق وأكثر خبرة، كما أن الحاضنة في العراق أكثر قبولا للتنظيم بسبب تاريخها الأليم مع ممارسات الحكومة الطائفية وشعورها بالتهديد من المليشيات التي تقود المعارك ضد داعش.
2. موقف علماء الشريعة السوريين الواضح والمبكر والحاسم العادي للتنظيم.
3. وسطية الشعب السوري.
4. عدم قدرة التنظيم على الامتداد في الأماكن ذات البنية الاجتماعية المجانسة.
5. وجود داعش في سوريا مرتبط ببقاء النظام من حيث النشأة والإنجاز.

الفكر المتطرف غريب عن الفكر الإسلامي السوري، ولو لا تمادي النظام في بطشه لما أتيحت الفرصة لدخول هذا الفكر إلى الساحة السورية[1].

المطلب الثاني: الإرهاب في ليبيا

الحرب على ليبيا بالتأكيد الأزمة الأكثر تطور و خطورة في المنطقة المتوسطية، ما من شك أن الأزمة فتحت المجال للتنظيمات الإرهابية لتفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث التحق في المرحلة الأولى عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي

[1]- أبورمان محمد سليمان، مرجع سابق، ص 33.

بالثوار الليبيين، ثم في المرحلة الثانية، و بعد استقرار ما بات يعرف بالدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) في الرقة و سقوط مدينة الموصل أصبحت العديد من المجموعات الإرهابية تتبنى علامة داعش و تعلن ولائها لها كمحاولة الاستفادة من بشاعة صورتها و قوة صبتها.

يبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر مختلف التنظيمات الإرهابية سواء القاعدة في المغرب الإسلامي أو داعش،دخلت مؤخرا في ما وصفوه ب "مرحلة متقدمة في التسليح السريع"، جراء تداعيات الأزمة الليبية التي أفضت إلى هشاشة الدولة و شبه غيابها و انتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، الشيء الذي جعل هذه المجموعات تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود إلى الطابع الحربي التقليدي الأكثر استقرار و المسيطر على أجزاء إقليم الدولة، و أصبح واضحا أن المخاوف و التحذيرات التي أطلقتها بعض الدول و من بينها الجزائر بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في أيدي الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها و تهريب الأسلحة خارج ليبيا[1].

لقد أصبحت ليبيا البيئة الحاضنة لاستقطاب الجماعات المتشددة ينتمي أغلبها إلى تنظيم القاعدة أو للإخوان المسلمين و تلقت هذه الجماعات دعما كبيرا من عدة دول ما مكنها من تكوين ميليشيات مسلحة و فرض إرادتها على الأرض بقوة السلاح، ساهمت بشكل أو بآخر في تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا مثل ميليشيا فجر ليبيا في طرابلس و أنصار الشريعة في بنغازي التي بايعت تنظيم داعش.

و تعد الكتائب و الميليشيات المسلحة هي التي تملك القوة العسكرية و السياسية في البلاد و تنظم العديد من التنظيمات، أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المتطور

[1]- *أحمد ادريس، تونس و المنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، جوان، 2016، ص 02 .*

الوطني للدولة الليبية و ترفع شعارات تطبيق الشريعة ما أدى إلى إعاقة عملية بناء الدولة بعد سقوط نظام القذافي.

تحمل هذه الجماعات في مضمونها تنظيم القاعدة خاصة على صعيد التقارب الإيديولوجي ومن أبرزها جماعة أنصار الشريعة التي تسعى إلى فرض الشريعة بالقوة في بعض المناطق كدرنة خصوصا، كما أنها متهمة بالضلوع في اغتيال رموز الدولة و الهجوم على المصالح الحزبية خاصة القنصلية الأمريكية في بنغازي.

يعد محمد الزهاوي، أبرز عناصر جماعات العنف الليبية مسار ولاعة تنظيم أنصار الشريعة في بنغازي و تنامي دورا في الساحة الليبية خلال ثورة السابع عشر من فيفري و بعدها سياسيا، يرفض الزهاري الديمقراطية و يقطع بأنها تحالف الشريعة الإسلامية و ينظر إلى المشاركين في الانتخابات على أنهم معادون للإسلام[1].

ناهيك عن الهجوم على التيارات السياسية غير الإسلامية، خاصة الليبرالية التي يساويها بالعلمانية و التي ترادف الكفر لديه. و بالتالي يرى أن المسار السياسي بعد الثورة الليبية مجرد صنيعة غربية لإبعاد البلاد عن الإسلام[2].

-شهد عام 2014 أول ظهور لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في ليبيا حينما رجع العديد من المقاتلين الأجانب في العراق و سوريا إلى مسقط رأسهم في مدينة درنة الواقعة شرق ليبيا، بعد عودتهم بعدة شهور، قام هؤلاء المقاتلين في درنة بتأسيس مجلس شورى سباب الإسلام، و أعلنوا البيعة لقائد تنظيم داعش، أبو بكر البغدادي.

---

[1]- محمد عبد الحفيظ شيخ، ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة، ليبيا: الدراسات الاقليمية و الدولية، ص ص 127- 128.

[2]- محمد عبد الحفيظ شيخ، مرجع سابق، ص 129.

– و استلهاما للفترة التي سبقت الأوضاع المتدنية في ليبيا بغياب الدولة الموحدة، أعلن تنظيم داعش منظمة برقة في شرق ليبيا باعتبارها مقر الخلافة (ولاية برقة)، إلا أن التنظيم قوبل بالرفض و طرده من المنظمة بعد مرور تسعة أشهر(09)، من استيلائه عليها و من ثم تقصف إلى ضواحي درنة و منطقة الجبل الأخضر، و بالرغم من ذلك إلا أن تنظيم داعش حقق نجاحات ملحوظة في مدينة سرت الساحلية، حيث استطاع فرض سيطرته على بشرعة المنطقة لتصبح إقليم الخلافة من طرابلس (ولاية طرابلس) و المنطقة المحيطية سرت هي المنطقة الوحيدة الكبيرة نسبيا و التي يسيطر عليها التنظيم خارج العراق و سوريا[1].

– استطاع تنظيم داعش في مدينة سرت استمالة أنصار نظام ألقذافي السابق، و بسط نفوذه من خلال الاتفاقات السياسية مع البلدان المحيطة، باعتبار هذه البلدة مسقط الرأس للزعيم الليبي معمر القدافي، و مكان مقتله فإن السلطات الليبية بعد 2011 تعمدت إهمال المنطقة و تجاهلت متطلبات سكانها، كما نجح التنظيم في استقطاب مقاتلين من الجماعات المتطرفة الأكثر رسوخا على الساحة ومنهم مقاتلون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و أنصار الشريعة و جماعة بوكو حرام و جماعة الشباب المجاهدين[2].

وفقا للمعلومات الواردة فإن آخر التنظيمات الإرهابية التي انضمت لتنظيم داعش، و المسماة بالفاتحين الذين بايعوا أبو بكر البغدادي، الذي نصب نفسه خليفة للمسلمين بعد انتصاراته المتتالية في العراق و سوريا و ليبيا.

– من خلال المعلومات الواردة عن "فيتو" فإن أغلب أعضاء التنظيم بارعون في عملية تفخيخ السيارات و تفجيرها عن بعد، و منهم من توصل لزرع قنابل ضعيفة الحجم لكن تأثيرها في منتهى القوة، و تمتد لمساحات شاسعة.

---

[1]- *ساسيكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، أكاديمية الإمارات الديبلوماسية، أفريل، 2016، ص 03.*
[2]- *ساسيكيا فان جنوجتن، مرجع سابق، ص04.*

– واستكمالا لمحاولات إشعال الأمور في الداخل المصري بأيدي الجهادية، وضع أبو بكر البغدادي الحدود الغربية لمصر ضمن دائرة اهتماماته، و يعطيها الأولوية الكبرى في خطته لفتح مصر، و يحاول البغدادي الاستفادة من تواجد رجاله في ليبيا و سيطرتهم على مناطق واسعة بها للانطلاق منها إلى مصر[1].

بعد مجلس شورى، شباب الإسلام الذي يظم تنظيم أنصار الشريعة و العائدين من القتال الدائر في سوريا و مالي و الجزائر، بمثابة الذراع الطولي البغدادي في مناطق ليبيا، فالمجلس معروف أنه يتبع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام، ويضم هذا المجلس كتيبة التيار التي كانت تقاتل في سوريا تحت راية داعش، و عاد أفرادها إلى مدينة درنة الليبية، تعتبر من أشرس الكتائب المقاتلة في المنطقة بأسرها.

استطاع البغدادي خلال الشهرين الماضيين أن يتواصل مع زعماء التنظيمات الإرهابية في ليبيا و إقناعهم بمبايعته خليفة للمسلمين و انضمامهم لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، و من رجال البغدادي يبرز اسم الشيخ "محمد الزهاوي" الذي كان مجرد داعية يتحدث باسم الكتاب و السنة و تمت مبايعته أميرا لتنظيم أنصار الشريعة أحد أكبر و أهم التنظيمات المسلحة المقاتلة في ليبيا.

و يتركز تواجد أنصار الشريعة في بنغازي بقيادة الزهاوي و في درنة بقيادة رجل يدعى سفيان جومة، كما استطاع الزهاوي أن يحقق لأنصار الشريعة انتصارات كبيرة في الداخل الليبي على المستوى السياسي و العسكري و كان أهم انتصار له هو التحالف مع "كتائب الدروع" التي تظم مئات الشباب المسلحين و تشكلت بعد أحداث 17 فيفري أيضا في غفلة

[1]- *مجلة فيتو، العدد 129، الثلاثاء 05 أوت 2014، ص 03.*

من الليبيين و دون سابق إنذار، وجد أهالي المدينة مسمى درع ليبيا بقيادة وسام بن حميد و هو شاب مدني كان يدرس في كلية الاقتصاد بالإضافة إلى عمله كفني للمكيفات.

– في بداية الثورة صعد نجم وسام بن حميد خاصة بعد أن قام هو و جماعته المسلحة بإنقاذ المستشار مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي من المتظاهرين الذين كانوا ينوون الاعتداء عليه من هذه الحادثة قربت شركة ابن حميد و انتزع اعترافا رسميا من المجلس الانتقالي اعترافا به و بدرعه و صرفت له مئات الملايين و تضخم، و صار الفتى مكيف الصغير المتواضع شيخا يؤتمر بأمره و تحوم به حاشية من مريديه المسلحين و علاوة على ذلك ما حضي به من استقبال سفير أمريكا السابق الذي أغتيل في بنغازي و مسؤولين غربيين من مستويات أمنية مختلفة[1].

المطلب الثالث: الإرهاب في تونس

إذا كانت احتمالات توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش)، طئيلة في شمال إفريقيا إلا أنها تلعب دورا محوريا في المسرح السياسي المغاربي، و خاصةفي تونس بوضعها إحدى الحلقات الضعيفة، و تعتبر نسبة التونسيين بين أعضاء التنظيم لافتة للنظر، فكثير منهم تبوأو مراكز قيادية مثل علي الحرزي، الذي قتل في غارة على الموصل بعد أقل من عشرة أيام على مقتل مواطنه أبي سياف وزير النفط و التهرب في التنظيم.

– في مارس الماضي وزع التنظيم شريطا مصورا لشاب تونسي قدم على أنه " أبو طلحة التونسي"، كان تيلو وصيته قبل تنفيذ عملية انتحارية على معسكر لقوات الجنرال خلية دفتر

[1]- *حسام صبري، عصام كامل، جريدة فيتو، ص 03 .*

منطقة بلغازي، و لافت أن الانتحاري لم ينسى قبل أن يفجر سيارته في الجنود الليبيين، أن يتوعد أبناء بلدة بالذبح، و يبشرهم بالمفخخات " التي من بنزرت شمالا إلى برج الخضراء جنوبا"، و كان ذلك قبل أسابيع من "غزوة " سوسة في جوان الماضي.

– سدد التنظيم عمليتين مرجعيتين من خلال عملية سوسة و قبلها متحف باردو في مارس موقعا ستين قتيلا، معظمهم من الأجانب[1]. و تفاقمت الاضترابات في المنطقة للوضع الأمني المس في البلاد، و يبدو اصلاح و تعزيز أجهزة الشرطة و الأمن عملية معقدة و حساسة و قد أضرب أفراد الأجهزة الأمنية عن العمل، احتجاجا على محاولات خطر عملهم، و قد كان لعدم وضوح الرؤية على الصعيد الأمني و السياسي و بيئة السياسات أثر سلبي على ثقة المستثمرين في تونس و أثر ذلك على مستوى الاستثمار المحلي و الأجنبي.

– قال رئيس الحكومة " الحبيب الصيد" أن الهجمات التي قامت بها المجموعات الإرهابية يوم الإثنين السابع من مارس (07) بمدينة بن قردان كانت متزامنة و الهدف منها زعزعة الأمن و الاستقرار إقامة إمارة داعيشية في هذه المنطقة[2].

–تبقى المسألة الأمنية من أهم القضايا العالقة في تونس و أهمها تعقيدا، و خاصة أمام تصاعد وتيرة الإرهاب و الجريمة المنظمة من جهة، و تعطل المسار الإنتقالي و مؤسسات الدولة و ما أفرزه ذلك من أزمة سياسية حادة من جهة أخرى.

– و في ظل هذا الوضع السياسي و المؤسساتي و الأمني المنقل و الهش تصبح قدرة الدولة على معالجة القضايا الأمنية و خاصة على اصلاح المنظومة الأمنية، ضعيفة و غير راسخة[1].

---

[1]- *ملخص بحوث العدد 92، داعش، الأفكار، التمويل، الإخوان، أوت 2014، ص 03.*

[2] *-http : //www.assakina.com/news/86802.htm*

– و من المتابعية للشأن الأمني و السياسي في تونس و خارجها من يطرح اليوم بجدية مسألة امكانية و جدوى الاصلاح في ظل عدم استقرار الوضع الأمني و تعدد التهديدات التي تستنزف قدرات القوات الأمنية من جهة و تصاعد التجاذبات السياسية و ما ولدنه من أزمات متتالية في قيادة الإنتقال الديمقراطي.

فضلا عن محاولات إدخال المؤسسات الأمنية باختلافها في دوامة هذه الصراعات، و ما يخلفه ذلك من تأسيس للعمل الأمني من جهة أخرى، هذا بغض النظر عن فشل أو قصور الحكومة و مؤسسات الدولة العاملة في مجالات الأمن و الدفاع و العدالة في معالجة أهم الملفات الأمنية العالقة و ما خلفته من اغتيال قيادات سياسية بارزة في البلاد و محاولات اختراق الأجهزة الأمنية و العسكرية قصد اضعافها و بالتالي ارباك النظام الجمهوري و مؤسسات الدولة و ركائز المجتمع في تونس[2].

تواجه اليوم تونس خطر الإرهاب الذي تفاقم منذ السنة عبر تزايد مظاهر العنف و التطرف و اكتشاف العديد من مخابئ الأسلحة و عودة المجاهدين التونسيين من سوريا و من برتو مرة أخرى.

هذا الوضع الذي رافقته أزمة اقتصادية و اجتماعية حادة، وضعت المؤسسات الدولة أربك المسار الديمقراطي مما يستوجب إرجاعه إلى مساره الذي تطمح لكل القوى الديمقراطية عبر خطة محكمة تعادل بين القضاء على كل مظاهر الإرهاب في نفس الآن، تحترم المبادئ العامة لحقوق الإنسان[3].

---

[1]- *هيكل بن محفوظ ، بعد الثورة، الجامعة التونسية، 2013، ص 01.*

[2]- *هيكل بن محفوظ، مرجع سابق، ص 01.*

[3]- *رسالة اللجنة، من أجل احترام الحريات و حقوق الانسان في تونس مارس 2014، C.R.L.H.T ، ص،02.*

و بعد سلسلة من الأعمال الإرهابية و الاغتيالات السياسية التي نسبت إلى أنصار الشريعة و بعد الندوة الصحفية التي أفضح خلالها وزير الداخلية " لطفي بن جدو" أن للتنظيم ارتباطات وثيقة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، رأى العديد من الخبراء أن التنظيم الذي استناد من هامش الحرية الذي أعقب سقوط " بن علي" واستفاد كذلك بشكل ما من صعود الإسلاميين إلى السلطة بعد تطبيق إستراتيجية " إدارة التوحش" الواردة في كتاب "أبو بكر ناجي" اسم يعتقد بأنه مستعار لأحد زعماء تنظيم القاعدة.

– و مرحلة إدارة التوحش تأتي بين مرحلتين، الأولى مرحلة شوكة النكاية و الانهاك، و الثانية مرحلة التمكين و هي مرحلة " إقامة الدولة الإسلامية".

إدارة التوحش حسب الكاتب " المرحلة القادمة التي تستمر بها الأمة و تعد أخطر مرحلة فإذا نجحنا في إدارة هذا التوحش، ستكون تلك المرحلة بإذن الله هي المعبر لدولة الإسلام المنتظرة منذ سقوط الخلافة الإسلامية".

و الغاية من هذا العمل هو توزيع و توسيع ضربات النكاية في لعبة الصليبي و الصهيون في كل بقاع العام الإسلامي، أما الخطة التي يقترحها الكاتب للنكاية و الإنهاك، هي تشبت قوى الأنظمة الحاكمة بالاجبار على توزيع قواتها الأمنية على كل الأماكن الحساسة الرئاسة، النزل، مواقع الأجانب[1].

فمنذ انطلاق المسار الانتقالي واتبعه من المسار التأسيسي، نقف عند مجموعة من المعطيات التي تؤكد تعطل مسار إصلاح الأمن و انعدام الرؤية و غياب الإستراتيجية، مما

[1]- *رسالة اللجنة،مرجع سابق، ص ص، 07- 08*

حال دون وضع أسس سليمة و ثابتة لمؤسسات أمنية ديمقراطية و لحكومة أمنية شديدة[1].(Good Goovernamed).

ستقوم بفحص أهم المحطات التي مرت بها مسألة إصلاح المنظومة الأمنية في تونس.

أولا: سنتطرق إلى السياق الأمني و السياسي لقضية الإصلاح و ما يفرضه من تحديات و إشكاليات.

ثانيا: الإطار المؤسساتي الآلية الإصلاح النظر في أسباب تعثر مسار الإصلاح على الرغم من تعدد المحاولات في هذا الصدد.

ثالثا: المستوى القانوني و الدستوري خصوصا باعتباره مدخلا أساسيا و إطارا ضروريا لتعزيز آليات السلوك الديمقراطي داخل المؤسسة الأمنية و الذي يقتضي تحديد الأولويات الحقيقية للمشروع الفعلي لعملية إصلاح شامل للمنظومة الأمنية.

1- غياب الاستقرار السياسي و الأمني:

أ- اهتزاز شرعية المؤسسات الأمنية و المدنية في الدولة و انعدام السياسي بين مختلف الأطراف و المؤسسات الرئيسية في الدولة: من الواضح أن الوضع السياسي ألقى بضلاله على المؤسسة الأمنية، و في مقدمتها قوات الأمن الداخلي والوزارة الداخلية بشكل أساسي، التي تشكو بدورها من عدم الاستقرار بسبب تعاقب التغيرات على مستوى قياداتها السياسية و الأمنية منذ شهر جانفي 2011[2].

فحتى تنقل المؤسسة الأمنية من مؤسسة حماية النظام كما كان الحال في السابق، إلى مؤسسة خدمة المواطن؛ عليها أن تحل أزمة المشروعية التي تواجهها اليوم و أن تتجاوزها

[1]- *هيكل بن محفوظ، مرجع سابق، ص 02*
[2]- *هيكل بن محفوظ، مرجع سابق، ص ص، 02- 03.*

بحكمة و مسؤولية بالاشتراك مع مكونات أخرى من المنظومة الأمنية، فأزمة حل الأمن اليوم هي أزمة ثقة و شرعية.

وعليه فلا بد من تنقية المناخ السياسي في البلاد و تحقيق الوفاق بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في الدولة.

ب- محدودية قدرة الدولة على معالجة الملف الأمني في جميع مكوناته، فالانقلاب الأمني و ما يتبعه من تصدع في مستوى العلاقة بين المواطن و عون الأمن يشكل خطرا على تثبيت المسار الديمقراطي في تونس فضلا عن انعكاساته السلبية على النمو الاقتصادي و الاجتماعي، هذا ما تؤكده أحداث 2013 من اغتيالات لشخصيات سياسية و تنفيذ عمليات إرهابية متعددة و متنوعة.

ج- اهتزاز ثقة المواطنين في قوات الأمن بسبب الانتهاكات السابقة و استمرار الافلات من العقاب، فعلى المؤسسة الأمنية اليوم إحداث قطيعة نهائية مع أسلوب حولها إلى آداة عمل كان يستعملها النظام السابق لضمان بقائه و تدعيم مصالحه من خلال ممارسات القمع و الفساد و الرشوة.

د- مقاومة الإصلاح من جانب المؤسسة الأمنية أو العسكرية: واجهت المؤسسة الأمنية منذ اندلاع الثورة و خاصة منذ تصاعد الإرهاب ووتيرة العنف خلال سنة 2013، تحديا كبيرا على مستوى تجديد قياداتها و هياكلها و تنظيمها و قدراتها على مجابهة كل المخاطر، و هذا الأمر إن كان منتظرا بحكم الانتقال الديمقراطي و ما يفرضه من إصلاحات هيكلية عاجلة على المؤسسة الأمنية[1].

2- غياب الإستراتيجية و عدم وضوح الرؤية:

[1]- *هيكل بن محفوظ، مرجع سابق، ص ص،03- 06.*

فبعد مرور ثلاث سنوات على الانتقال الديمقراطي لم يرق الجدل حول مسألة الأمن في تونس إلى درجة النضج المطلوب، فمن الواضح أن البلاد و على رأسها المؤسسات الأمنية لا تزال تضم مزاجها و لم تتخلص بعد من رواسب الماضي و خير دليل على ذلك أحداث جبل الشعابني و الأحداث الأخرى التي أعقبتها خلال سنة 2013 و مقاومة الإرهاب تشهد على ذلك.

3- عدم تأسيس آليات تعزيز السلوك الديمقراطي داخل المؤسسة الأمنية في الدستور:

الحديث عن مؤسسة أمنية ديمقراطية تقتضيه طبيعة المرحلة ذاتها، إذ هي مرحلة تأسيس للديمقراطية في ظل نظام جمهوري تشاركي، تكرس فيه علوية السلطات المدنية المنتخبة ديمقراطيا، و يقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان و حريته، و تكون فيه الحوكمة الرشيدة من مرتكزات الدولة و دعائم المجتمع بحيث يتمتع المواطنون جميعا بالأمن، الحرية، العدالة و الكرامة، هذا يحتاج بدوره إلى مراجعة جذرية للمؤسسة الأمنية على مستوى مبادئها منذ صياغة الدستور[1].

[1]- *هيكل بن محفوظ، مرجع سابق، ص، 12.*

الفصل الثالث:

الإرهاب وتحدي مسار التحول الديمقراطي في المتوسط

(دراسة حالة ليبيا 2011-2016)

المبحث الأول: التحول الديمقراطي في ليبيا.

المطلب الأول: نبذة عامة الثورة الليبية.

قامت الثورة في ليبيا في 17 فيفري 2011 على أثر أحداث تونس ومصر في شكل انتفاضة شعبية سلمية في البدئ، ولكنها قمعت بالسلاح من قبل نظام القذافي بما فيه استخدام الأسلحة، لتقليد والطيران، وعلى أثر لا ذلك تحول الصراع إلى صراع عسكري مدعوم من القوى الدولية ومجلس الأمن وتدخل عسكري من خلف الناتو ضد قوات القذافي وهكذا تم إسقاط نظام القذافي وقتله واعتقال ابنه سيف الله[1].

لقد شهدت ليبيا كما هي حال معظم شعوب المنطقة العربية مراحل تاريخية عصبية تناوب الاستعمار خلالها التحكم في مصائره ومقدراته ومكتسباته تطرأ الدينامكية للجنس البشري بشكل عام. ومع مطلع العقد الثاني من هذا القرن شهدت المنطقة تحولا استراتيجيا ملحا وحتميا تمثل فيما أصبح يعرف بالربيع العربي أي ثورة الشعوب ضد تظم الحكم الشمولية مقرونا بتفشي الفساد وتعثر التنمية وتردي الأحوال المعيشية في منطقة تصنف من أغنى مناطق العالم، وتتميز بموقع جيوستراتيجية مرموق[2].

تولى المجلس الوطني الإنتقالي المشكل من أطراف المعارضة الحكم مؤقتا وأصدر إعلانا دستوريا في 03 أوت 2011 ضمته جدولا زمنيا لمرحة انتقالية من 18 شهرا تشمل تعيين حكومة مؤقتة وإصدار قانون انتخابي وانتخاب جمعية وطنية تأسيسية وبالفعل جرت

[1]-حسن كريم، خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟ الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، سبتمبر 2015، ص08.
[2]-أحمد علي الأطرش، المشهد الأمني والسياسي في ليبيا رؤية استشراقية، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ص02.

الانتخابات في 07 أوت 2012 وتم انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي تسلم السلطة من المجلس الوطني الإنتقالي الذي شكل حكومة في 08 أكتوبر 2012 برئاسة محامي حقوق الإنسان على زيدان وجاءت انتخابات ليبيا لتحسر دور الإسلاميين ولتعطي أغلبية في الروائح الانتخابية على الصعيد الوطني لليبراليين بقيادة محمود جبريل.

لكن ضعف الدولة ومؤسساتها وضعف الأجهزة الأمنية والجيش، حيث كانت القوات المسلحة في عهد القذافي عبارة عن كتائب موالية له، وكان لا بد من إعادة تأسيس الجيش، ووجود عشرات الآلاف من المليشيات المسلحة وفتت البلد إلى انتماءات أولية قبلية وجهودية ومناطقية كدها ساهمت دخول ليبيا أزمة سياسية وعسكرية يتواجه فيها ما تبقى من الجيش بقيادة لواء حفتر خليفة مع ميليشيات إسلامية وبعضها متطرف ولكنها مدعومة سياسيا من المجلس الوطني العام لذى تم حله بحكم المحكمة ولكنه استمر في عمله من طرابلس وتم انتخاب مجلس وطني عام جديد في 2014 وهو يعمل مع من طبرق مما خلق انقساما سياسيا دستوريا يعمق الانقسام الجهوي[1].

إن إستلاء ماهية الدوافع التي أدت إلى كسر هاجس الخوف من السلطة، الإفصاح علنا عن المطالبة بالتغيير الجذري والفوري وبشكل سلمي وحضاري، والناجم عن طبيعة العصر والظروف الراهنة يتطلب الوقوف عند أهم العناصر التي استدعت وتستدعي التغيير.

1-العنصر الأخلاقي الإنساني:

لا يختلف عاقلان حول حقيقة أن الإنسان لا يعيش بالخبر فقط، فالخبر والكرامة متلازمتان وتشكلان محور ارتكاز لأي إنسان حر شريف إن أساليب الترهيب والقهر

[1]-حسن كريم، مرجع سابق، ص08.

والإذلال والتسلط التي مارستها منظومة الحكم السابقة على الشعب الليبي هي الوقود التي أشعلت قتيل الثورة من قبل المواطن البسيط.

فالاستبداد تحول من تكتيك إلى إستراتيجية مستدامة وذلك رغبة هي المكوث على سدة الحكم أطول قدر ممكن من الزمن ورغم المطالبات العديدة باحترام كرامة الإنسان وكبريائه إلا أن القذافي لم يعر اهتمام ذلك أو انتهج سياسة تكتيكية مظلة عولت على وعود الكاذبة والالتفاف على الديمقراطية الحقيقية. هذا السلوك المشن أسهم بالطبع في دعم وترسيخ حالة الاسترخاء والأمل الواهم[1].

2-العنصر الاقتصادي:

لقد كان العامل الاقتصادي دور حاسم في التأكيد والاستمرار في المناداة بالتغيير في ليبيا، فعلى الرغم من الموقع الإستراتيجي الحيوي والإمكانيات والثورات الطائلة الهائلة التي تزخر بها هذه الدولة إلاّ أن شعبها عالي من أوضاع اقتصادية وأحوال معيشية متردية ومخرية، وذلك وفق التقارير الصادرة من المؤسسات الدولية ذات العلاقة.

إن ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية وتأكل إلى التحتية مع استشراء الفساد وحجب الحقيقة والشفافية والتخوف من المسألة العلنية والتملص من الحاسبة أصبحت حقائق لم يستطع أحد تجاهلها أو إنكارها.

قد يبادر للذهن أن ليبيا تعتبر من الدول الريعية الغنية إلا أن هذا لا ينقي حقيقة أن المردود يعتبر فئويا، وينحصر في طبقة محددة بمعنى أن منظومة الحكم ورموزها المقربين والانتهازيين هم من كان لهم نصيب الأسد من عوائق التقط (المصدر الرئيس للثورة). أما

[1]-أحمد علي الأطرش، مرجع سابق، ص3.

غالبية الشعب الليبي فقد كانت تعاني من الحرمان والإقصاء والتهميش، مما نجم عن ذلك تنامي روح الثورة على الغبن والمطالبة بتغييرات جذرية. إن هذا الوضع أنتج طبقتين (فقيرة موسعة وغنية ضيقة) مما ساهم إلى حد كبير في تقليص رقعة الطبقات الوسطى التي تعد صمام أمان للاستقرار والتنمية[1].

3-العنصر السياسي:

حاول نظام الحكم السابق طيلة فترة حكمه الترويح لخدمته «الديمقراطية المباشرة» أي ما كان يخلف له نعتها «بسلطة الشعب» إلا أن الواقع والممارسة تشير إلى حكم الفرد المطلق على كافة مكونات الدولة.

لقد عان الشعب الليبي من انعدام الحوار والمشاركة السياسية الحقيقية، وتخوين وتجريم الحزبة والنجومية، وتغيير دور المجتمع المدني في الحياة السياسية مع غياب أطر دستورية وقانونية حقيقة وفعالة. وخنق ومصادرة الحقوق والحريات العامة وغيرها من مقومات الإصلاح، ومع التعنت المفرط أو التلويح بوعود مكررة وغير جادة (كمسكنات) أصبحت الأمور ا تحتمل مما استوجب العمل على استحقاق التغيير.

4-العنصر الحقوقي: ينبغي تناول هذا العنصر من زاويتين:

الشق الأول داخلي حيث أوضحنا في الجزئية لسابقة أن غياب أو قصور أو هشاشة المرجعيات والهياكل القانونية والدستورية ساهم إلى حد كبير في بقاء القذافي في سدة الحكم مع قناعتنا أنه فعل ذلك بقصد ولمصلحته لذاتية، وتهرب من الوقوع في المسؤولية القانونية، إن تعمد عدم التقيد بالتزامات قانونية ودستورية هي من سمات الاستبدادية، وفي هذا السياق

[1]-أحمد علي الأطرش، مرجع سابق، ص03.

تمكن القول إن الإقرار بالدستور أو الانتخابات على سبيل المثال يشكل خطورة وقصوى على طبيعة الحكم كما أن الحقوق الإنسان ولو أقرت من الناحية التطرية لا تنسجم مطلقا مع الواجبات الملقاة على عائق المواطنين وخاصة لكونهم دافعي ضرائب[1].

5-العنصر الأمني:

لم يعد التفسير التقليدي الأمي مكانة في عالم اليوم، إن القراءات المعاصرة لمصطلح الأمن أصبحت تتفحصه من خلال جوانبه المتنوعة والمختلفة وفقا للرؤية الجديدة، فإن السياسات الأمنية لا تقتصر على الوسائل التقليدية المتمثلة في التركيز على الإنفاق الأمني والعسكري من أجل حماية استمرار التطم الحاكمة وحكم بين الاستبداد أو تحت ذريعة درء الاعتداءات الخارجية.

إيمانا وتأسيسا على قول اله عز وجل «فليعبدوا رب هذا البيت(3) الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف(4)»[2]. ووفتا الرؤية المعاصرة لمفهوم الأمن فإن التركيز ينبغي أن يكون على أمن الإنسان، وذلك من خلال كيزتين أساسيتين وهما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة. كما شملت هذه التطرة أبعاد الأمن الإنساني(HUMAN Security) المتمثلة في الأمر الاقتصادي، الغذائي، البيئي، الشخص، المجتمعي، المحلي والسياسي وتأسيسا على هذه الرؤية يجب أن لا يستمر النظر إلى مصطلح الأمن على أنه محظور أو محرم من التأويل (Taboo) كما يحلو البعض، وبمصالح ذاتية فرضية[3].

[1]-أحمد علي الأطرش، مرجع سابق، ص4.
[2]-سورة قريش، الآية 3-4.
[3]-أحمد علي الأطرش، مرجع سابق، ص ص 4-5.

لقد أصبح هذا المصطلح عرضة لتفسيرات مختلفة وذلك بسبب التزايد المطرد في أهميته وحساسيته، هذا التوجه يتمحور حول أهمية أمن الإنسان كشرط أساسي التعزيز أمن الدولة بكافة عناصرها ومكوناتها المتعارف عليها في قواميس علم السياسة، المعاصر.

إن غياب أو تغييب العمل وفق هذه الرؤية الحضارية للأمن من قبل الأنظمة الحاكمة أسهمت إلى حد كبير في السريع من وتيرة المطالبة الشعبية بضرورة التغيير الجذري، إن هذه الدعوة المشروعة مسندة إلى حقيقة أن إلا هي والسلم الاجتماعي متلازمان ومتكاملان، وبالتالي سوف لا تكون هذالك تنمية دون توافر هما معا.

7-العنصر المعلوماتي:

لقد كان لهذا العنصر دور فعال في تسريع وتيرة الإطاحة بالديكتاتوريات العقيدة المتكسلة ومع التطورات المتلاحقة والمبهرة التي أفرزتها الثورة الرقصية المتعلقة بثقافة الاتصال والتواصل لم يكن بمقدور السلطات المستبدة من منع أو حجب الحقيقة عن الناس. إن عصر عولمة المعلوماتية رغم سلبياته، كان عاملا حاسما في فسح المجال للتنسيق والتخطيط والتنفيذ للقضاء على الاستبداد في التضليل لقد حاول المستبدون توظيف هذه الوسيلة الفعالة في التضليل وزرع الفتن والتجسس، إلا أن توافر العناصر الأخرى لخيمة التغيير والمشار لها سلفا، ساهم إلى حد كبير في فضح النوايا وباطلاع مفعول الخديعة[1].

[1]-أحمد علي الآطرش، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثاني: آليات تفعيل التحول الديمقراطي في ليبيا.

1-المجتمع المدني:

في ليبيا مجتمع غني بتركيبه الديمغرافية والسوسيو ثقافية لكن هذا المجتمع الغني والثري لم يواكبه مجتمع مدني فاعل ومؤثر فالقبلية في ليبيا تزحف على المعترك السياسي فتجعله أرضًا قاحلة وهذه القبلية التي يتجاوز عددها (150) قبيلة تم توظيفها سياسيًا في ليبيا خصوصًا في مرحلة حكم القذافي الذي عمل على تصحير الحياة السياسية وحقنها بإيديولوجية رمادية ترفض كل لون سياسي بدعوى من تحزب خان والحزبية إجهاض للديمقراطية والتمثيل السياسي تتجيل، وغيرها من الأذرع السياسية الإديولوجية المقيتة لكن للأسف الشديد وقعت الثورة الليبية الجديدة لسنة 2011 أسيرة لقبضة القبلية التي أحكمت خناقها على العمل السياسي والبرلماني والجمعياني فدخل الجميع في حرب ضدّ الكلّ وأصبح الخوف مهيمنا على الجميع لأننا أمام حالة يتم فيها إسقاط الدولة وليس السلطة لذلك يتعين على المجتمع المدني الليبي مهام جسام تتمثل في محاربة فساد العمل السياسي والقضاء على ثقافة الإقتتال والتناحر وترقية المجتمع المدني في مجال محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في ليبيا[1].

وقد شهدت منظمات المجتمع المدني التي تأسست ونشأة بعد ثورة فبراير 2011 في ليبيا تسارعًا في العدد ففي عهد النظام السابق كان هناك ما يقارب 90 إلى 95 جمعية تم تسجيلها وفقًا لقانون الجمعيات الأهلية رقم (111) لسنة 1970 والذي كان يوصف بقانون كبت الجمعيات وتقييدها ووضعها في مسار النظام.

[1]- إدريس المسماري، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، مجلة عراجين، ص03.

ويرى المتابعون لشأن الجمعيات في ليبيا أنه لضمان تعزيز دورها في عملية بناء الدولة الليبية يجب الإرتكاز على محورين.

- **المحور الأول: هو الرعبة في الوجود والمشاركة في الحراك والمبادرات.**
- **المحور الثاني: هو الرسمي التشريعي والقانوني.**

يجب العمل بسرعة على وضع قانون عصري يكرس استقلالية المجتمع المدني لتفعيل دوره في التنمية والنهوض بالمجتمع مما يؤمن إستغلالية الدولة وعدم تعينها لأي جهة[1].

وعليه فإن المشهد القبلي والمناطقي الليبي يتميز بالتحول المستمر، نتيجة عوامل عديدة منها حركية الأحداث ومنها المصالح والضغوط وغير ذلك كما ترتبط مواقف المجموعات القبلية على الوجه العام من النظام برصيدها العلائقي السياسي التاريخي معه إيجابًا أو سلبًا.

وفي مرحلة ما بعد الثورة 2011 أبصرت النور مئات من منظمات المجتمع المدني الجديدة وتم تشكيل منظمات المجتمع المدني جميع قطاعات الحياة في ليبيا، تقريبًا يتمتع هذا العدد المتزايد من منظمات المجتمع المدني بدور فريد ليؤديه في المجالات التالية:

- في ظلّ غياب سلطة الدولة، تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تسد هذه الفجوة من خلال ممارسة بعض مسؤوليات الدولة ووظائفها، خلف إنهيار نظام القذافي فراغًا في السلطة ليس فقط في طرابلس ولكن أيضًا في المناطق النائية لذا فإن منظمات المجتمع المدني هي التي ساعدت على استعادت الأمن والنظام في تلك المناطق.

[1]- عوض يوسف الحداد، البعد الجغرافي للفساد في ليبيا، الأردن، دار البداية، 2011، ص48.

- إن عمل مجلس حكماء ليبيا والشورى هو دليل على مساعدة منظمات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية[1].

عملا المجلس في مناطق تشهد توترًا في أنحاء ليبيا كافة خاصة في جبل نغومة، حيث لعب المجلس دورًا فعالاً في إنهاء إشتباكات قبلية قتالية.

وقد أدت هذه الشبكة من منظمات المجتمع المدني دورًا حاسمًا في دفع مجلة بناء السلام ووحيد ليبيا ويتراوح عدد منظمات المجتمع المدني حاليًا ما بين 1800 إلى 1900 منظمة وجمعية منتشرة في كل ربوع ليبيا.

ألا أن المجتمع في ليبيا لم يتخلص بعد من الهياكل القبلية، رغم الخطاب التحدثي المعلن، فإن المجتمع المدني فيها فاقد لفعاليته التنظيمية ولم يعد يؤدي أدواره المجتمعية المألوفة وأصبح في الغالب مستوعب من الأجهزة البيروقراطية التنظيمية للدولة (اللجان والمؤتمرات الشعبية في حين تحول النصوص والتشريعات القائمة دون انبثاق تنظيمات المجتمع المدني الحديثة).

إن المجتمع المدني الليبي لعب دورًا هامًا في التحول الديمقراطي حيث كان مشاركًا في التحول الديمقراطي والشراكة الوطنية المجتمعية نحو البناء ففي عهد انتفاظة السابع عشر فيفري 2011 وفي المرحلة الانتقالية بدأ العمل بمؤسسة المجمع المدني بعد أن لعب دورًا مميزًا خلال فترات الحرب والتحرير خصوصًا في المجال الإغاثي لذا يتوقع نجاحها أكثر من نجاح العملية الإنتخابية المقبلة.

[1]- المنصف وناس، السلطة والمجتمع المدني والجمعيات والمنظمات في ليبيا، مطبعة الوفاء تونس سنة، 2000، ص ص 37-41.

2-الشباب:

جدر الإشارة هنا إلى أن الشباب هم الذين أخذوا بزمام المبادرة وخصوصًا تلك الفئة النشطة في مجال وسائل الاتصال الإلكتروني تواعد هؤلاء على التظاهر في هذا الموعد بهدف تخليد ذكرى استشهاد عدد من شباب بنغازي برصاص قوات الأمن أثناء تظاهرت حدثت في 2009 ويعني هذا أن إلتحاق الليبيين بالحراك الجماهيري الذي حدث في عدد من الأقطار العربي لم يكن بفعل التقليد كما بدأ للبعض، وخصوصًا القائلون بنظرية "الدومينو" فتلاحق الأحداث لا يعني بالضرورة أن الأولى سبب يحدث بعدها.

فلكل واحد من بلدان الربيع العربي ظروفه الخاصة كما أن القفز مباشرة لتأكيد العامل الإقتصادي لا يصلح لتفسير سبب الإنتفاضة الليبية لكن يمكن القول أن انطلاق عملية التحول الديمقراطي قبل الموعد الذي اتفق عليه شباب شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية (خصوصًا الفيسبوك) للخروج للتظاهر في الشارع الليبي أسهم في رفع سقف المطالب ليصبح الشعب يريد تغيير النظام انسجامًا مع المطالب التي رفعت من قبل[1].

لم يوقع القذافي الذي حكم البلاد بيد من حديد أن يأتي اليوم الذي يسمع فيه مثل هذه الصّرخة في الشارع الليبي، لذلك وفي غياب الجيش، أمر كتائبه الأمنية بالتعامل بقوة لمنع طلائع المتظاهرين في المدينة التي شهدت انطلاق الإنتفاضة.

حيث نجح شباب التواصل الاجتماعي وبمساندة من كم كبير من الصحفيين من مختلف أنحاء العالم من نشر صور الفضائع التي ارتكبتها الكتائب الأمنية، ما أثار موجة عارمة من الغضب على المستويين الإقليمي والعالمي قادت في النهاية إلى تدخل القوات

[1]- علي الدين هلال، حال الأمة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، د.د.ن، 2010، ص565.

الدولية تحت مظلة حماية المدنيين، اقتصر دور التدخل العسكري الدولي على توجيه الضربات الجويّة وتولت الميليشيات المسلحة المحلية مهمة الحرب على الأرض.

رفع شباب الانتفاضة ومن أنظم إليهم من كبار السن شعارات لم يعرفها الشارع الليبي من قبل مثل: الديمقراطية، الحرية وإقامة الدولة المدنية وأن الليبيين قبيلة واحدة، انتشرت هذه الشعارات بين جميع المنتفضين بعض النظر عن أماكن وجودهم[1].

ولكن وقبل أن يمر وقت طويل بعد سقوط النظام تبخرت هذه الشعارات، لتحل محلها أفعال تعكس الولاء القبلي ومستبدلة قيم الديمقراطية التي تحترم الإختلاف بأخرى تتعصب للرأي الذي تأمن به فرقة معينة بحكم انتمائها إلى جماعة متطرفة أو إلى إيديولوجية بعينها، معلنة بل وضوح الأماكن في المجتمع لصاحب الرأي المخالف.

وضع المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت خارجطة طريق عنوانها الدولة المدنية الديمقراطية التي تحقق ضمن مراحل تبدأ بتنصيب حكومة انقالية يكون من مهامها وضع قوانين ضرورية تشمل قوانين تنظيم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وانتخابات لانتخاب مجلس تشريعي يسمى: "المؤتمر الوطني العام"، يبدأ مهامه باختيار حكومة مؤقتة وإصدار قانون لاختيار لجنة لصياغة دستور أنجزت الخطوات الأولى من خارطة الطريق وتألفت الحكومة الانتقالية ثم الحكومة المؤقتة تضمنت الحكومتان حقيقية الدفاع والداخلية ويفترض أن تكون المهمة الأولى للذين يشغلون هذه الحقائب بناء الجيش والشرطة[2].

3-دور الأطر الخارجية في التحول الديمقراطي في ليبيا:

[1]- علي الدين هلال، مرجع سابق، ص566.
[2]- علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ص566-577.

تبر أهمية ليبيا سواءًا في محيطها الإقليمي أو الدولي من خلال اعتبارات عدة، وعلى رأسها ما تمتلكه من ثورات نفطية والتي استقطبت دائمًا التنافس بين الدول الكبرى للحصول على مكاسب وتحقيق مطامح متوخاة وهو ما دفع تلك الدول إلى التدخل لإسقاط النظام السابق الذي لم يكن يربط معها بعلاقات جيدة لذا فإنها لن توقف عن التدخل بالشأن الليبي أو فرض مواقف معينة لاسيما وأنها تعد إسقاط النظام السابق خدمة أدتها إلى القيادة الليبية التي لابد أن تظهر امتنانها وإشادتها بموقف تلك القوى التي أنقذت الشعب الليبي من النظام التسلطي، فحسن التعامل من جانب القادة الليبيين مع تلك الدول والتمسك بمصالح ليبيا لابد أن يكون القاسم المشترك معها إذ أن بناء الداخل الليبي يعتمد على العلاقات مع الخارج.

والأمر الآخر الذي ينظر الجانب الأوروبية من خلاله إلى دور ليبيا هو ما يمكن أن تساهم به في مجالات أمنية تعلق بالهجرة غير الشرعية، وحركات التطرف المنتشرة في دول جوار ليبيا والتهديد الذي تمثله بالنسبة لإفريقيا ودول العالم الأخرى وما زاد من خطورة الأمر، فقدان السيطرة على ترسانة ليبيا العسكرية الضخمة من السلاح بعد سقوط النظام السابق وخطورة وقوعها في يد تلك الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية وتجار المخدرات[1].

إن سقوط النظام الليبي أعاد المئات عن المرتزقة والمقاتلين الذين يحتمل إنظمامهم إلى الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مما يزيد من مخاطرها على مصالح ليبيا وأمنها واستقرارها لاسيما وأن الكثير من تلك الجماعات كانت تعمل تحت إمرة القذافي ولا يزال على اتصال مع بعض المحسوبين على نظامه، والذين يمكن يستخدمونهم للإضرار بمصالح ليبيا والنظام الجديد وتهديد الشركات الأجنبية المستثمرة والتي تعمل في

[1]- عصام نعمان، الثورات العربية بين المطامح والمطامع، قراء تحليلية، الطبعة الأولى بيروت 2013، ص112.

مناطق نائية من ليبيا والعاملين فيها ومما يزيد هذه التحديات الأمنية من خطر تجدد المطامع التي غذت تمرد الطوارق في بلدان مثل مالي، النيجر، وموريطانيا، والتي تواجه أخطار كبيرة قد تمس سيادتها أيضًا.

ويمثل الوضع غير المستقر للدول المجاورة لليبيا، حالة من الغلق وعدم اليقين بما يتسبب به على الواقع الليبي لاسيما مع اتساع رقعتها الجغرافية وضعف قدراتها الأمنية.

وبالتالي كان دور الأطر الخارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية تركيزها منصب على أداء دور فعال في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا والمساهمة في نجاح هذه العملية في ليبيا[1].

[1]- عصام نعمان، مرجع سابق، ص113.

المبحث الثاني: الإرهاب وانعكاساته على منطقة ليبيا.

المطلب الأول: الإرهاب في ليبيا.

تشكل ليبيا منذ سقوط نظام القذافي وانتشار السلاح في أيدي الميلشيات معضلة إقليمية ودولية، وليست محلية فقط. أخفق الليبيون في إعادة بناء مؤسسات الدولة في سياق توافق سياسي ومناطقي عريض.

وهذا العجز عن إيجاد مؤسسات شرعية في إطار عملية سياسية توافقية يعود إلى ضعف البنى السياسية والاجتماعية التي خلفتها سلطة نظام القذافي بعد انهيارها.

فقد وجد الليبيون أنفسهم من جديد أمام تحد كبير يتمثل في إعادة بناء الدولة وجميع مؤسساتها من دون إرث مؤسساتي مسبق، سوى الانتماءات المناطقية والقبلية والإثنية مازاد في احتقان العلاقات بين المكونات الإجتماعية والسياسية الليبية المختلفة وإفساح المجال أمام انتشار الحركات المتطرفة وبالأخص التنظيمات الإرهابية.

- **بروز داعش على الساحة الليبية في 2014:** ظهر تنظيم داعش في ليبيا مع عودة بعض المقاتلين الليبيين من العراق وسوريا وفي خريف 2014 أعلنت مجموعة درنة ولاءها لـ "خلافة البغدادي" إذ أعلن مجلس الشورى شباب الإسلام بدرنة الذي ظهر في أفريل 2014 ولاءه لتنظيم داعش في 03 أكتوبر 2014م[1].

ثم تمدد من درنة إلى بنغازي ومنها إلى أماكن أخرى، وخلال سنة 2015 ومطلع 2016 وذكرت وكالات الأنباء أن التنظيم تمدد في اتجاه الحقول النفطية، وينهب بعض المصادر

[1]- محمد السبيطلي، المغرب العربي، بين استحقاقات التحول الديمقراطي ومواجهة الإرهاب، وحدة الدراسات المغرب العربي، أفريل 2016، ص31.

إلى أن عدد المقاتلينمن داعش في مدينة سرت يقدر بحوالي 500 فرد، من بينهم قرابة مئة من الليبيين والبقية من الأجانب، كما ظهر التنظيم في مدينة صبراطة حيث أشار بعض الجهات المسؤولة المحلية إلى أنه يمتلك بعض الخلايا التي تقدر عدد أفرادها بين 150 و200 شخص، ومدينة صبراطة تسيطر عليها قوات فجر ليبيا، إلاّ أنّ التنظيم على إثر القصف الأمريكي الذي استهدفه يوم الجمعة 19 فيفري 2016 تمكن من احتلال وسط المدينة عدّة ساعات مستغلاً فراغًا أمنيًا نتج من إقدام قوات الأمن المحلية التابعة لفجر ليبيا على مهاجمة أحد معاقله على بعد 15 كلم من المدينة.

إن المواجهات المتقطعة والمحدودة التي تتم من حين لآخر بين قوات مقاتلي تنظيم داعش وقوات فجر ليبيا، سواء في منطقة سرت أم صبراطة أما غيرهما. تبين هذه الأخيرة قد تنظم إلى الأطراف الوطنية المكافحة للإرهاب في ليبيا عموما وخاصة منها بتنظيم داعش[1].

كشفت وثائق تنظيم داعش الإرهابي أرسل مقاتلين من سوريا والعراق إلى ليبيا ليبحروا تجاه أوروبا كمهاجرين غير شرعيين وذلك بحسب وثائق كتبها أبو رحيم الليبي الذي يعد مسؤولا إعلاميا في تنظيم داعش ويعتقد أنه مختص بالدعاية الإلكترونية للتنظيم وأنه أهم أذرع التنظيم في ليبيا لتجنيد الأعضاء الجدد عبر الأنترنيت، وقدم الدراسة باللغة الغنجليزية الباحث تشارلي وينتر من مؤسسة كويليام البريطانية لمكافحة التطرف. ووفق لما أوردته الدراسة التي حصلت عليها "الشرق الأوسط"، فإن التنظيم داعش يخطط لاستغلال ليبيا لشن الحرب بكل أنحاء القارة وتؤكد الدراسة أن المتشديدن حصلوا على كميات هائلة من مخزون السلاح الليبي الذي اشتراه العقيد الراحل معمر القذافي لتتم السيطرة على ثلثي البلاد. وفي

[1]- محمد السبيطلي، مرجع سابق، ص32.

الدراسة خرائط لما سمه ولايا ليبيا الإسلامية "برقة وفزان وطرابلس" والآمال المطروحة في مد نفوذ التنظيم الإرهابي إلى الدول المجاورة "مصر وتونس والجزائر".

وقال الباحث في مؤسسة "كويليام" "تشارلي وينتر" «إن موقع التواصل الإجتماعي أغلق حساب أبو رحيم عدة مرات سابقة وأنه كلما فتح حسابا جديدا يحصل على آلاف المتابعين».

وأشار أبو رحيم الليبي إلى أنّ «التنظيم يمكنه استغلال عمليات الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى أوروبا، لدخول عناصره إلى القارة الأوروبية».

وتقول الدراسة أيضا أن الموقع الإستراتيجيلليبيا يمكنها من تخفيف الضغط على دولة "داعش" في العراق وسوريا بسبب مساحة ليبيا الشاسعة وتمتعها بجبال وحدود شاسعة تحد من مراقبة الطائرات. بالإضافة إلى أن ليبيا بها أكبر مستودع الأسلحة في الشرق الأوسط، وتشير التقارير بحسب الوثائق إلى أن أكثر من 20 مليون قطعة سلاح تم تهريبها إلى خارج ليبيا منذ مقتل القذافي.

يستغل تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية الفوضى الضاربة في ليبيا ويفرض سيطرته على مساحة كبيرة من الأراضي وتزداد حدة هذه المخاطر في ضوء احتمال سيطرته على المنشآت النفطية وشبكات الاتجار بالبشر وتجنيد العناصر المتطرفة من الدول الإفريقية نتيجة تفكك ليبيا وإفراز الفراغ الحكمي والأمني، حيث استغل داعش الفرصة بغرض الترسخ في منطقة مدينة سرت والتمدد على أنحاء المنطقة.[1]

[1]- إياد الزاملي، خطة داعش من النتشار في ليبيا، بوابة لغزو أوروبا، كتابات، الجمعة 20 اكتوبر 2015، ص2-3.

ككون عاصمته داعش في ليبيا هي سرت في وسط الدولة التي كانت في الماضي معقل معمر القذافي، وفي سرت ومحيطها يفرض داعش أنماط الحكم الخاصة به على السكان المحليين حسب الأصول السلفية المتصلبة وبموازاة مع ذلك يقيم داعش بنية تحتية عسكرية في منطقة سرت تشمل معسكرات تدريبات لليبيين وأجانب[1].

لقد ازداد تمدد داعش في ليبيا جراء الروابط القومية بينه وبين أبو بكر البغدادي وازدهار أنشطة تهريب المهاجرين والمساعدة التي يحصل عليها التنظيم من الموالين للنظام السابق وانضمام العناصر المنشقة عن المجموعات الأخرى إليه.

ما من شك أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة. فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث الحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين وتسلل عدد آخر بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الإستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في المنطقة.

ويبدو جليًا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرًا في ما وصفوه بـ"مرحلة متقدمة من التسليح السريع «جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث نشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي انطلاقا من ليبيا»[2].

[1]- اللواء منير عميت، ترسيخ داعش في ليبيا: تهديد إقليمي ودولي، مركز المعلومات حول الإستخبارات والإرهاب، 21 كانون الثاني، 2016، ص01.

[2]- أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، سبمبر 2011، ص1.

الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارًا وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره.

إن هذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرششات الكلاشينكوف وأصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ والتي كان من السهل الحصول عليها كما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت بقبضة النظام الليبي.

تنامي تواجد عناصر المجموعة الإرهابية المغاربية في ليبيا وحولها كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية والتي كانت ربما إلى جانب أسباب أخرى وراء موقفها من الثورة الليبية ككل[1].

يجمع مراقبون للشأن الليبي على أن تنظيم "أنصار الشريعة المقرب فكريا من تنظيم القاعدة شكل النواة الأولى لتنظيم "داعش" في ليبيا عبر تخلي عدد من عناصر "أنصار الشريعة" في درنة ثم في بنغازي، عنه وإعلانه البيعة لأبي بكر البغدادي زعيم تنظيم "داعش" نهاية عام 2013 وبداية 2014[2].

1-شرق ليبيا: وكانت مجموعات تطلق على نفسها "شباب أنصار الإسلام" في درنة تقاتل ضمن صفوف "أنصار الشريعة" أول فصائل التي أعلنت بيعتها لتنظيم داعش في نوفمبر 2013، وقامت باستعراض قوتها بالمدينة رافعة الرايات السوداء تلتها عناصر في بنغازي

[1]- أحمد إدريس، مرجع سابق، ص01.
[2]- هذه هي خارطة تنظيم –داعش- بليبيا، موقع أنترنيت:
-http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/lybia/2016/02/19.html.

انبثقت عن محمد الزهاوي زعيم أنصار الشريعة في منتصف 2014 لتعلن هي الأخرى ولاءها لأبي بكر البغدادي.

وحتى ذلك التاريخ بقي داعش "في بنغازي جسما هلاميا لا يمكن إثبات وجوده فهو تارة يقاتل في صفوف ما يعرف بمجلس شوري المدينة المدعوم من المؤتمر الوطني منتهي الولاية بطرابلس عبر جرافات تعبر البحر قادمة من مصراتة والزاوية تحمل مقاتلين وذخائر وتارة في صفوف أنصار الشريعة الذي بدأ يتضاءل بعد مقتل زعيمه الزهاوي في جانفي 2015.

أما في درنة فقد أعلن التنظيم وجوده الفعلي وسيطر على المدينة بكاملها وأقام مؤسساته الإدارية كديوان التعليم الإسلامي والمحكمة الإسلامية ومجموعة الحسبة وغيرها.

2-وسط البلاد: في وسط ليبيا تشكل سرت المعقل الرئيس لتنظيم بليبيا، ويعتبر تنظيم "أنصار الشريعة" المتواجد فيها منذ 2012 أيضا النواة الأولى لـ"داعش" حيث انضم مقاتلوا "أنصار الشريعة" إلى عملية الشروق التي أطلقها المؤتمر الوطني منتهى الولاية بداية يناير 2014، بهدف السيطرة على مواقع النفط في الهلال النفطي ولكن بعد أشهر دب الخلافات بين ميليشات "فجر ليبيا" و"أنصار الشريعة" وإعلانها البيعة رسميا لتنظيم "داعش"[1].

يرى مهتمون بالشأن الليبي أن "داعش" استفاد من الساحل الطويل والمتعرج بخلجان يصعب مراقبتها لاستقبال مقاتليه وعتاده العسكري إضافة لإشراف سرت على الصحراء المترامية التي تربطها بطرق صحراوية إلى دول إفريقية، وفي الآونة الأخيرة لم يعد يخفي

[1]- هذه هي خارطة تنظيم –داعش- بليبيا، موقع أنترنيت سابق، ص01.

التنظيم أهمية تمركزه بسرت بسبب قربها الكبير من مناطق وموانئ النفط التي ستشكل له مصدر تمويل.

3-الغرب الليبي: وأهم تمركزات التنظيم في غرب ليبيا صبراقة التي ينمي إليها عمر المختار المدهوني وعبد الحكيم المشوط ومحمد المدهوني ويعي الدباشي وهي من أبرز الشخصيات الليبية التي برزت على السطح وفي وسائل الإعلام إبان الحرب على أفغانستان.

عملت هذه الشخصيات تحت راية مفتاح الدوادي الذي قتل في سقوط مروحيته كان يستقلها في سماء تونس في فيفري 2014 وكان قبلها أعلن عن ولاء مقاتليه لتنظيم "أنصار الشريعة" قب أن تنتقل القتال ضمن صفوف عملية "فجر ليبيا" حيث شكلت خلاياه المقاتلة جبهات القتال ضد قوات الزنتان الموالية للجيش الوطني واستطاعت الوصول مرات إلى قاعدة الوطية الجوية أهم القواعد العسكرية في غرب ليبيا.

وعقب مقتل عمر المختار المدهوني خليفة الدوادي، انسحبت أنصار الشريعة بقيادة عبد الحكيم مشوط الزعيم الجديد داخل المدينة لتتخذ من "مصيف تليل" معقلا محصنا لها تستقبل فيه مقاتلين أجانب. وقال سكان محليون إن ليشاهدونهم أثناء تنقلهم إلى معسكرات تدريب لها بالقرب من مدينة العجيلات التي لا يبعد سوى بعض كيلومترات عن صبراته[1].

المطلب الثاني: انعكاسات الإرهاب على منطقة ليبيا.

ساهمت الظروف الأمنية المتردية بشكل كبير في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي في ظهور جماعات العنف المسلحة وإن كانت في تلك المرحلة قد وفرت محفزات عدة لهذه الجماعات وتنامي دورها في المشهد السياسي والأمني الليبي سوى أنه يمكن القول إن

[1]- هذه هي خارطة تنظيم –داعش- بليبيا، موقع أنترنيت سابق، ص02.

السياسات الأمنية التي لجأ إليها نظام القذافي طوال 42 سنة لمواجهة التيار الإسلامي أدت دورا كبيرا في تحوله إلى العنف، خاصة في ظل دولة تسلم في بيتها القبلية وطبيعة اقتصادها الريعي النفطي في أضعاف جاذبية الإسلاميين كبديل سياسي.

لقد أصبحت ليبيا البيئة الحاضنة لاستقطاب الجماعات المتشددة ينتمي أغلبها إلى تنظيم القاعدة أو للإخوان المسلمين، ما مكنها من تكوين ميلشات مسلحة وفرض إرادتها على الأرض بقوة السلاح، ساهمت بشكل أو بآخر في تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا، مثل ميليشيا "فجر ليبيا" في طرابلس وأنصار الشريعة في بنغازي التي تابعت تنظيم داعش.

المعلوم أنّ ميليشا "فجر ليبيا" منحازة إلى التنظيمات الجهادية المتشددة، وتسعى إلى فرض سيطرتها على مؤسسات الدولة وعى عدد من المنشآت الحيوية، حيث صدت القوات الحكومية هجوما مباغتا شنته ميليشيا "فجر ليبيا" للإستيلاء على ما يعرف بمنطقة الهلال النفطي أغنى مناطق البلاد بالنفط.

تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تتفاوت في توجهاها الإيديولوجية ومواقفها الفكرية، وقدراتها العسكرية، وتعد الكتائب والميليشيات المسلحة هي التي تملك القوة العسكرية والسياسية في البلاد، وضم العديد من التنظيمات أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المتطور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشريعة ورغم أن الجماعات الجهادية أدت دورا ملموسا في القتال ضد نظام القذافي فإنها مثلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقا أمام عملية بناء الدولة.[1]

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، آراء ومناقشات، الإقليمية والدولية، ليبيا، ص127-128.

أما الجماعات الجهادية المسلحة الرافضة للإنخراط في العمل السياسي برغم أنها شاركت في القتال ضد قوات القذافي وهي جماعات ترفض المتطور الوطني للدولة الليبية وتكفر المجتمع وتسعى إلى تطبيق الشريعة بقوة السلاح مستفيدة من بيئة إقليمية تصاعد فيها دور التيارات الجهادية، ناهيك بضعف الدولة الليبية وعدم قدرتها على نزع أسلحة الميليشيات بسبب التأخر في بناء المؤسستين الأمنية والعسكرية ورفض بعض الثوار المسلحين الإنضمام إليها خوفا من تهميشهم في معادلة الثورة والسلطة المتنازع عليها. تحمل تلك الجماعات في مضمونها فكر تنظيم القاعدة خاصة على صعيد التقارب الإيديولوجي ومن أبرزها "جماعة أنصار الشريعة وكتيبة شهداء بوسليم"، وقد سعت تلك الجماعات إلى فرض الشريعة بالقوة في بعض المناطق كدرنة.

ويعد محمد الزهاوي، وهو أبرز عناصر جماعات العنف الليبية، مسؤولا عن تنظيم أنصار الشريعة في بنغازي وتنامي دوره في الساحة الليبية خلال ثورة السابع عشر من فيفري وبعدها.

سياسيا يرفض الزهاوي الديمقراطية ويقطع بأنها تخالف الشريعة الإسلامية وينظر إلى المشاركين في الانتخابات معادون للإسلام ويرى أن المسار السياسي بعد الثورة الليبية مجرد صنيعة غربية لإبعاد البلاد عن الإسلام[1].

كما أصبح الإرهاب والتطرف الديني يشكل خطرا يهدد مسار التحول الديمقراطي في ليبيا إلى درجة أنه يهدد وحدة وكيان الدولة وأن استمرار انتشار الإرهاب وعدم محاربته بكلّ

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص ص 129-130.

الوسائل المشروعة قد يتسبب في تعطيل أو تجميد عملية التحول الديمقراطي وقد يقضي عليها[1].

لا شك أن تردي الوضع الأمي من أهم أسباب عرقلة التقدم على المسار السياسي، فمن ناحية لكون القضية الأمنية تتبوأ قمة أولويات السلطات الليبية، فقد أدى بعث سبل معالجتها على مستوى المؤتمر الوطني وعلى مستوى المكونات السياسية والاجتماعية خارج المؤتمر إلى تأخير التركيز على تطوير آليات وبرامج وثيقة الصلة بتطوير العملية السياسية، ومن ناحية أخرى فإن الخلاف حول سبل معالجة الوضع الأمي خصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع قانون العزل السياسي أو التعديل على الإعلان الدستوري وغيره من القضايا التي تطرح على المؤتمر الوطني العام لإصدار تشريع أو اتخاذ قرار حيالها.

وينبغي ألا تغفل تأثير الإضطرابات الأمنية على العملية السياسية من ناحية ردود الفعل الغربية حيال ما يجري في ليبيا بشكل عام، وتجاه التهديدات المباشرة لمصالح وممثليات ذلك الدول، وقد تضيف حادثة تفجير السفارة الفرنسية مؤخرًا عبئًا إضافيا على العملية السياسية وعلى صانع القرار الليبي الذي أصبح أكثر عرضة للضغوط الغربية بل وأكثر قابلية للإستعانة بالأطراف الدولية لحفظ الأمن[2].

يتميز الوضع السياسي والأمي منذ سقوط طرابلس في أيدي الميليشيات الإرهابية بتقسيم السلطة الوهمية في ليبيا إلى سلطنين، سلطة الإسلاميين المتطرفين الذين يسيطرون على المنطقة الغربية والجنوبية بالإعتماد على ما يسمى المؤتمر الوطني وحكومة عمر

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص ص 129-130.
[2]- السنوسي بسيكري، ليبيا، التحريات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، تقارير: مركز الجزرة للدراسات، 5 ماي 2013، ص.6

الحاسي، المنبثقة عنه من جهة وسلطة مجلس النواب (صاحب الشرعية الدولية) وحكومة عبد الله الثني المنبثقة عنه الذين يدعمان "عملية الكرامة" التي يقودها اللواء المتقاعد خليفة عفتر في المنطقة الشرقية من جهة أخرى.

هذا الانقسام أوجد له حالة من الفوضى على الأرض انعكست بدورها على الواقع الأمني والسياسي في البلاد مما تسبب في مزيد من انتشار السلاح داخل المدن والقرى والتجمعات السكنية والمنافذ المختلفة.

بالإضافة إلى تكوين الميليشيات المسلحة التي بسطت سطرتها على الأحياء والشوارع والقوى مما أدى إلى تكرر النزاعات المسلحة بينها وإزهاق العديد من الأرواح البريئة.

مع غياب واضح للدولة تجسد في عدم تمكن أجهزة القضاء والشرطة من أداء مهامها وتعطيل العمل بالقوانين حيث تنتشر بالعاصمة طرابلس وبنغازي ومختلف المدن أعمال العنف والإغتيال والنهب والسطر المسلح وأعمال الإختطاف والإختفاء القسري[1].

في سياق آخر فإن ضعف السلطة المركزية جعلها تتخلى عن حماية بعض المرافق السيادية والحيوية لفائدة الميليشيات التي تتصارع فيما بينها من أجل المنافع الخاصة مثل صراعها حول المناطق النفطية والمطارات والحدود.

هذا وتظل سيطرة تنظيم القاعدة والجماعات الليبية على أهم المفاصل العسكرية والأمنية في ليبيا، هي المهدد الرئيسي للأمن الوطني والإقليمي والدولي.

[1]- العرب: دراسات وأبحاث، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، العدد 9795، الإثنين 2015/01/12.

جلّ هذه المعطيات تحيل المتابع إلى أن ليبيا أضحت من الناحية الواقعية مقسمة إلى شبه دويلات مستقلة عن بعضها البعض تديرها ميليشيات لا ترتبط بالسلطة المركزية، خاصة في المدن التي تعتبر نفسها انتصرت في ثورة فيفري 2011 مثل مصراته والزنتان وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد النزاعات اللاإنفصالية بهذه المناطق[1].

وبالتالي فإن الحوادث المتكررة ضد الرعايا الأجانب في بنغازي من القنصلية الأمريكية إلى الهجوم على القنصل الإيطالي ثم الإعتداء المشين على الناشطات البريطانيات من أصل باكستاني وضعف مواقف الحكومة حبالها أسهم في عزل المنطقة الشرقية. وكانت العديد من الدول الغربية قد قررت سحب ممثليها وحث رعاياها على عدم البقاء أو السفر إلى المدينة كما أن استمرار الخروقات الأمنية في العاصمة من عمليات خطف وسطو مسلح وقفل الطرقات من قبل مجموعات مسلحة أضعف جهود الحكومة لعودة الشركات الغربية وإجتذاب الاستمارات الأجنبية لأجل تحريك عجلة الاقتصاد كون ذلك من أهم عوامل احتواء الاضطرابات الأمنية الحادثة في البلاد وفي تعليق للمحللة "كلوديا غازيني": من مجموعة الأزمات الدولية الموجودة في طربلس حول حادث الاعتداء على القنصل الإطالي ذكرت أن: الهجوم هو بالتأكيد سبب لقلق العديد من شركات النفط التي تعمل في ليبيا أو تخطط للعودة إلى ليبيا، وقد يكون له تأثير سلبي على قراراهم بالبقاء في البلاد أو للعودة إليها: "وهو ما أكدته موفدة وزارة الخارجية الفرنسية لشؤون المواطنين الفرنسيين في الخارج "هيلين كونوى موريه": إلى طرابلس في يناير الماضي وكان عرض الزيارة تقديم الوضع تشجيع الشركات الفرنسية على العمل في ليبيا بقولها أن: «القضايا الأمنية تشكل هاجسا لشركاتنا... ولشركات كبيرة لديها بروتوكولات أمنية ولكن أصحاب

[1]- العرب: دراسات وأبحاث، مرجع سابق.

المشاريع الصغرى الذين يأتون لوحدهم يفتقرون إلى الدافعي لأن الصور التي نراها عن ليبيا في فرنسا لا توحي بوجود أمن».

وفي هذا السياق يعتبر البعض أن هناك فعلاً متعمدًا لمنع استقرار البلاد حيث أن حادث الإعتداء على القنصل الإيطالي جاء بعد يومين من توجه محمد التعريف رئيس المؤتمر الوطني العام إلى روما لإجراء محادثات مع رجال الأعمال.

حيث نجد تغول العديد من المجموعات المسلحة، ووقوع انتهاكات من خطف لمسؤولين في الدولة واعتقال المئات أو ربما الآلاف من رجال النظام السابق والتعذيب الذي يقع في العديد من المواقع التي يسيطر عليها منتسبون إلى الثوار أصبح من أبرز أسباب القلق المنظمات الدولية.

ولا يقتصر التجاوز على الكتائب خارج أجهزة الدولة بل تتورط أجهزة وكتائب منضوية تحت شرعية الدولة في تجاوزات مماثلة ويعزي بسبب ذلك غياب معايير ثابتة مهام حفظ الأمن عند اللجنة الأمنية العليا المؤقتة والقرار في الكثير من الحالات المماثلة يأخذ على مستوى الكتيبة وليس القيادة المركزية في الوزارة، يتكرر هذا المشهد عند القبض على ما يصفهم العديد من أعضاء اللجان الأمنية بالأزلام أو المجرمين وقد ذكر رئيس اللجنة الأمنية بطربلس أن 80% منه عمليات القبض والاعتقال تتم دون مذكرات أو أوراق اعتقال. [1]

ويوصف الوضع الاقتصادي الذي تمر به ليبيا منذ 2011 بالكارثي نتيجة سيطرة المجرمين واللصوص على الدولة، ويمكن تلخيص المسببات الرئيسية التي أفضت إلى تأزم الوضع مما خلفته الأعمال الإرهابية في ليبيا من دمار في البنى التحتية والمنشآت المدنية

[1] - السنونسي بسيكري، مرجع سابق، ص07.

والعسكرية وتوقف مشاريع التنمية، وأصبحت ثقافة التطرف تخيم على المشهد الليبي اليومي وقد انعكس ذلك على عدد من القطاعات من بينها القطاع الإعلامي الذي يسيطر عليه المتشددون الذين يتخذون الدين مطية للوصول إلى مآربهم السياسية والشخصية[1].

[1]- العرب، دراسات وأبحاث، مرجع سابق.

المبحث الثالث: تأثير الإرهاب على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

المطلب الأول: مسار المصالحة الليبية.

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها، عملية التوافق الوطني على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة.

إلا أن بلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة ليس بالأمر الهين لأن المصالحة الوطنية المرجوة تقوم على مسارات حقوقية وعدلية وهي في ذلك تختلف عن المصالحة التي تسعى لها التيارات وفصائل السياسية التي يضطلع بها أساسًا ممثلوا الأحزاب والقوى السياسية المختلفة ومصطلح العدالة الانتقالية وفقًا للاتجاهات الدولية الحديثة التي تقوم على مبدأ عدم الإفلات من العقاب، يمنح المصالحة الوطنية مع مرتكبي الجرائم الجسيمة وجرائم الإرهاب وبالتالي هذا المفهوم تطبيقا على الوضع في ليبيا، ويجب أن نضع في عين الاعتبار عند تصحيح مسار العدالة الانتقالية أن أطراف المصالحة الوطنية في ليبيا تتعدد وأنهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيل معين[1].

فهناك مصالحة يجب أن تجري بين رموز النظام الأسبق وفئات عديدة من المجتمع الليبي ممن ذاقوا الظلم والتعذيب والاعتقال قبل ثورة السابع عشر فيفري، ويتفرغ عنها مصالحة بين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في ظل هذا النظام ورموز القوى الأمنية التي ارتكبت الانتهاكات.

[1]- عادل ماجد، تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، مجلة الديمقراطية، العدد 54، الأهرام، أفريل 2014، ص12.

فضلاً عن المصالحة مع العديد من الفئات التي عانت الإقصاء والتهميش وتأتي بعد ذلك المصالحة الكبرى التي تهدف إلى إزالة حالة الإحتقان القلبي والانقسام المجتمعي الحاد الذي روج له رموز النظام السابق ونتج عنه صدمات دموية بين أنصاره وغيرهم من أطياف الشعب الليبي، تطورت إلى ارتكاب جرائم الإرهاب من جانب أنصار هذا النظام كما هي معروفة في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ثم تأتي المصالحة.

الأهم والأصعب خصوصًا بعد اندلاع ثورة السابع عشر فيفري بين شرائح المجتمع الليبي التي ساندت ووقفت مع القذافي وساهمت في استمراره وبين الأغلبية التي قاومت ضد هذا النظام الديكتاتوري[1].

التحديات التي واجهتها ثورة 17 فبراير:

بعد ثلاث سنوات على سقوط نظام القذافي، وفي ضوء الأزمات التي شهدتها الساحة السياسية الليبية يمكن القول أنه هناك تحديات كبيرة تواجه مسار المصالحة الوطنية الليبية من بينها:

1-إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية:

حيث تعد التحدي الأساسي الذي يواجه ليبيا بشكل خاص وخطير. وهو الخطوة ذات الأولوية التي لا تسبقها أية خطوة أخرى لضمان النجاح في إرساء قواعد النظام الديمقراطي.

[1]- عادل ماجد، مرجع سابق، ص19.

إن إعادة بناء مؤسسات الجيش والأمن وعودة منتسبيها إلى العمل وإدماج المسلحين تواجه عدة تحديات منها، أن أعداد المسلحين من ثوار وغيرهم في تزايد حيث تضاعف عدد المجموعات المسلحة عدة مرات بعد الإعلان رسميا عن تحرير البلاد.

حيث لم يظهر ما يشير إلى نجاح السلطات الانتقالية المؤقتة في إنجاز أي خطوة حاسمة في هذا الشأن بل هناك مؤشرات على تدهور الوضع الأمني وتأخر بناء الجيش الوطين والمؤسسات الأمنية.

فيما تواصل الفرق المسلحة ممارسة إرادتها على الأرض، في تحدٍ صارخ وواضح للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرض للاقتحام وتعطيل أعماله بشكل متواصل، وتعرض أعضاءه للإعتداء واضطر البعض الآخر من أعضائه غلى تقديم الإستقالة خوفا على حياتهم بعد تلقيهم التهديد، أمّا مؤسسات الحكومة ووزارتها، فقد تعرضت للإقتحام والإقفال، ومنع المواطنون من دخولها.

ويمكن تغيير عدم تمكن المؤتمر من القيام بأية خطوة ذات أهمية حاسمة لتنفيذ خريطة الطريق بالضعف الكامن في مؤسسة المؤتمر الوطني ذاتها حيث يعكس المؤتمر قدرا لابأس به من التفكك والإنقسام ويعج بالمناورات السياسية والمنافسات الحربية، أو تلك القائمة في الغالب على الولايات المتحدة الأمريكية الشخصية والجهوية، وبناءا على ذلك جاء قانون العزل السياسي الذي م إقراره تحت تهديد السلاح ومحاصرة إقتحام وزارتي العدل والخارجية من قبل الميلشيات المسلحة.[1]

[1]- هشاشة الوضع الأمني تعمق الأزمة الاقتصادية في ليبيا، صحيفة العرب، 14 يناير 2013.

تشكل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية إحدى الآليات الأساسية العملية لإعادة البناء في ليبيا الذي يتميز بالتعدد القبلي والثقافي والاجتماعي.

إنّ نجاح هذه الآلية يتطلب توفر شروط ومقومات تساعد في تحقيق الإستقرار السياسي والاجتماعي ولذلك ينبغي إيلاء الاهتمام بالقضايا التالية:

- أن يعطي جميع الليبيين حق المشاركة في هذا النظام الديمقراطي بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو إجتماعي وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين كافة.
- الخروج بتصور للجة الحقيقية والإنصاف التي تحاكم المجرمين وليس لمفهوم العقاب الجماعي لأنصار النظام السابق والابتعاد عن سياسة الانتقام واللجوء إلى القانون والمحاكمة العادلة بشأن أية مخالفات وانتهاكات سابقة ولكنه من خلال إنصاف الأطفال والنساء والرجال لهذه الجماعات التي تركب ذنبًا ومعرفة ودراسة التجارب المقارنة للمجتمعات الأخرى التي واجهت تحديات مشابهة لنا.
- بعد سقوط الديكتاتوريات الإستبدادية والحروب الأهلية، وخاصة تجربة جنوب إفريقيا والتجربة المغربية[1].
- إعداد مرتكزات عمل للمصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل لتحقيق التعايش السلمي المشترك، فالعملية لا تتحقق عفويًا بل يتطلب ذلك البدء بصفحة مصالحة مبنية على وعي حقيقي بما ينفع ليبيا وشعبها، وأن لا تكون المصالحة مجرد آلية فوقية بل تكون إضافة إلى ذلك عمودية من الأعلى إلى الأسفل وتكون سياسية وشعبية ودينية وثقافية.

[1]- علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص07.

- اعتماد إجراء عملية لتحقيق الوحدة الوطنية ووضع أولوية المصالح الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانه دستوريًا وقانونيًا وسياسيًا.

- الإستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة.

- العرض على عدم تدخل القوى الخارجية والغربية بشكل خاص في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا عداما هو مشروع من حصولها وغيرها على النفط الليبي ومشاريع إعادة إعمار ليبيا بمنافسة مفتوحة ومشروعة أمام الأطراف الخارجية[1]. وبدون ابتزاز النظام الجديد من خلال ما قدمه من دعم جوي للإنتفاضة.

- ضرورة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية مدولة الليبية الحديثة وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية والإستقرار الأمني والمجتمعي بتجريد الميليشيات من سلاحها، وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا.

2-تجاوز تطبيق العدالة الانتقالية:

كشفت التجربة الليبية لما بعد 2011 عن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية بدون تحديد لشروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، مما أدى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال للديمقراطية، وتجلي ذلك في الانقسامات والتوافقات إضافة إلى ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والإعتذار مما عزز الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات للتعايش تشتد تأثيرها بدوافع سياسية مثلما هو الحال اليوم في حين يحتاج البلد اليوم بتجربته الجديدة إلى إشاعة ثقافة التسامح التي تعني القبول التعددية والاحترام والنوع الثقافي وأشكال التعبير عن

[1]- علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص08.

الصفات الإنسانية. فمعالجة جرائم الماضي والجرائم التي ارتكبت خلال الثورة مسألة تزداد تعقيدًا بسبب اضطهاد أفراد من كتائب الثورة بتعذيب المحتجزين والهجمات الانتقامية. فينبغي للعدالة الانتقالية أن تواجه مثل هذه الانتهاكات كذلك وحتى يمكن لنظام العدالة الانتقالية أن يقوم بدوره المهم في معالجة هذه المسائل والتحديات[1].

3-الصراعات القبلية والمناطقية:

بعد سقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي بدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، إذ بدأ أن القبائل التي لم تحصل على إمتيازات تسعى لإستعادة مكانتها، بل والانتقام من غرمائها القبليين بعد الثورة خاصة في ظلّ ضعف السّلطة الانتقالية، كما حدث في مواجهات بين وليد التي تنمي معظم سكانها لقبيلة ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟، وساندوا القذافي في الحرب الأهلية، إضافة إلى تعرض أكثر من (30) ألف شخص في تاورغاء إلى الطرد والتهجير من قبل قبائل مصرانة، أضف إلى ذلك سعي القبائل العربية في جنوب ليبيا التي كانت مضطهدة إبان حكم القذافي إلى استعادة مكانتها بعد الثورة في مواجهة قبائل التبو، مما أدى إلى نشوب مواجهات مسلحة في عام 2012، وتجدر الكراهية القبلية.

ولا يمكن إغفال العامل الخارجي في زيادة حدة الأزمات والعنف في ليبيا بسبب التدخل في الشأن الداخلي الليبي من خلال دعم أطراف ضد أخرى بالمال والسلاح ليزيد من حدة الانقسامات الداخلية والقبلية والمناطقية، وفي ذات السياق أكدت تقارير استجباراتية أن

[1]- علي محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية، القاهرة، دار ابن خلدون، ص05.

ثمة دورًا لبعض الدول العربية فيما يحدث في ليبيا. رغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصها على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا[1].

دور الأمم المتحدة في دعم جهود المصالحة الوطنية:

دعا الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" الأطراف الليبية المتصارعة إلى تسوية خلافاتها عبر الحوار وأعرب عن قلقه لأعمال العنف المتصاعدة وسعيًا منها لإيجاد مخرج للأزمة الليبية الراهنة بادرت الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الخاص إلى ليبيا "ببرناردو ليون" بإطلاق المحادثات بين طرفي الأزمة الليبية وعلق مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة أن أطراف النّزاع اتفقوا على بدء عملية سياسية لمناقشة كلّ القضايا بصورة سلمية، وذلك بهدف التوصل لاتفاق ينهي الأزمة السياسية التي جعلت البلاد تعيش بحكومتين وبرلمانين.

وافتتح ليون الحوار بمشاركة وفد من مجلس النواب برئاسة محمد شعيب النائب الأول لرئيس محمد عبد العزيز ووزير الخارجية الليبي السابق وأعضاء المجلس المقاطعين لعقد جلساته في مدينة طبرق بأقصى الشرق الليبي، بالإضافة إلى مندوبين عن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا ومالطا من جهته عد محمد شعيب أن هذا الإجتماع بمثابة بداية واعدة لمرحلة من السلام والوئام تنتهي إلى الأبد كل أسباب العنف وتعيد الإستقرار والسلام لليبيا[2].

[1]- محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن، تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، السياسة الدولية العدد 197، القاهرة، جوان 2014، ص132.

[2]- أطراف النزاع في ليبيا يقرون بدء عملية سياسية، موقع أنترنت:
-http://www.aldjazeera.net/News/arabic/2014/09/29.

المطلب الثاني: الإرهاب وتأثيره على مسار المصالحة الليبية.

يمثل الوضع الأمني الهش في ليبيا أكبر تحد مباشر العملية الانتقالية في ليبيا إذ يشكل عشرا الآلاف من الثوار المسلحين، المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة أو الكتائب كما يسمون أنفسهم –شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد–. وقد كانت ممارسة السلطة على هذه الكتائب المسلحة أمرا في غاية الصعوبة. في المراحل الأولى من القتال، أنشأ المجلس الإنتقالي جيش التحرير الوطني لكن لم يعمل بوصفه جيشًا بقدر ما كان محاولة اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلة شكلها ضباط سابقون ومواطنون عاديون وفي بيئة ما بعد الثورة أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة، لا في الحكومة المؤقتة وحسب، بل بين بعضها البعض.

في طرابلس. تسبب تداخل عشرات الكتائب في بروز ظروف عالية التوتر، فقد تعايش المجلس الثوري في طرابلس بقيادة عبد الله ناكر، الذي أدعى أنه يقود مجموعة من أكثر من 20 ألف عنصر بصعوبة مع المجلس العسكري في طرابلس الذي يقوده عبد الحكيم بلحاج (حتى استقالته في 14 ماي 2012) وهو الذي تحالف في السابق مع الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، التنظيم المتشدد الذي يعود تاريخه إلى التسعينات وكان يشتبه في السابق بأن له صلات بتنظيم القاعدة، وبدورها تفوقت الكتائب الزنتانية والمصراتية على مجموعة بلحاج من حيث العديد والعقاد[1].

إنّ كتيبة سعدون سويحل من مصراته واءتلاف من خمس ميليشيات من الزنتان هي أقوى المجموعات التي لا تزال في طرابلس.

[1]- شرق الكتاب، الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات، الطبعة العربية الأولى، بيروت، مؤسسة درغام، 2013، ص120.

قدمت كتيبة سعدون سويحل آلاف الضحايا في معركة ربما هي الأكثر دموية في الحرب التي استمرت تسعة أشهر وهي تتميز بأنها أسرت القذافي وقتله.

حارب الزنتانيون شمالاً واستولوا على المطار، توفر الميليشيا الزنتانية الحماية لبعض المؤسسات الحيوية في طرابلس مثل حقول النفط والمصافي.

عين المجلس الإنتقالي قادة هذه الكتائب في وزارات حكومية رئيسية، وهو الإجراء الذي لم يؤد إلى موازنة الحساسيات السياسية وحسب بل أيضا نقل بنجاعة قيادة هذه الكتائب إلى فلك المجلس الإنتقالي، ويتولى إثنان من قادة الكتائب، هما فوزي عبد العال من مصرانة وأسامة الجويلي من الزنتان، وزارتي الدفاع والداخلية[1].

وضع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت خارطة طريق عنوانها بناء الدولة المدنية الديمقراطية، التي تتحقق ضمن مراحل، تبدأ بتنصيب حكومة انتقالية يكون من مهامها وضع قوانين ضرورية تشمل قوانين تنظيم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وانتخابات لانتخاب مجلس تشريعي يسمى: "المؤتمر الوطني العام"، يبدأ مهامه باختيار حكومة مؤقتة واصدار قانون لاختيار لجنة لصياغة الدستور[2].

أنجزت الخطوات الأولى من خارطة الطريق وتألفت الحكومة الانتقالية ثم الحكومة المؤقتة، تضمنت الحكومتان حقيبتي الدفاع والداخلية ويفترض أن تكون المهمة الأولى للذين يشتغلون هذه الحقائب بناء الجيش والشرطة ولكن الجميع فشلوا في إنجاز هذه المهمة لأن الميليشيات وقفت ضد تحقيقها وخصوصا أن بعض من حصل على حقيبة وزارية. حصل

[1]- شرق الكتاب، مرجع سابق، ص121.
[2]- علي الدين هلال، حالة الأمة العربية 2014-2015، الإعصار، من تغيير النظام إلى تفكيك الدول، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 568.

عليها ليس لتميزه في مجال وزارته ولكن لأنه هو نفسه قائد لميليشيا قوية وهكذا فرضت الميليشيات سيطرتها على المشهد الليبي وانحصر نشاط الحكومة وكذلك المؤتمر الوطني العام في تنفيذ رغبات زعمائها التي غالبيتها متناقضة ومتعارضة ولا علاقة للكثير منها بالمنطق والعقل[1].

ومع ذلك، تجاهلت الجماعتان نداءات المجلس الإنتقالي المتكررة لنزع السلاح وإخلاء مواقعها، وإدراكا منها للحاجة إلى تجنب المواجهة المباشرة، انضمت الجماعتان وحوالي 100 من الجماعات المسلحة الأخرى إلى تحالف أطلق عليه اسم المجلس العسكري لغرب ليبيا، والذي أنشئ بموجب اتفاق بين الميليشيات في فيفري 2012 وكان يهدف إلى الحفاظ على الأمن في منطقة طرابلس[2].

تشكل الجماعات المسلحة في منطقة برقة الشرقية أيضا جزاءا من تحالفات أكبر، حيث أن المجلس العسكري في برقية واتحاد الكتائب الثورية هما الجماعتان الأقوى وكان اندلاع أعمال العنف في الشرق أقل منه في الغرب لأن الكتائب هناك توحدت في وقت مبكر من الثورة وتحمل قدرا أقل من التوترات القبلية.

وصفت الميليشيات الثورية خلال الثورة وما بعدها مجموعات عدة في البلاد بأنّها مؤيدة للقذافي واتهمتها بارتكاب جرائم الحرب.

ربما تتمكن الحكومة المؤقتة، بمساعدة وتشجيع من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا من إخضاع معظم مراكز الإعتقال التابعة للميليشيات والتي تعمل بشكل مستقل، إلى سيطرة

[1]- علي الدين هلال، مرجع سابق، ص569.
[2]- شرق الكتاب، مرجع سابق، ص122.

وزارة العدل قبل موعد الانتخابات العامة، بالإضافة إلى ذلك صاغ المجلس الانتقالي قانون العدالة الانتقالية، بدعم كبير من وتشاور مع بعثة الأمم المتحدة.

مع ذلك وعلى الرغم من التقدم السريع الذي أحرز من الناحية النظرية، سيستغرق تغيير ووعي الجمهور باتجاه واحترام العدالة الانتقالية والإجراءات القانونية لنهج مسار المصالحة الوطنية، وبالتالي رضخ المجلس الانتقالي مؤخرًا إلى ضغوط من الكتائب المسلحة لحمايتها من المحاكمة بسبب جرائم الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان التي ربما ارتكبها أفرادها خلال الحرب وذلك بإقرار القانونين (35 و38) في أواخر أفريل[1].

قوبل القانونين بإدانة قاسية وسريعة من جماعات حقوق الإنسان داخل ليبيا وخارجها على حد سواء[2].

لم يظهر مايشير إلى نجاح السلطات الإنتقالية المؤقتة في إنجاز أي خطوة حاسمة في نجاح المصالحة الوطنية من خلال بروز مؤشرات على تدهور الوضع الأمني، فيما تواصل الميلشيات المسلحة والكتائب ممارسة إرادتها على الأرض في تحد صارخ وواضح للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرض للإقتحام وتعطيل أعمال متواصل[3].

وبناءًا على ذلك جاء قانون العزل السياسي التي تم إقراره تحت تهديد السلاح ومحاصرة واقتحام وزارتي العدل الخارجية من قبل الميليشيات المسلحة، ولاشك فيه أن هذا القانون سوف يكون له الأثر الكبير في الحياة السياسية في ليبيا واستقرارها على المديين

[1]- شرق الكتاب، مرجع سابق، ص128.
[2]- هشاشة الوضع الأمني، تعمق الأزمة الإقتصادية في ليبيا، صحيفة العرب، 14 جانفي، 2013.
[3]- إبراهيم منشاوي، الصراع يحترم، مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا، 8 جانفي 2014، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع أنترنت:
-http://www.acrseg.org/2390.

القريب والمتوسط بحسب الآلية التي سوف تعتمد من أجل الفصل بين من يستطيع ان يشارك في الحياة السياسية في ليبيا ومن لا يحق له المشاركة بموجب هذا القانون.

وتعد الجماعة الليبية المقاتلة أحد التنظيمات المسلحة التي تحمل فكر السلفية الجهادية، بالرغم أن عبد الحكيم بلحاج وهو أكثر الشخصيات النافذة من الجماعة قال إن الجماعة الليبية المقاتلة ثم حلها وليس لها وجود على الأرض على أساس أن أعضاؤها انضووا تحت لواء "الحركات الإسلامية للتغيير".

وانه يؤيّد دولة مدينة ديمقراطية، إلا أن قادة منهم عادوا إلى الظهور كقادة ميليشيات مسلحة في بنغازي ودرنة ومدن شرقية أخرى ومن أبرزها جماعة أنصار الشريعة في بنغازي التي قوبلت بمعارضة شديدة في الشرق بسبب ممارستها الرافضة للدولة والأعراف المجتمعية إذ لم يأل هؤلاء جهدا في تفكير الديمقراطية، وفي الهجوم على التيارات السياسية غير الإسلامية وبخاصة الليبرالية التي يسمونها بالعلمانية التي هي مرادفة للكفر لديهم[1].

[1]- ابراهيم منشاوي، موقع انترنت سابق.

خاتمة

من خلال تحليل موضوع تأثير الإرهاب على التحول الديمقراطي في المتوسط (دراسة حالة ليبيا), تبين أن منطقة المتوسط عامة وجنوب المتوسط خاصة تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر بظاهرة الإرهاب, والتي اقتحمت الساحة الدولية بشكل عام ومنطقة المتوسط بشكل خاص دون استئذان ما جعل المنطقة دائمة التوتر .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي تعد كخلاصة شاملة للموضوع محل الدراسة وتتمثل فيما يلي :

- لقد اجمع الفقهاء أن وصف ظاهرة الإرهاب أسهل بكثير من تعريفها حيثإن صعوبة التعريف متأتية من استحالة وصف الأعمال التي يضمنها معناه بصورة دقيقة وبطريقة موضوعية دون انحياز وهكذا فان غياب الاتفاق الدولي على الحد الأدنى قد وقف حائلا دون تبني تعريف مقبول للمصطلح .

- بعد أن تم رصد نشأة الظاهرة الإرهابية بدول الربيع العربي (تونس, ليبيا وسوريا) وتحديد مفهومها ومعرفة أسباب تنامي الظاهرة في هذه الدول , ونظرا للخصائص الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية المشتركة بين هذه البلدان , تبينت خطورة الظاهرة وانعكاساتها المدمرة من الناحية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية . ولهذا لابد من إيجاد مقاربة إستراتيجية شاملة بين دول الربيع العربي ومكافحة الإرهاب على مختلف الأطر والأصعدة.

- تعطيل وتجميد مبادئ الديمقراطية الخاصة بالحريات وحقوق الإنسان في بلدان الربيع العربي كتعطيل تنفيذ الأحكام الدستورية والقانونية التي تتبنى تلك المبادئ الديمقراطية وذلك بحجة التهديد من خطر الإرهاب الذي تتعرض له تلك الدول , وقد يصل الأمر أحيانا إلى خرق الضوابط الدستورية والقانونية الحاكمة في تلك الدول ,والتي تحمي حقوق الأفراد وحرياتهم ,وما يتبعه من تعطيل في تنفيذ مبادئ الديمقراطية.

- تبني المؤسسات الموجودة في دول الربيع العربي للفكر الإصلاحي التدريجي على حساب الفكر الثوري والتخلي عن المبادئ التي تنادي بالتغيير وإعادة الهيكلة والبناء لأنظمة ومؤسسات تلك الدول والتي تعد جوهر عملية التحول الديمقراطي.

- كارثة الأوضاع الأمنية التي تمر بها ليبيا في ظل غياب المؤسسة العسكرية الفاعلة المبنية على أسس وطنية تركت الساحة الليبية مرتعا لفوضى جماعات العنف والميليشيات المسلحة المتناحرة على اختلاف مسمياتها بأبعادها السياسية والمناطقية وفق حسابات ضيقة الأفق ما ساهم في تعثر المسار الديمقراطي , وجعل الساحة الأمنية أكثر انكشافا على

تجاذبات إقليمية ودولية , تحاول تسجيل وقائع ترجح كفة توجهاتها المصالحية والذي يهدد باستمرار الانتهازية السياسية لأطراف اللعبة الداخلية متمثلة بجماعات العنف المتشددة الواقعة تحت تأثير العامل الخارجي.

قائمة المراجع

قائمةالمراجع:

أولا:الكتب:

1-الكتب باللغة العربية:

1- ابراهيم حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،1992.

2- إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب و سقوط الأقنعة، مصر: مركز الأهرام، 1994.

3- أحمد أبو الروس، الإرهاب و التطرف و العنف الدولي، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

4- ادريسباخرية ، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر و المغرب)، نموذجا، الجزائر: جامعة أدرار، 2014.

5- أدو نيس العكرة، الإرهاب السياسي، لبنان: دار الطليعة،1993.

6- السبيطلي محمد ، المغرب العربي، بين استحقاقات التحول الديمقراطي ومواجهة الإرهاب، وحدة الدراسات المغرب العربي، أفريل 2016.

7- السيراني عبد الله بن سعود، أثار الأعمال الإرهابية على الأمن الوطني، بحث مقدم إلى الندوة العالمية "أثر الأعمال الإرهابية على السياحة،دمشق: مركز الدراسات و البحوث، 2010.

8- الشيخ محمد عبد الحفيظ ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، آراء ومناقشات، ليبيا *: الدراسات* الإقليمية والدولية.

9- العميري محمد عبد الله، موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2004.

10- القرضاوي يوسف ، الصحوة الاسلامية بين الجحود و التطرف،قطر: كتاب الأمة ، 1992.

11- أمحمد الداسر، التحول الديمقراطي في الوطن العربي، كلية الحقوق، المحمدية.

12- بيومي محمد أحمد ، ظاهرة التطرف (الأسباب و العلاج) ، مصر: دار المعرفة الجامعية ، 1992.

13- جلبي ،علي عبد الرزاق ، المشكلات الاجتماعية دراسات معاصرة في (العنف ، الجريمة المنظمة) ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2005.

14- حسين خليل ،قضايا دولية معاصرة، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007 ، ص25.

15- حسين عبد الحميد احمد رشوان، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث،2006.

16- حسين،جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001.

17- خالد بن عبد الرحمان المشعل، عبد الله بن سليمان الباحوث، الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

18- داكنان جان ماري ،علم السياسة،تر:محمد عرب صاصيلا،بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع 1995.

19- دوسوهن ،وليام فان،و بشهارد،التوجهات العالمية تعيد المجتمع المدني ، بناء مجتمع من المواطنين المجتمع المدني في القرن العشرين،تر:هشام عبد الله، مراجعة: فؤاد سروجي،عمان :الأهلية للنشر و التوزيع،2003.

20- سفاري ميلود وآخرون، الإشاعة والرأي العام ، الجزائر:مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية،2003.

21-سليمان عبد الله ،المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1962.

22- سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2004.

23- شرق الكتاب، الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات، الطبعة العربية الأولى، بيروت، مؤسسة درغام، 2013.

24- صالح سامية خضر ، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا،جامعة عين شمس، 2005.

25- صاهر تركي،الإرهاب العالمي،لبنان: دار الحسام للطباعة و النشر و التوزيع،1994.

26- طارقرداف ، المغرب العربي في التصورات الأوروبية، الشريك أم المنطقة الحاجزة؟ الجزائر: جامعة أم البواقي، ب، س، ن.

27- عبد الإله بلقزيز ، في الديمقراطية والمجتمع المدني، بيروت ، إفريقيا الشرق ، 2001.

28- عبد الله المالكي عبد الحفيظ ، نحو مجتمع آمن فكريا: دراسة تأصيلية و استراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، الرياض: مطابع الحميضي، ط1، 2010.

29- عبد المهدي عكري عطا الله ، المتفجرات و الارهاب الدولي، مصر: دار المعارف القاهرة ، 1992.

30- عبد الناصر حريز،النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، بدون بلد النشر: مكتبة مدلولي،1997.

31- عثمان أحمد عثمان، الإرهاب و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر، المركز المصري لمكافحة الإرهاب، ب،س، ن،.

32- عكروم ليندة ، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2011.

33- علي الأطرش أحمد ، المشهد الأمني والسياسي في ليبيا رؤية استشراقية، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

34- علي زهران جمال ، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ،2005.

35- علي محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية، القاهرة، دار ابن خلدون.

36- عوض يوسف الحداد، البعد الجغرافي للفساد في ليبيا،الأردن، دار البداية، 2011.

37- عيراني جورج ، رضوان زيادة، التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الإسبانية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009.

38- غليون برهان ، العرب و تحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد ،المغرب: المركز الثقافي العربي،ط2 ،2005.

39- *فان جنوجتنساسيكيا ، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، أكاديمية الإمارات الديبلوماسية، أفريل، 2016.*

40- محب الدين محمد مؤنس ،الإرهاب في القانون الجنائي على المستويين الوطني و الدولي، مصر: دار الوزان للطباعة و النشر،1987.

41- محمد سليمان أبورمان ، سر الجاذبية، داعش، الرعاية والتجنيد، عمان مؤسسة فريدريش بيروت، 2014.

42- محمد عزيز شكري،الإرهاب الدولي، لبنان: دار العلم للملايين،1991.

43- محمدموسى مصطفى ، التكدس السكاني العشوائي و الإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010.

44- نصر مهنا محمد، ، تطور النظريات والمذاهب السياسية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

45- نعمان عصام ، الثورات العربية بين المطامح والمطامع، قراء تحليلية، الطبعة الأولى بيروت 2013.

46- هلال علي الدين ، حالة الأمة العربية 2014-2015، الإعصار، من تغيير النظام إلى تفكيك الدول، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

47- وناس المنصف ، السلطة والمجتمع المدني والجمعيات والمنظمات في ليبيا، تونس: مطبعة الوفاء ،2000.

48-الجفي علي بن فايز، خطاب العنف الإرهابي، قنواته و آثاره، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

49-سليمان الأحمد عدنان و عدنان المجالي،، قضايا معاصرة ، عمان : دار وائل للنشر ، 2005.

50-صلاح الدين محمود فهمي ، الفساد الإداري كمعوق ...، الرياض : دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، 1994.

52-طالب محمد السعيد، الدولة الحديثة و البحث عن الحرية،عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع 1999.

53-عبد الغفار رشاد، القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الاداب، 2004.

54-عبد الله العليان ، الإسلام و الغرب ، المغرب : المركز الثقافي العربي .

55-علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، بيروت: مركبة الدراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2000،19.

56-محمد صادق ،يوسف ، الارهاب و الصراع الدولي، دار سردم للطباعة و النشر،2013.

57-محي الدين عمرو ،التخلف والتنمية، بيروت : دار النهضة العربية ،(ب،س،ن).

2-الكتب باللغة الفرنسية:

1 – Mohamed Mehdi, pour en finir avec le terrorisme, le Quotidien d'Oran, 29 octobre 2002.

ثانيا:المقالات العلمية:

1- أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011.

2- أحمد فلاح العموش، عن ندوة (مكافحة الإرهاب) ، مجلة الأمن و الحياة، العدد 203، (جوان- أوت 1999).

3- إدريس المسماري، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، مجلة عراجين، ص03.

4- السنوسي بسيكري، ليبيا، التحريات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، تقارير: مركز الجزرة للدراسات، 5 ماي 2013.

5- العرب: دراسات وأبحاث، إيجاد حل للأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، العدد 9795، الإثنين 2015/01/12.

6- إياد الزاملي، خطة داعش من النتشار في ليبيا، بوابة لغزو أوروبا، كتابات، الجمعة 20 اكتوبر 2015.

7- *ساسيكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، أكاديمية الإمارات الديبلوماسية، أفريل، 2016.*

8- سفيان، فوكة و مليكة بوضياف،الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية ، الملتقى الوطني حول :التحولات السيياسية وإشكالية التنمية في الجزائرواقع وتحديات،16-17 ،ديسمبر 2008 ،جامعة الشلف،كلية العلوم القانونية والإدارية.

9- سوبهايوباندیو بادیاي، وتود ساند لر، وجافييديوناس، تكلفة الإرهاب، جانفي 2015.

10- عادل ماجد، تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر، مجلة الديمقراطية، العدد 54، الأهرام، أفريل 2014.

11- عباس عروة، و آخرون، موسوعة : تحقيق في مذابح الجزائر، حصة (بلا حدود) ،الوئام المدني إجراء قانوني أم حل سياسي؟

12- عصام صادق رمضان،الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي،مجلة السياسة الدولية،العدد 85، جوان 1986.

13- محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن، تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، السياسة الدولية العدد 197، القاهرة، جوان 2014.

14- *ملخص بحوث العدد 92، داعش، الأفكار، التمويل، الإخوان، أوت 2014، ص 03.*

15- رمزي حوحو،الحدود بين الإرهاب الدولي و حركات التحرر الوطني "وفقا لأحكام القانون الدولي"،جامعة بسكرة ،مجلة الفكر-ع3.

[16]- صامويل هانتنجتون، زمن حروب المسلمين، رسالة الأطلس، العدد 379 ، من 6 إلى 12 جانفي 2002.

17- عرسان عبد اللطيف، الإرهاب و سبل المواجهة ، مجلة الأمن و الحياة، العدد 204 ، (مارس – ماي 1999).

18-مناع هيثم، الإمعان في حقوق الإنسان موسوعة عالمية ، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

ثالثا:المذكرات و رسائل الماجيستير:

1- مسعود مطاطلة، (تقييم الممارسة الديمقراطية في الجزائر مدخل حقوق الإنسان)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2007، 2008.

2- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير، تيزي وزو: جامعة مولود معمري،2014.

3-زكريابختي،" دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية، دراسة حالة: المجلس الشعبي لولاية المسيلة2002.2007"، مذكرةماجستير،جامعةالجزائر:كلية العلوم السياسية،2009.

4-حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010- 2011.

5- برد رتيبة، الحوار الأورمتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009.

رابعا:مواقع الأنترنيت:

1-تقارير وزارة الخارجية الأمريكية يمكن الرجوع إلى موقع انترنيت:

WWW.Foreignaffairs.Org

2- نعوم تشومسكي، الإرهاب سلاح الأقوياء، موقع انترنيت:

http : //www.Rezgar.com/debat/show.art.asp ?date –id = 1 code=arabic cid=145 aid=502

3- فرنسوا هايزبور، فرط الإرهاب : الحرب الجديدة، موقع إنترنيت :

http://www.aljazeera.net/Books/2002/5/5-19-1.Htm

4-http://www.acrseg.org/2390.

5- أطراف النزاع في ليبيا يقرون بدء عملية سياسية، موقع أنترنت:

http://www.aldjazeera.net/News/arabic/2014/09/29.

6- هذه هي خارطة تنظيم –داعش- بليبيا، موقع أنترنيت:

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/lybia/2016/02/19.html.

الفهرس

الفهرس

الملاحق